التقرير السنوي 2019

الاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي

IFC

عن

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

والمؤسسة، التي أُنشئت في عام 1956، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 185 بلدا، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء هذه معاً برسم سياساتها.

توظف المؤسسة منتجاتها وخدماتها – وكذلك منتجات وخدمات المؤسسات الأخرى في مجموعة البنك الدولي – لتهيئة الأسواق القادرة على التصدي لأكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية في عصرنا الحالي. وتستخدم المؤسسة مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لإيجاد الحلول المستدامة المستندة إلى آليات السوق والتي تحقق منافع واسعة النطاق.

وتُعد المؤسسة أيضا إحدى الجهات الرئيسية لتعبئة الموارد من الغير لصالح المشروعات. وتمكنها رغبتها في العمل في البيئات الصعبة ودورها الريادي في تدبير التمويل من القطاع الخاص من تحقيق أثر إنمائي يتجاوز مواردها المباشرة.

الغلاف: في الاقتصاد العالمي المعاصر الذي تقوده التكنولوجيا، تفجر مؤسسة التمويل الدولية طاقات القطاع الخاص للسعي نحو إيجاد حلول لبعض أكبر التحديات التي تواجه التنمية - بالاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

شهدت السنة المالية 2019 تغيّرا في قيادة مجموعة البنك الدولي وتحقق إنجازات ملحوظة، حيث وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالإجماع على اختيار السيد ديفيد مالباس رئيسا لولاية تمتد لخمس سنوات اعتبارا من 9 أبريل/نيسان 2019. لقد عملنا بهمة ونشاط مع جهاز الإدارة ومع الرئيس الجديد فور تسلمه مهام عمله في مجالات إستراتيجية منها تنفيذ رؤية مجموعة البنك الدولي المعنونة *التطلع إلى المستقبل* وحزمة زيادة رأس المال، وتقوية إطار المساءلة لمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة، وإجراء تعديلات تشغيلية في إطار برنامج العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA18)، والتوسع في المشروعات التحويلية.

وناقشنا تدابير السياسات العامة والإصلاحات الداخلية اللازمة للمساعدة على تحقيق المستهدفات الرئيسية المتوخاة في رؤية *التطلع إلى المستقبل* لمجموعة البنك الدولي والتزامات حزمة رأس المال، من قبيل: تعبئة موارد القطاع الخاص، وعمليات إعادة التنسيق التنظيمي وإعادة ترتيب هيكل القوى العاملة.

وأيدنا خطة *عمل مجموعة البنك المعنية بالتكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على مواجهتها*. كما أعربنا عن ترحيبنا بالتقدم المحرز بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، وبنهج مجموعة البنك تجاه سد الفجوات القائمة بين الرجال والنساء وبين الأولاد والبنات. وأقررنا بما تم إحرازه من تقدم في مجالي التنوع والشمول في أوساط جهازي الموظفين والإدارة، وحثثنا على مواصلة العمل على الصعيد الداخلي ومع البلدان المتعاملة معنا.

وناقشنا الدور الريادي لمجموعة البنك بشأن قضايا من قبيل استمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون، والتكنولوجيا الثورية والتحويلية، وتنمية رأس المال البشري، ومستقبل العمل، والتكامل الإقليمي وتشجيع التجارة، والمساواة بين الجنسين. وأكدنا على أهمية التعاون في تعبئة تمويل التنمية في مختلف مؤسسات مجموعة البنك. وشجعنا أيضا على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والحكومات، وجهات أخرى بشأن الإصلاحات اللازمة لتحسين الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، اللذين يشكلان عنصرين أساسيين في الوفاء بهدفينا المتلازمين وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وواصلنا العمل مع جهاز الإدارة بشأن عدد من الأولويات القطاعية المتصلة بالصناعات التحويلية، والتكنولوجيا المالية، والتعليم، وأسواق رأس المال. كما ناقشنا النهج المتعلق بالاستثمار في أسهم رأس المال، ونافذة القطاع الخاص المنبثقة عن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وأول تقرير لمؤسسة التمويل الدولية عن العمليات. وشرعنا في مناقشات حول الاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي للمساعدة في تحقيق أثر اجتماعي وبيئي إيجابي يمكن قياسه، جنبا إلى جنب مع تحقيق عائد مالي.

وأحطنا علما بالنهج الطموح للمؤسسة لتطوير أسواق جديدة وأكثر قوة لحلول القطاع الخاص، وخاصة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثِّرة بالصراعات. وفي إطار تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة المعنونة "المؤسسة 3.0"، رحبنا بتجديد التركيز على المشاركة في المراحل الأولية وتعميق التعاون داخل مجموعة البنك وخارجها؛ بقصد تحقيق نتائج إنمائية قوية في نهاية المطاف. وتتمثل إحدى أهم المساهمات في التركيز على تحقيق الأثر الإنمائي في استخدام مؤسسة التمويل الدولية لأحد أنظمة تقييم المشروعات، ألا وهو نظام قياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM)، الذي عزز قدرة المجلس على تقييم مشروعات الاستثمار من حيث قدرتها على تحقيق نتائج إنمائية إيجابية.

وقوفا
(من اليسار إلى اليمين)

إريك بيشيل
الولايات المتحدة (المدير المناوب)

ماسانوري يوشيدا
اليابان

ورنر غروبر
سويسرا

أدريان فرنانديس
أوروغواي

ناتالي فرانكين
بلجيكا (المدير المناوب)

كونيل هوانغ
كوريا

جان كلود تشاتشوانغ
الكاميرون

ريتشارد هيو مونتغمري
المملكة المتحدة

خورخي أليخاندرو شافيز بريسا
المكسيك

كوين دافيدزي
هولندا

سوزان أولبايك
الدانمرك

جونتر شونليتنر
النمسا

يونغمينغ يانغ
الصين

رومان مارشافين
الاتحاد الروسي

أرماندو مانويل
أنغولا (المدير المناوب)

جلوسا
(من اليسار إلى اليمين)

يورغن كارل زاتلر
ألمانيا

شهيد أشرف طرار
باكستان

أبارنا سوبراماني
الهند

هشام العجيل
المملكة العربية السعودية

آن كاباغامبي
أوغندا

مرزا حسين حسن
الكويت (عميد المجلس)

كولايا تانتيتميت
تايلند

باتريزيو باغانو
إيطاليا

كريستين هوغان
كندا

هيرفي دى فيلروش
فرنسا (العميد المشارك)

فابيو كانزوك
البرازيل

رسالة من ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي

ديفيد مالباس

رسالتنا في مجال التنمية واضحة، وهي النهوض بالرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع. بيد أن التحديات لا تزال ملحة. ففي كثير من البلدان، تراجعت وتيرة الحد من الفقر أو انعكس مسارها، في حين أن الاستثمار والنمو لن يكفيا لرفع مستويات المعيشة. وتواجه البلدان الأفقر العديد من التحديات في تحقيق مكاسب التنمية الأساسية، بما في ذلك العجز الحاد في المياه النظيفة والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم وتهيئة الوظائف والقدرة التنافسية للقطاع الخاص؛ والعوائق التي تحول دون الإدماج الكامل للمرأة في الاقتصاد والمجتمع، إلى جانب السياسات التي كثيراً ما تفضل النخب بدلاً من خلق فرص عمل وتوفير الدعم لمن هم في أمسّ الحاجة إليه؛ وإلحاح التحديات البيئية والمناخية؛ وزيادة الديون التي لا تحقق فوائد حقيقية.

كان النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ففي العديد من البلدان، وخاصة الاقتصادات القائمة على الموارد، لم يُسمح بانتشار منافع النمو — فقد ساعد النمو على زيادة متوسط الدخل، ولكنه لم يرفع الدخل الوسيط أو يرتقي بأفقر 40% من السكان. ومع انخفاض وتيرة النمو العالمي، أصبح نمو الدخل الوسيط يتسم بالبطء في معظم أنحاء العالم وهو يتراجع في العديد من البلدان الأشد فقراً. وفي البلدان متوسطة الدخل، يؤدي بطء النمو إلى تآكل مستويات المعيشة للطبقة الوسطى، حيث ينضم الكثيرون من أفرادها إلى صفوف الفقراء. ويزيد هذا من التحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة 2030، ويصبح الهدف الرئيسي المتمثل في الحد من الفقر معرضاً لخطر عدم الوفاء به.

بلغ حجم ارتباطات مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان على تحقيق نتائج إنمائية أفضل حوالي 60 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019. ومع ضعف احتمالات الاستثمار في العديد من البلدان النامية ومخاطر الركود في أوروبا، ازداد الإلحاح على مجموعة البنك الدولي — البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — لتعزيز فاعليتها وأثرها.

وعن طريق العمل معا، يتوفر لهذه المؤسسات الأدوات اللازمة للمساعدة في التصدي للتحديات الناشئة حول العالم. ستتيح حزمة رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير — مؤسسة التمويل الدولية، التي وافق عليها مجلس المحافظين في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، قدرة إقراض إضافية إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والمالية التي تستهدف ضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل للبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد واصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير تعزيز إدارته المالية من خلال استحداث إطار عمل للاستدامة المالية، بما في ذلك حد الإقراض السنوي المستدام. إن التجديد القوي لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (العملية التاسعة عشرة) في ديسمبر/كانون الأول 2019 سيزيد من قدرتنا على دعم نتائج التنمية الجيدة وتحقيق حياة أفضل لأشد البشر فقرا حول العالم.

ونحن نعمل على زيادة تركيزنا على البرامج القطرية الانتقائية الفعالة لتحسين نتائج النمو والتنمية. لقد تجاوزت ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 23 مليار دولار هذه السنة. وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم منحًا وقروضًا منخفضة الفائدة لأفقر 75 بلدا في العالم، 22 مليار دولار، منها حوالي ثمانية مليارات دولار من المنح. وساعدت برامج البنك هذه معًا مزيدًا من البلدان على الاقتراب من تحقيق أولوياتها الإنمائية.

وواصل الطلب على الاستثمار في رأس المال البشري زيادته خلال السنة المالية — مما يعكس الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا التمويل في تعزيز النمو الشامل طويل الأجل وتخفيف حدة الفقر. وساعد أكثر من 60% من عمليات البنك في سد الفجوات بين الجنسين وشجّع على الإدماج الكامل للمرأة في الاقتصاد والمجتمع. إذ بدأ العديد من المجتمعات التي كانت مغلقة من قبل بالسماح

بإدخال تحسينات جيدة في الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية للفتيات والنساء. وبالقطع فإن تحقيق تقدم أكبر هو أمر ضروري للغاية.

والحاجة إلى سيادة القانون وزيادة الشفافية هي أولوية إنمائية مقبولة بشكل متزايد. في مجال تمويل التنمية، تعد الشفافية في الديون السيادية والعقود الشبيهة بالديون أمرًا حيويًا لتحسين جودة رأس المال والاستثمارات الجديدة وتخصيصهما للربح.

وفي السنة المالية 2019، تضمن 31% من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية منافع مناخية مشتركة، بما يتجاوز المستوى المستهدف للبنك والبالغ 28% بحلول عام 2020. ففي شهر ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلن البنك مستوى مستهدفًا هو تعبئة 200 مليار دولار لمدة خمس سنوات بغرض مساعدة البلدان المعنية على مواجهة تحديات المناخ ووضع تمويل التكيف على قدم المساواة مع أنشطة التخفيف.

هدفنا هو أن تحقق البلدان نجاحًا اقتصاديًا وتحسينات واسعة في الأوضاع المعيشية. ومع تقدمها، يجب أن تتطور علاقتنا معها كي تُتاح نسبة متزايدة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان الأقل دخلا. فعلى سبيل المثال، حققت الصين زيادات كبيرة في إجمالي الناتج المحلي والدخل الوسيط والرخاء، ولذلك أصبحت تفاعلاتنا معها فنية بدرجة أكبر مع انخفاض معدل الإقراض. تتغير سياسات الصين سريعا لتحسين المنافع العامة العالمية، ومعالجة المشاكل البيئية وتغير المناخ، والحد من إلقاء النفايات والجزيئات البلاستيكية في أنهارها. لقد انتقلت الصين من مركز مقترض ضخم إلى صوت مهم في حوارات التنمية ومساهم رئيسي في المؤسسة الدولية للتنمية.

إننا نعمل في المناطق الهشة، مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي، لمساعدة مختلف البلدان على بناء أسس أقوى كي يصبح الشباب أكثر قدرة على البقاء بدلاً من السعي للهجرة. وقد بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان المتضررة من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف ثمانية مليارات دولار في السنة المالية 2019.

وسيحتاج العديد من البلدان إلى أجندة أكثر جُرأة لتعزيز نمو القطاع الخاص من أجل توليد وظائف أكثر وأفضل. ويستلزم ذلك إجراء تغييرات رئيسية في مناخ الأعمال بحيث يتسنى للقطاع الخاص التنافس مع الدولة بشكل متكافئ، وهو أمر حيوي لتوليد فرص عمل وتحقيق أرباح والتوصل إلى ابتكارات.

إن مجموعة البنك الدولي تعمل على زيادة التمويل للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية بغرض تعزيز الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل في البلدان النامية. ونظرًا لأن مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز على القطاع الخاص، فإنها تنشئ أسواقًا وتتيح فرصًا للاستثمار الخاص المستدام حيث تشتد الحاجة إليها. تعمل المؤسسة على تحويل تركيزها إلى العمل عند المنبع لإنشاء مجموعة من المشروعات القابلة للتمويل تُزيد من الاستثمارات الخاصة في أشد بلدان العالم فقرا. وتعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أكبر جهة متعددة الأطراف لتقديم التأمين ضد المخاطر السياسية، وتتمثل رسالتها في إحداث أثر إنمائي عن طريق المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وساند نحو 30% من برنامج ضمانات الوكالة، على مدى السنة المالية، مشروعات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبيئات الهشة، كما أسهم ما يقرب من الثلثين في جهود التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره.

إننا نعمل — في البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — على زيادة ارتباطاتنا لمساعدة البلدان الأقل دخلا في سعيها لتحسين آفاق مستقبلها الإنمائي، ولتوجيه الموارد صوب البلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وسنقوم بتحسين فاعليتنا وانضباط الموازنة على مدار العام لتوفير المزيد من الموارد من أجل تلبية احتياجات البلدان المتعاملة معنا والتصدي للتحديات.

إنني شديد التفاؤل بأن القيادة الشجاعة المستنيرة والسياسات القوية يمكن أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية لمن هم في أشد حالات العوز. لقد رأيت بنفسي نطاق التحديات الملحة أمام التنمية ومدى إلحاحها، وذلك خلال رحلتي لأفريقيا جنوب الصحراء في شهر أبريل/نيسان. ويحدوني الأمل بأن هناك طريقا للمضي قدما، حيث شهدنا قيام رئيس الوزراء أبي وفريقه بتنفيذ إصلاحات طموحة في إثيوبيا، وإمكانات أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم بمصر، ومرونة شعب موزامبيق بعد الدمار الذي خلفه إعصاران هناك، ومصدر الإلهام لشعب مدغشقر بعد الانتقال السلمي الأول للقيادة.

إن الناس في البلدان النامية يواجهون تحديات هائلة. ومجموعة البنك الدولي تلتزم، من خلال جميع موظفيها ومواردها، بالعمل مع شركائها في جميع أنحاء العالم للتوصل لسياسات وحلول تحسّن من حياتهم.

David Malpass

ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي

رسالة من

فيليب لو هورو

المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

مثلت السنة المالية 2019 ثاني سنة كاملة تطبق فيها مؤسسة التمويل الدولية إستراتيجيتها الجديدة الطموحة التي تهدف إلى تهيئة الأسواق وإطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص وحلوله، وخاصة في المناطق التي تعاني من أعلى معدلات للفقر والهشاشة. وقد تطلبت منّا هذه الإستراتيجية، التي يُطلق عليها "المؤسسة 3.0"، أن نعيد على نحو جوهري تشكيل نموذج عملنا والطريقة التي نعمل بها، واقتضت الإستراتيجية أن نكون أكثر فاعلية ونشاطا، وأن نتحلى بروح ريادة الأعمال في اكتشاف الفرص المتاحة في الأسواق، وأن نكون أكثر ابتكارا في تصميم مشروعات مربحة تزيد الأثر الإنمائي إلى أقصى حد.

لقد حققنا تقدما كبيرا خلال السنة المالية الماضية في استحداث أدوات ونهج جديدة دعما للتنفيذ الكامل لإستراتيجيتنا الجديدة. كما طرحنا إستراتيجيات قُطرية بغرض تحسين مشاركاتنا في البلدان. واستحدثنا وحدات للعمل في المراحل الأولى لشحذ تركيزنا على خلق مشروعات جديدة، وجرى تفعيل نظام قياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM) بشكل كامل في جميع المشروعات الاستثمارية بغرض تعزيز تقييم أثرها الإنمائي. كما طبقنا إطارا جديدا للمساءلة واتخاذ القرار بغرض توضيح أدوار اتخاذ القرار وأشكال المساءلة، ولزيادة كفاءة العمليات.

وواصلنا كذلك العمل على دمج نافذة القطاع الخاص المنبثقة عن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA18) التي سبق إطلاقها، والدراسات التشخيصية القُطرية للقطاع الخاص، ونهجنا "التعاقبي" في البحث عن حلول القطاع الخاص حيثما تكون مستدامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الموارد العامة الشحيحة حيثما تشتد الحاجة إليها.

وتمثلت مكملات هذه التدابير في التغييرات التنظيمية التي ستساعدنا على الاستجابة لاحتياجات الجهات المتعاملة معنا وأصحاب المصلحة بصورة أفضل. ونفذت المؤسسة عملية تخطيط لقوة العمل لضمان وضع الأشخاص المناسبين في الأماكن والوظائف المناسبة لهم في جميع وحدات المؤسسة.

تحقيق النتائج في أسواق متقلبة

لقد واجه المستثمرون عاما من المصاعب بسبب تقلبات الاقتصاد الكلي التي شهدتها بلدان الأسواق الصاعدة، حيث تراجعت قيمة العملات من 10% إلى 30% في الكثير من البلدان الكبيرة التي تعمل فيها المؤسسة. وانخفضت وتيرة النمو في بلدان كثيرة أخرى، كما تراجعت قيمة أسهم رأس المال.

وعلى الرغم من الإصلاحات الداخلية العميقة وظروف السوق المتقلبة، قدمنا 19.1 مليار دولار من التمويل طويل الأجل من خلال 269 مشروعا في السنة المالية 2019. وذهب أكثر من ثلث هذا التمويل إلى تنمية القطاع الخاص في بلدان العالم الأشد فقرا - وهي تلك البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي- وكذلك إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفضلًا عن ذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية 4.5 مليار دولار من تمويل التجارة قصير الأجل، ذهب 2.5 مليار دولار منه إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وواصلنا أيضا إيلاء الأولوية للخدمات الاستشارية في الأسواق المحفوفة بالتحديات. ففي السنة المالية 2019، قدمنا قرابة 60% من برنامجنا للخدمات الاستشارية لجهات متعاملة معنا في بلدان مُؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وحصلت البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات على 21%. ونالت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر نسبة من خدماتنا الاستشارية في السنة المالية 2019، حيث حصلت على ثلث إجمالي هذه الخدمات.

تحسين المشاركة على مستوى البلدان

تتوقف قدرتنا على التوسع في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة بدرجة كبيرة على تشجيع المشاركة الفاعلة والنشطة والمبكرة على مستوى البلدان. ومن شأن إستراتيجياتنا القُطرية الجديدة للسنة المالية 2019 العمل على اكتشاف مجالات ومناطق يمكن خلق مشروعات وأسواق فيها، وإعداد مجموعة أكثر قوة من المشروعات الجديدة الجاهزة للتنفيذ، وإرشادنا بصورة متزايدة فيما يخص استخدام موارد المؤسسة. وخلال السنة المالية الماضية، أعدت المؤسسة 25 إستراتيجية وهناك 26 إستراتيجية أخرى قيد الإعداد للسنة المالية 2020.

وثمة خطوة أساسية أخرى لمساندة المشاركة القُطرية تتمثل في إنشاء المؤسسة لوحدات تعنى بالعمل في المراحل الأولى. وستدخل هذه الوحدات، التي أُنشئت في السنة المالية 2019، حيز التشغيل في السنة المالية 2020. وبالعمل خارج نطاق الأولويات المحددة في إستراتيجياتنا القُطرية، ستلعب هذه الوحدات دور الجهة الحاضنة والدامجة في تصور المشروعات الجديدة وتصميمها، وستساعد على تنسيق الجهود الأولية على مستوى مجموعة البنك الدولي بأكملها.

اكتشاف المشروعات المبشرة

يظهر مشروع ناشتيغال للطاقة الكهرومائية في الكاميرون ما يمكن تحقيقه في إطار نهج "المؤسسة 3.0" لخلق الأسواق عندما نعمل مع الحكومات والشركاء من القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى وزملائنا في مجموعة البنك الدولي. وسيؤدي هذا المشروع إلى زيادة قدرات توليد الكهرباء في الكاميرون بحوالي الثلث، وسيوفر الكهرباء النظيفة بأسعار معقولة لملايين السكان، وفي الوقت نفسه سيساعد على استمرار النمو الاقتصادي، وسيوفر على البلاد 100 مليون دولار من تكاليف توليد الكهرباء سنويا.

وبالمثل، في رواندا حيث يوجد حوالي 3000 نوع من الرهون العقارية في الجهاز المصرفي تقدم لأكثر من ثلاثة ملايين أسرة معيشية، تتعاون المؤسسة والبنك الدولي حاليا لوضع الأسس اللازمة لخلق سوق رهن عقاري، وذلك عن طريق مساندة تطوير أسواق رأس المال وتوسيع القدرة على الحصول على تمويل الإسكان. وسيسهل مشروع الإسكان الميسور في رواندا إنشاء شركة لإعادة تمويل الرهن العقاري من شأنها تحفيز المقرضين على توسيع تمويل الإسكان من خلال توفير تمويل طويل الأجل للإسكان ميسور التكلفة.

وواصلت مؤسسة التمويل الدولية أيضا العمل على تكرار النجاح الذي حققه برنامج مجموعة البنك الدولي للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية في السنة المالية 2019، حيث نقلت هذه التجربة التي شهدتها أربعة بلدان أفريقية إلى أوزباكستان. وبرنامج التوسع في استخدام الطاقة الشمسية هو برنامج "شامل" يمكن للحكومات من خلاله تعبئة التمويل من القطاع الخاص بسرعة لصالح مشروعات الطاقة الشمسية المرتبطة بالشبكة بأسعار تنافسية. وتنظر أوزباكستان، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء لديها، حاليا في تطوير ما يصل إلى 5 جيجا وات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030، وتستخدم نهج التوسع في استخدام الطاقة الشمسية لطرح مناقصات لأول 100 ميجاوات على أقل تقدير.

وطوال السنة المالية 2019، تلقت مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها أكثر من 40 جائزة مرموقة. على سبيل المثال لا الحصر، منحت مجلة *IJGlobal* المؤسسة جائزة أفضل مؤسسة تمويل إنمائي هذا العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما منح مشروع التمويل الدولي (PFI) مشروع ناشتيغال للطاقة الكهرومائية الذي تموله المؤسسة في الكاميرون جائزة أفضل اتفاق إنمائي متعدد الأطراف لهذا العام، ومنحت مجلة *IJGlobal* هذا المشروع جائزة أفضل اتفاق للكهرباء في أفريقيا. كما منحت مجلة *لاتين فاينانس* المؤسسة جائزة الامتياز في تطوير أسواق رأس المال المحلية في أمريكا اللاتينية.

تقييم تأثير عمل المؤسسة

دخل نظام قياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM)، الذي يؤكد جدية المؤسسة في تحقيق أثر إنمائي، حيز التشغيل الكامل لجميع مشروعات الاستثمار الجديدة في السنة المالية الأخيرة، ويجري حاليا تقييم أكثر من 750 مشروعا ومنحها درجات تصنيفية. واعتبارا من يوليو/تموز 2019، يجري تطبيق نظام قياس ورصد الأثر المتوقع على أساس تجريبي على الخدمات الاستشارية.

إطلاق حركة

مبادئ إدارة الأثر

أُطلِقت المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر في اجتماعات الربيع في أبريل/نيسان 2019، والتزمت ستون مؤسسة باتباعها. وصادق المؤسِّسون على مجموعة جديدة ورائدة من المعايير تحقق ما تمس الحاجة إليه من انضباط وشفافية ومصداقية في الاستثمار المؤثر. ومنذئذ، اعتمد المزيد من المؤسسات هذه المبادئ ويُتوقَّع أن تطول هذه القائمة في العام المقبل.

المُعتمِدون الأوائل

1 مؤسسة التمويل الدولية
2 أكتيس
3 أكيومن كابيتال بارتنرز
4 مجموعة ألفاموندي
5 أموندي
6 أكسا إنفستمنت مانجرز
7 بيتريك ناشيونال مانجينغ هولدنغ
8 شركة الاستثمار البلجيكية للبلدان النامية
9 بلو لايك آن أورانغ ساستينابل كابيتال
10 بلو أورتشارد فاينانس
11 بي إن بي باريبا لإدارة الأصول
12 كالفيرت إمباكت كابيتال
13 كابريا فينتشرز

14 كاردانو ديفلوبمنت
(صندوق آي إل إكس وتي سي إكس)
15 مجموعة سي دي سي
16 سي دي بي (كاسا ديبوسيتي إ. بريستيتي)
17 المؤسسة الإسبانية للتمويل الإنمائي
(كوفيديس)
18 شركة إدارة الاستثمارات المجتمعية
(سي آي إم)
19 كورديانت كابيتال
20 كريدي سويس
21 المؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية
22 بنك التنمية لأمريكا اللاتينية
23 البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
24 مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية
25 البنك الأوروبي للاستثمار
26 المؤسسة الكندية لتمويل التنمية
27 مؤسسة تمويل التنمية الفنلندية
(Finnfund)
28 فلات وورلد بارتنرز
29 شركة تمويل التنمية الهولندية
30 آي دي بي إنفست، عضو في مجموعة
بنك التنمية للبلدان الأمريكية
31 شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة
التمويل الدولية
32 صندوق الاستثمار للبلدان النامية
33 إنكوفن لإدارة الاستثمار
34 إنفستيسيرز آند بارتينيرز (I&P)
35 المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
(عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)
36 كولبرغ كرافيس روبرتس وشركاه
37 ليب فروغ للاستثمارات
38 إل جي تي إمباكت
39 إل جي تي فينتشرز فيلانثروبي
40 مايكروفست كابيتال مانجمنت
41 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)
42 نورفند
43 نوفين
44 أوبفيام
45 بنك التنمية النمساوي
46 مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي
47 بارتنرز جروب
48 فاتيسا
49 بروباركو
50 برودنشال فايننشال
51 ريسبونسبلتي
52 إس تي أو إيه للبنية التحتية والطاقة
53 المؤسسة السويدية للتمويل الإنمائي
54 صندوق الاستثمار السويسري للأسواق
الصاعدة
55 صندوق رايز
56 مجموعة روك كريك
57 يو بي إس
58 منظمة Water.org
59 ووتر إكويتي
60 مجموعة زيورخ للتأمين

تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتهيئة الأسواق وخلق الفرص في إطار إستراتيجيتها IFC 3.0، لاسيما في البلدان الأقل استفادةً من الاستثمارات والحلول التي يقودها القطاع الخاص.

وضع المعايير

تؤمن مؤسسة التمويل الدولية بنهج القيادة من المقدِّمة، فهي ما فتئت تلعب دوراً رائداً في وضع المعايير البيئية والاجتماعية على مدى عشرين عاماً وتشجيع وتعزيز مبادرات مثل مبادئ التعادل ومبادئ السندات الخضراء. وانطلاقا من تاريخها هذا، دشنت المؤسسة مع الشركاء المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2019.

وتسعى هذه المبادئ إلى وضع المعيار السوقي للاستثمار المؤثر الموثوق به. وحتى نهاية يونيو/حزيران 2019، وقّعت 63 مؤسسة على هذه المبادئ، ونخوض مناقشات مع أكثر من 40 مؤسسة أخرى للتوقيع عليها. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت مؤسسة التمويل الدولية تقريرها المعنون *إحداث الأثر: وعد الاستثمار المؤثر* الذي يقدِّم الأساس التحليلي لهذه المبادئ.

الخضوع للمساءلة والشفافية

تتصدر المساءلة سلم أولويات مؤسسة التمويل الدولية؛ فهي تخضع للمساءلة أمام الناس الذين يستفيدون من المشروعات التي تساندها والمتأثرين بها، وكذلك أمام الدائنين والمقترضين والبلدان المساهمة وشركاء التنمية.

ولمساندة تحوُّلها للعمل في الأسواق الأكثر صعوبة، قررت المؤسسة نقل إدارة المشورة والحلول البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة إلى مكتب نائب الرئيس لشؤون العمليات اعتباراً من يوليو/تموز 2019. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إحساس فِرَق المشروعات الاستثمارية والاستشارية بالمسؤولية عن القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتدعيم تركيز المؤسسة على الأثر البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة على مستوى المشروعات والقطاعات. وفي الوقت نفسه، فلتحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمساءلة طوال دورة المشروع ولضمان الاستقلالية عن العمليات، أعلنت المؤسسة عن إنشاء إدارة جديدة للسياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية اعتباراً من يوليو/تموز 2019 لتكون بمثابة "الجهة التنظيمية" للشؤون البيئية والاجتماعية، وتتبع مباشرةً المسؤول التنفيذي الأول.

وقدَّمت المؤسسة أيضا في السنة المالية 2019 أول تقرير ربع سنوي لها عن العمليات إلى مجلس المديرين التنفيذيين. ويساعد هذا التقرير في تحسين الشفافية من خلال تقديم عرض عام عن أداء عمليات المؤسسة خلال العام حتى تاريخه، بما في ذلك برنامج العمل ومحفظة الاستثمارات والمخاطر التشغيلية والمشروعات المزمعة. ولأول مرة في تاريخها على وجه التحديد، قدَّمت المؤسسة إلى مجلس المديرين التنفيذيين عرضاً إيضاحيا عن المشروعات المزمع تنفيذها على مدى عدة سنوات.

التطلُّع إلى المستقبل

تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتهيئة الأسواق وخلق الفرص في إطار إستراتيجيتها 3.0، لاسيما في البلدان الأقل استفادةً من الاستثمارات والحلول التي يقودها القطاع الخاص. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية بفاعلية على نطاق واسع ولتلبية توقعات الجهات المتعاملة معها والبلدان المساهمة، ستواصل المؤسسة تنقيح أدواتها ونُهجها لمساندة تنفيذ إستراتيجيتها إلى جانب مضاعفة الجهود للاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي. وفي سبيل ذلك، سنقوم باتباع أساليب أكثر استباقية وأكثر ابتكاراً، وتسريع وتيرة المبادرات التمهيدية، وتفعيل النهج "التعاقبي" للاستفادة من القطاع الخاص في إيجاد حلول للتحديات الإنمائية.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول

يضطلع فريق قيادة مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وينهل فريق جهاز الإدارة من معين لا ينفد من خبرة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية وتنوّع في المعرفة ومنظور ثقافي مميز، ويعمل على رسم إستراتيجيات المؤسسة وسياساتها، مما يهيئها لتكون في وضع يمكنها من خلق الفرص حيثما تمس الحاجة إليها.

ستيفاني فون فرايديبيرغ
رئيس خبراء العمليات

جورجينا بيكر
نائب الرئيس، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إيلينا بورجانسكايا
كبير الموظفين

ماركوس بروجيس
المسؤول التنفيذي الأول بشركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية

كارين فينكلستون
نائب الرئيس، الشراكات والاتصال والتواصل

جون غاندولفو
نائب الرئيس وأمين الخزانة

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر والتمويل

هانز بيتر لانكيس
نائب الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص

مونيش ماهوركار
نائب الرئيس لشؤون الإستراتيجية والموارد المؤسسية

سيرجيو بيمينتا
نائب الرئيس، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نينا ستويلجكوفيك
نائب الرئيس، منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

إيثيوبيس تافارا
نائب الرئيس والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية ومخاطر الامتثال والاستدامة

صياغة

جدول الأعمال

سجل مؤسسة التمويل الدولية الحافل بالإنجازات المؤثرة

ابتكرت مُسمَّى "**الأسواق الصاعدة**" وأنشأت قاعدة بيانات أصبحت الأساس لأول مؤشرات للأسهم في **الأسواق الصاعدة بالعالم**.

1981

استُوحِيَت منها **مبادئ التعادل**، وهي المعايير البيئية والاجتماعية المستخدمة على نطاق واسع في التمويل التجاري للمشروعات.

أطلقت ***تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*** الذي تصدره مجموعة البنك الدولي سنوياً والذي يقارن بين البيئات التنظيمية لأنشطة الأعمال في البلدان.

2003

دشَّنت **الشبكة المصرفية** المستدامة، وهي مجتمع للجهات التنظيمية للقطاع المالي في الأسواق الصاعدة يلتزم بتحقيق الاستدامة.

2012

لا يقتصر دور مؤسسة التمويل الدولية على الاستثمار وتقديم المشورة؛ فهي تبلور الأفكار والرؤى بشأن تنمية القطاع الخاص.

وتجمع المؤسسة الأطراف الفاعلة الرئيسية حول أهداف مشتركة للعمل جنباً إلى جنب على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من أجل خلق الوظائف والحد من الفقر وتحسين الأحوال المعيشية. ويتيح هذا النهج التعاوني وصول تأثيرها إلى أبعد مما تحققه باستخدام مواردها الخاصة. ويتأتى النجاح من خلال تخفيف المخاطر في الأسواق وبالتالي اجتذاب المزيد من الاستثمارات للحلول المستندة إلى آليات السوق التي تؤدي إلى إيجاد عالم أكثر إنصافا واستدامة.

تتطلع المؤسسة إلى المستقبل، مستفيدة من خبراتها التي تمتد لأكثر من ستة عقود بوصفها أكبر مؤسسة دولية لتمويل التنمية في العالم تركِّز على القطاع الخاص. ومع شروع المؤسسة في تحقيق الأهداف التي حددتها الزيادة القياسية في رأسمالها بواقع 5.5 مليار دولار في عام 2018، فإنها تستفيد من نقاط قوتها بوصفها إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي: حيث تفكر دائماً في إيجاد طرق جديدة لإدخال نهج القطاع الخاص المبتكر والقائم على السوق في المناطق التي تمس الحاجة إليه.

2014

أطلقت نظام اعتماد **ومعايير البناء الأخضر- وهو نظام إيدج** (EDGE) الذي يعني التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة.

ساندت وضع **مبادئ السندات الخضراء.**

2017

لعبت دوراً رائداً في إرساء المبادئ لطرق استخدام **التمويل المختلط** من جانب بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي.

2019

قادت الجهود المعنية بالاستثمار المؤثر والمبذولة **لوضع المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر.**

وضع

إستراتيجيات جديدة

تقدِّم مؤسسة التمويل الدولية حلولاً من القطاع الخاص للتصدي لبعض أصعب التحديات الإنمائية في العالم، مما يتيح للحكومات المُقيَّدة بأعباء الموازنات تحقيق أقصى استفادة من مواردها العامة الشحيحة.

وفي كل بلد تعمل فيه، تحدد المؤسسة أفضل الفرص الواعدة للمشاركة، وذلك بعد تقييم السياق الاجتماعي والاقتصادي وحالة مجتمع الأعمال المحلي والاتجاهات الرئيسية في الصناعات والأسواق العالمية. ويَبرُز هذا التحليل في الإستراتيجيات القُطرية الجديدة التي بدأت المؤسسة في إعدادها في يوليو/تموز 2018 بناءً على دراسات تشخيصية مشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي عن القطاع الخاص في البلدان والتي تحدد الإصلاحات الرئيسية اللازمة لتحفيز نمو أنشطة الأعمال وخلق الوظائف.

وتساعدها هذه الإستراتيجيات القُطرية المؤسسة على الانخراط في العمل في مرحلة مبكرة وبشكل أكثر استباقية. وتتيح الرؤى والأفكار الواردة فيها دمج عمليات المؤسسة بصورة أعمق في أُطر الشراكات القُطرية متعددة السنوات لمجموعة البنك الدولي- مما يؤدي إلى زيادة أثر أنشطتها.

الإستراتيجيات القُطرية

المُنجَزة في هذه السنة المالية

أنغولا الأرجنتين
أرمينيا بوتان الصين
كوت ديفوار الجمهورية الدومينيكية
السلفادور غانا إندونيسيا جامايكا
المكسيك منغوليا المغرب ميانمار
نيجيريا مقدونيا الشمالية بابوا غينيا الجديدة
باراغواي الفلبين السنغال صربيا
سيراليون جنوب أفريقيا
تيمور-ليشتي

قيد التنفيذ

ألبانيا
جمهورية مصر العربية
البرازيل كمبوديا جمهورية أفريقيا الوسطى
كولومبيا جمهورية الكونغو الديمقراطية
إثيوبيا فيجي هايتي هندوراس
كازاخستان مدغشقر ملديف باكستان
جمهورية الكونغو رواندا سري لانكا
تركيا أوكرانيا أوزبكستان
فييتنام وبلدان أخرى

مؤسسة التمويل الدولية هي شريك عالمي في تنمية القطاع الخاص— من خلال تبادل المعارف، وتحقيق التآزر وتضافر الجهود، والمساعدة على نشر أفضل الأفكار الواعدة على نطاق واسع.

وفي هذا العام، أطلقت المؤسسة شراكات جديدة ليتسنى تعميق التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى. ومن خلال هذه المبادرات، ستعمل المؤسسة بشكل أوثق مع مؤسسة بروباركو في فرنسا ومجموعة سي دي سي بالمملكة المتحدة على خلق فرص استثمارية للقطاع الخاص في بعض البلدان على سبيل التجربة.

وتعمل المؤسسة أيضا مع المؤسسات النظيرة داخل مجموعة البنك الدولي على تتبُّع حجم الاستثمارات الخاصة التي تتم تعبئتها لصالح البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل سنوياً، وإرساء المبادئ لطرق استخدام التمويل المختلط على أفضل وجه لبناء القطاع الخاص في الأسواق شديدة الصعوبة.

إقامة

شراكات جديدة

القيادة الفكرية

يبحث تقرير مؤسسة التمويل الدولية المعنّون ***التوجُّه نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر*** (انظر الصفحة 75) والصادر هذا العام، الصلة بين العوائد المالية وتمثيل المرأة في صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر بالأسواق الصاعدة.

وأطلعت المؤسسة المستثمرين على النتائج والمبادئ، مما حفز على إجراء مناقشات مهمة حول دور النساء باعتبارهن مُخصِصات ومتلقيات لرأس المال.

إطلاق
الفرص

تركِّز مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع الإصلاحات وتهيئة الأسواق التي تساعد البلدان النامية على بناء أسس طويلة الأمد لتحقيق النمو والرخاء. وتوجِّه هذه الخطوات الاستباقية رؤوس أموال القطاع الخاص وخبراته نحو اتجاهات جديدة، حيث يمكن أن يكون لها تأثير كبير في تحسين الأحوال المعيشية للناس.

ونستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات المبتكرة للعمل على تنفيذ هذه الأفكار، لاسيما في أشد البلدان فقرا.

وفي الكاميرون حيث لا يحصل نحو 40% من السكان على الكهرباء، زادت إمدادات الكهرباء بواقع الثلث تقريباً. وقد تحققت هذه الطفرة بفضل إنشاء محطة ناشتيغال للطاقة الكهرومائية الجديدة بتكلفة قدرها 1.2 مليار يورو (انظر الصفحتين 54-55) والتي اشتركت المؤسسة في إنشائها مع شركة كهرباء فرنسا.

وتستخدم الحزمة التمويلية لهذه المحطة مجموعة واسعة من أدوات المؤسسة لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة، وكذلك ضمانات من البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويأتي إنشاء هذه المحطة بقدرة 420 ميجاوات والمقرر افتتاحها في عام 2023 على نهر ساناغا نتيجة للإصلاحات القطاعية بالغة الأهمية التي سنتها الحكومة بدعم من المؤسسة والبنك الدولي، مما أدى إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لإقامة شراكات مماثلة ذات تأثير كبير بين القطاعين العام والخاص.

الأدوات الموجَّهة بمؤسسة التمويل الدولية

- معايير- التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة (EDGE)- لاعتماد البناء الأخضر
- برنامج أسواق رأس المال المشترك
- البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
- نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية
- صندوق مؤسسة التمويل الدولية المعني بمشروعات البنية التحتية (InfraVentures)
- البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك
- برنامج التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية
- برنامج مشروعات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

تتبُّع
الأثر

يقوم نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، الذي جرى تدشينه في عام 2017، بتقدير وقياس الأثر الإنمائي لجميع الاستثمارات الجديدة لمؤسسة التمويل الدولية.

وتقيس هذه الأداة التحليلية مدى فاعلية مشروعات المؤسسة منذ البداية وتركِّز على التغييرات الرئيسية التي تتوقع المؤسسة أن تحدثها، لاسيما في مجال تهيئة الأسواق. ويستند هذا النظام إلى الشواهد، حيث يقدِّر الأثر الإنمائي الذي نتوقعه بطرق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الرصد.

وقد أدى هذا النظام، الذي استُخدِم في محطة ناشتيغال للطاقة الكهرومائية بالكاميرون، وفي مشروعات أخرى كثيرة هذا العام، إلى تدعيم الطريقة التي نقيس بها الأثر الذي نُحدثه من خلال مشاركة المؤسسة في أحد المشروعات.

القياس والرصد

تم تعميم استخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على مدى العامين الماضيين، مع التركيز أولاً على قياس النواتج الإنمائية المتوقعة للمشروعات الجديدة. وهو يدعِّم حالياً الطريقة التي نرصد بها مستوى الأداء.

واعتباراً من السنة المالية 2020، ستقوم المؤسسة بربط تقديراتها الأولية لتصنيفات آثار المشروعات بالتقييمات التي تتبَّعها أثناء عمليات الإشراف. والنتيجة هي: استخدام نهج "شامل" أفضل في قياس النتائج لدى المؤسسة.

جوائز

عالمية 2019

تلقت مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها أكثر من 40 جائزة مرموقة هذا العام، مما يبرز إنجازاتها في مجموعة واسعة من المجالات.

جائزة مؤسسة تمويل التنمية لهذا العام

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

IJGLOBAL

جائزة أفضل اتفاق متعدد الأطراف لهذا العام

عن عملية محطة ناشتيغال للطاقة الكهرومائية في الكاميرون

مشروع التمويل الدولي (PFI)

جائزة أفضل بنك إنمائي لإصدار السندات الخضراء لهذا العام

تقديراً للقيادة العالمية للمؤسسة وأفضل الممارسات التي تتبناها وابتكاراتها في مجال التمويل الأخضر

جوائز رواد السندات الخضراء من مبادرة سندات المناخ

الابتكار في تمكين نمو أنشطة الأعمال

تقديراً لمبادرة المدن التي أطلقتها المؤسسة لمساعدة المدن في بلدان الأسواق الصاعدة على أن تصبح أكثر شمولاً وأن تتصدى للتحديات الرئيسية

فاينانشال تايمز

جائزة المحامين المبتكرة

جائزة أفضل تقرير من حيث التأثير لهذا العام

عن تقرير أثر السندات الاجتماعية الصادر عن المؤسسة:

السنة المالية 2018

إنفايرنمنتال فاينانس

جائزة التميُّز في تنمية أسواق رأس المال المحلية في أمريكا اللاتينية

تقديراً لدور المؤسسة "الريادي في تنمية أسواق رأس المال في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"

مجلة لاتين فاينانس

السنة المالية 2019

الجوائز

الجوائز
العالمية

عالمياً

جائزة أفضل مبادرة لهذا العام وأفضل صندوق للسندات الخضراء لهذا العام
لصندوق أموندي بلانت إيمرجينغ غرين وان، وهو عبارة عن شراكة بين المؤسسة وشركة أموندي لإدارة الأصول
إنفايرنمنتال فاينانس

جائزة أفضل تعاون في مجال التمويل الأخضر لهذا العام
لصندوق أموندي بلانت إيمرجينغ غرين وان
مبادرة سندات المناخ
جوائز الجهات الرائدة في مجال السندات الخضراء

قائمة أكثر 100 شخصية مؤثرة في مجال سياسة المساواة بين الجنسين
تكريماً **لهنرييت كولب**، رئيسة أمانة المساواة بين الجنسين بمؤسسة التمويل الدولية
شبكة أبوليتيكال

الجائزة الفردية للرابطة الدولية لتقييم الأثر
تكريماً **للوري آنا كونزو**، أخصائية أولى في شؤون البيئة بمؤسسة التمويل الدولية
الرابطة الدولية لتقييم الأثر

جائزة أفضل راع عالمي لهذا العام
لشركة إينل غرين باور، محطة نغوني للطاقة الشمسية في زامبيا المموَّلة من المؤسسة ومشروعات الطاقة المتجددة الأخرى في مختلف أنحاء العالم
مشروع التمويل الدولي (PFI)

جائزة أفضل اتفاق دولي بالدولار لهذا العام
لإصدار المؤسسة سندات عالمية بقيمة ملياري دولار في عام 2018
غلوبال كابيتال

جائزة أقوى أداء
لإصدار المؤسسة للسندات الاجتماعية
جوائز MTN-i Uridashi، اليابان

جائزة أفضل اتفاق لهذا العام - مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة
لإصدار المؤسسة لسندات مقوَّمة بعملة السوم الأوزباكية
جوائز MTN-i Uridashi، اليابان

الجائزة الكبرى لأفضل تقرير سنوي (الولايات المتحدة الأمريكية)
عن التقرير السنوي للمؤسسة
جوائز ARC

جائزة أفضل تقرير سنوي عن البنوك والخدمات المالية والتأمين والعقارات
عن التقرير السنوي للمؤسسة
جوائز ستيفي الدولية

جوائز التصميم الجرافيكي الأمريكي
عن التقرير السنوي للمؤسسة
مجلة Graphic Design USA

جوائز
إقليمية

شرق آسيا والمحيط الهادئ

جائزة أفضل وكالة دولية لهذا العام
لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز أصول البنية التحتية الممتازة *AAA*

جائزة أفضل سند دولي
للسند الأخضر المقوَّم بعملة البيزو الفلبيني الذي أصدرته المؤسسة لمساندة توليد الطاقة الحرارية الأرضية
جائزة أفضل اتفاق للأصول الممتازة *AAA* في آسيا – جوائز جنوب شرق آسيا

جائزة ثيبثونغ (Thepthong)
للاستثمارات الخضراء للمؤسسة في تايلند
رابطة المذيعين في تايلند

جائزة أفضل اتفاق لهذا العام - التكنولوجيا في المراحل الأولى
لاستثمار جانغل فينتشرز في ديسكيرا، سنغافورة
مجلة آشيان فينتشر كابيتال

أوروبا وآسيا الوسطى

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء
لتوسيع وتحديث شركة عثمان غازي إلكتريك في تركيا برعاية زورلو إنيرجي
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل اتفاق للبنية التحتية
لمطار بلغراد نيكولا تسلا، صربيا
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل اتفاق للمطارات الأوروبية لهذا العام
لمطار بلغراد نيكولا تسلا، صربيا
IJGlobal

جائزة أفضل اتفاق بري أوروبي لهذا العام
لمزرعة الرياح سيبوك 1 في صربيا
IJGlobal

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء في أمريكا اللاتينية لهذا العام
لمشروع CELSE/ميناء سيرغيبي، البرازيل
مشروع التمويل الدولي (PFI)

جائزة أفضل سند وأفضل تمويل لقطاع البنية التحتية في البرازيل
عن CELSE/ميناء سيرغيبي
مجلة لاتين فاينانس

جائزة أفضل اتفاق تمويل للمشروعات لهذا العام/ البرازيل وأمريكا اللاتينية
عن CELSE/ميناء سيرغيبي
السندات والقروض

جائزة أفضل اتفاق تمويل للمشروعات لهذا العام/الأمريكتان
عن CELSE/ميناء سيرغيبي
مجلة International Financial Law Review

جائزة الكوكب الأزرق الدولية
لمشروع ريفينتازون للطاقة الكهرومائية، كوستاريكا
الرابطة الدولية للطاقة الكهرومائية

جائزة التميُّز الطبي في علاج مرض السكري
لسلسلة كلينيكاس ديل أزوكار (Clínicas del Azúcar)، المكسيك
الجائزة الوطنية للصحة، المكسيك

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

جائزة أفضل برنامج للاستدامة
عن تعاون المؤسسة في مجال الطاقة المتجددة مع شركة جايا للطاقة، المغرب
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل تمويل للمشروعات وأفضل إنجاز تمويلي
عن عملية إعادة تمويل المؤسسة للشركة المصرية للأسمدة
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل تمويل للمشروعات - الرياح
لمحطة دايهان لطاقة الرياح في الأردن برعاية شركة كوريا الجنوبية للطاقة الكهربائية
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل شركة استثمار لهذا العام – الأثر الاجتماعي
لاستثمار أفريك إنفست في المدرسة العليا الخاصة للهندسة (Esprit) بتونس
برايفت إكويتي أفريكا

أفريقيا جنوب الصحراء

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء في أفريقيا لهذا العام
لمحطة ناشتيغال للطاقة الكهرومائية في الكاميرون
IJGlobal

جائزة أفضل اتفاق لإعادة التمويل في أفريقيا لهذا العام
عن عملية بوجاغالي للطاقة الكهرومائية في أوغندا
IJGlobal

جائزة أفضل مزرعة للرياح في أفريقيا
لمشروع كيبيتو لتوليد الكهرباء باستخدام الرياح في كينيا
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل اتفاق للتمويل المنظَّم في أفريقيا
لتوسيع ميناء تيما في غانا
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل اتفاق للكيماويات في أفريقيا
لتوسيع شركة إندوراما إليمي للأسمدة والكيماويات في نيجيريا
مجلة إيميا فاينانس

جائزة أفضل اتفاق للبتروكيماويات في أفريقيا لهذا العام
لشركة إندوراما إليمي للأسمدة والكيماويات
مشروع التمويل الدولي (PFI)

جائزة أفضل اتفاق لتمويل السلع الأولية في أفريقيا لهذا العام
عن عملية التمويل التجاري لأداكس إنيرجي في موريتانيا
مجلة TFX

جائزة أفضل مستثمرة
لرونا علم، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ديفلوبمنت بارتنرز انترناشونال
برايفت إكويتي أفريكا

جائزة أفضل مستثمر استثنائي
لإكس إس إم إل (XSML) مدير صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة
برايفت إكويتي أفريكا

جائزة أفضل اتفاق للأثر الإنمائي لهذا العام
لاستثمار ليب فروغ في مجموعة غودلايف فارمسي
برايفت إكويتي أفريكا

جائزة أفضل اتفاق متخصص - استهلاكي
لاستثمار هيليوس إنفستمنت بارتنرز في جي بي فوذز
برايفت إكويتي أفريكا

جنوب آسيا

جائزة أفضل شراكة لتنمية قصب السكر المستدامة
لشركة دي سي إم شريرام في الهند
منظمة بونسوكرو

جائزة أفضل شركة مراعية للبيئة لهذا العام
لبنك سيلان التجاري
جوائز التميُّز المؤسسي والاستدامة في آسيا

جائزة مسابقة الاستدامة والتميُّز التشغيلي
لمنظمة آفيشكار في الهند
اتحاد الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الصاعدة

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال العام

في السنة المالية 2019، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 19.1 مليار دولار، منها 10.2 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهجها الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، وخلق فرص عمل أفضل.

شرق آسيا والمحيط الهادئ:

3.6
مليار دولار
من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

15.2
مليون
قروض قُدمت إلى منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

2.4
مليار دولار
من الضرائب المسددة للحكومات

8.7
مليار دولار
من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

أوروبا وآسيا الوسطى:

1.3
مليار دولار
من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

2.4
مليون
قروض قُدمت إلى منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

12.7
مليار دولار
من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

15
إصلاحا في مجال السياسات
في 10 بلدان لمساندة النمو وتشجيع الاستثمارات

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

6.2
مليار دولار
من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

14
مليون
قروض قُدمت إلى منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

179.1
مليون دولار
من التمويل الجديد للشركات التي حسنت ممارسات حوكمة الشركات لديها

13.8
مليار دولار
من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

891
مليون دولار
من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

1.1
مليون
قروض قُدمت إلى منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

1
مليون
أكثر من مليون مزارع مستفيد

4.5
مليون
مريض حصلوا على رعاية طبية

جنوب آسيا:

3
مليارات دولار
من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

21.6
مليون
قروض قُدمت إلى منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

575
مليون دولار
من التمويل الموجَّه لمشروعات البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

1.5
مليون
مزارع مستفيد

أفريقيا جنوب الصحراء:

4
مليارات دولار
من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

3.1
مليون
قروض قُدمت إلى منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة

7.4
مليون
مريض حصلوا على رعاية طبية

47
مليون
شخص استفادوا من خدمات توليد الكهرباء وتوزيعها

أبرز عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2019	2018	2017	2016	2015
ارتباطات عمليات استثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	8,920	11,629	11,854	11,117	10,539
عدد المشروعات	269	366	342	344	406
عدد البلدان	65	74	75	78	83
تعبئة الموارد[1]	10,206	11,671	7,461	7,739	7,133
القروض المشتركة	5,824	7,745	3,475	5,416	4,194
مبادرات المؤسسة وغيرها	2,857	2,619	2,207	1,054	1,631
صناديق شركة إدارة الأصول	388	263	531	476	761
الشراكة بين القطاعين العام والخاص [2]	1,137	1,044	1,248	793	548
إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار	19,126	23,301	19,316	18,856	17,672
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	9,074	11,149	10,355	9,953	9,264
القروض المشتركة	2,510	1,984	2,248	4,429	2,811
إجمالي مدفوعات الاستثمار	11,584	13,133	12,602	14,382	12,075
استثمارات المحفظة[3]					
عدد الشركات	1,930	1,977	2,005	2,006	2,033
لحساب المؤسسة الخاص	58,847	57,173	55,015	51,994	50,402
القروض المشتركة	15,787	16,210	16,047	16,550	15,330
مجموع استثمارات المحفظة	74,635	73,383	71,062	68,544	65,732
التمويل قصير الأجل					
متوسط الرصيد المستحق	3,256	3,435	3,185	2,807	2,837
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	295.1	273.4	245.7	220.6	202.1
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية [4]	%59	%57	%63	%62	%65

1. تشير "الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها" إلى التمويل الذي تقدمه جهات أخرى غير المؤسسة ويصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركة الأخيرة المباشرة في تعبئة الموارد. يُستبعد مبلغ 607 ملايين دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.

2. التمويل المُقدم من الغير المتاح لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي لهيئات وطنية، أو محلية، أو حكومية أخرى.

3. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة. واعتبارا من الأول من يوليو/تموز 2018، ولاستيعاب التغير في المعايير المحاسبية التي تؤثر على طريقة إبلاغ المؤسسة عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال، استحدثت المؤسسة مصطلح استثمارات المحفظة (Portfolio Exposure)، الذي يستخدم القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، بدلا من الرصيد المدفوع والمستحق. ولذا، فإن استثمارات المحفظة لحساب المؤسسة الخاص للسنة المالية 2019 غير قابلة للمقارنة بالسنوات السابقة على نحو مباشر.

4. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

	2019	2018	2017	2016	2015
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	93	1,280	1,418	(33)	445
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	–	80	101	330	340
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	93	1,360	1,523	296	749
مجموع الأصول	99,257	94,272	92,254	90,434	87,548
صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون	43,462	42,264	40,519	37,356	37,578
القيمة التقديرية العادلة للاستثمارات في أسهم رأس المال	13,113	14,573	14,658	13,664	14,834
النسب الرئيسية					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)	%0.1	%1.4	%1.6	%0.0	%0.5
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)	%0.3	%5.0	%5.9	%(0.1)	%1.8
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية	%104	%100	%82	%85	%81
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال	1:2.2	1:2.5	1:2.7	1:2.8	1:2.6
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)	21.8	20.1	19.4	19.2	19.2
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)	27.8	24.7	23.6	22.5	22.6
إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة إجمالي القروض المدفوعة	%4.7	%5.1	%6.1	%7.4	%7.5

* النتائج المالية لعام 2019 غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر مع الفترات السابقة بسبب تطبيق معيار محاسبي جديد. يرد شرح كامل عن هذا التغيير والآثار التي تنشأ عنه في القسم المعنون "مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة". ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الموقع: http://www.ifc.org/FinancialReporting.

للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موجز الأداء المالي في الصفحة 108.

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2019

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2019

المجموع	8,920	%100.00

حسب الصناعات

الأسواق المالية	5,024	%56.32
البنية التحتية	1,056	%11.84
الصناعات التحويلية	534	%5.98
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	522	%5.85
الصناعات الزراعية والغابات	501	%5.61
صناديق الاستثمار	499	%5.60
الصحة والتعليم	374	%4.20
الموارد الطبيعية[1]	280	%3.13
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	131	%1.47

حسب المناطق[2]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,491	%27.93
جنوب آسيا[3]	1,848	%20.72
أفريقيا جنوب الصحراء	1,724	%19.32
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,575	%17.66
أوروبا وآسيا الوسطى	745	%8.36
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	520	%5.83
على الصعيد العالمي	16	%0.18

حسب المنتجات

القروض[4]	7,138	%80.02
أسهم رأس المال[5]	999	%11.20
الضمانات	742	%8.32
منتجات إدارة المخاطر	42	%0.47

استثمارات المحفظة للسنة المالية 2019[6]

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2019

المجموع	58,847	%100

حسب الصناعات

الأسواق المالية	22,622	%38
البنية التحتية	11,193	%19
صناديق الاستثمار	4,950	%8
الصناعات التحويلية	4,580	%8
الصناعات الزراعية والغابات	3,809	%6
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	2,792	%5
الصحة والتعليم	2,760	%5
تمويل التجارة	2,255	%4
الموارد الطبيعية[1]	1,962	%3
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	1,926	%3

حسب المناطق[7]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,245	%21
جنوب آسيا	10,856	%18
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9,311	%16
أفريقيا جنوب الصحراء	8,728	%15
أوروبا وآسيا الوسطى	8,263	%14
على الصعيد العالمي	5,161	%9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,282	%7

1. تشتمل على أنشطة المؤسسة في مجالات النفط والغاز والتعدين.
2. المبالغ تشمل حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشروعات عالمية.
3. تشمل باكستان وأفغانستان.
4. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
5. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.
6. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
7. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2019 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
A	923	15
B	2,301	93
C	89	18
الوساطة المالية[1]	29	0
الوساطة المالية-1	117	1
الوساطة المالية-2	3,950	93
الوساطة المالية -3	1,511	49
المجموع	**8,920**	**269**

1. تسري فئة الوساطة المالية على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق.
للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories

أكبر استثمارات لمؤسسة التمويل الدولية حسب البلدان[2]

في 30 يونيو/حزيران 2019 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان		استثمارات المحفظة[3] (ملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1	الهند	8,045	%13.67
2	الصين	3,832	%6.51
3	تركيا	3,675	%6.25
4	البرازيل	2,860	%4.86
5	الأرجنتين	1,644	%2.79
6	المكسيك	1,574	%2.67
7	كولومبيا	1,499	%2.55
8	جنوب أفريقيا	1,352	%2.30
9	جمهورية مصر العربية	1,236	%2.10
10	فيتنام	1,168	%1.98

2. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.
3. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2019

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	295.1	%100
حسب المناطق		
أفريقيا جنوب الصحراء	96.5	%33
شرق آسيا والمحيط الهادئ	55.1	%19
أوروبا وآسيا الوسطى	38.9	%13
جنوب آسيا	36.4	%12
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	30.4	%10
على الصعيد العالمي	20.6	%7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17.2	%6
حسب مجالات العمل		
الخدمات الاستشارية حسب الصناعات التي تغطيها المؤسسة	167.4	%57
مجموعة المؤسسات المالية	65.2	%22
الخدمات الاستشارية للمعاملات	43.8	%15
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	33.7	%11
البنية التحتية والموارد الطبيعية	19.4	%7
الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا ورأس المال المخاطر والصناديق	5.2	%2
خدمات استشارية من خلال قطاع الممارسات العالمية للنمو المنصف والتمويل والمؤسسات	114.1	%39
الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة	13.5	%5

موجز نتائج
عمل مجموعة
البنك الدولي 2019

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف **مجموعة البنك الدولي**، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم التمويل بشروط ميسَّرة للغاية إلى حكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الارتباطات[1]	58,190	59,776	64,185	61,783	66,868	62,341
المدفوعات[2]	44,398	44,582	49,039	43,853	45,724	49,395
البنك الدولي للإنشاء والتعمير						
الارتباطات	18,604	23,528	29,729	22,611	23,002	23,191
المدفوعات	18,761	19,012	22,532	17,861	17,389	20,182
المؤسسة الدولية للتنمية						
الارتباطات[3]	22,239	18,966	16,171	19,513[3]	24,010[4]	21,932[5]
المدفوعات	13,432	12,905	13,191	12,718[3]	14,383	17,549
مؤسسة التمويل الدولية						
الارتباطات[6]	9,967	10,539	11,117	11,854	11,629	8,920
المدفوعات	8,904	9,264	9,953	10,355	11,149	9,074
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار						
إجمالي مبلغ الإصدارات	3,155	2,828	4,258	4,842	5,251	5,548
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة						
الارتباطات	4,225	3,914	2,910	2,962	2,976	2,749
المدفوعات	3,301	3,401	3,363	2,919	2,803	2,590

1. يشتمل على ارتباطات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.
2. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.
3. تشتمل الأرقام على ارتباط بقيمة 50 مليون دولار وصرفه في شكل منحة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.
4. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.
5. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 393 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 106 ملايين دولار في شكل ضمانات و 25 مليون دولار في شكل أدوات مشتقة، ومليون دولار من خلال تمويل استثمار في أسهم رأس المال مرتبط بنافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية.
6. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك التمويل قصير الأجل أو الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الارتباطات العالمية

حافظت مجموعة البنك الدولي على مساندتها للبلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيزها على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

62.3

مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدَّمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية، ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

7.5

مليار دولار

شرق آسيا والمحيط الهادئ

5.8

مليار دولار

أوروبا وآسيا الوسطى

10.7

مليار دولار

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

8.2

مليار دولار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

11.7

مليار دولار

جنوب آسيا

18.4

مليار دولار

أفريقيا جنوب الصحراء

قصص عن الأثر الإيجابي لعمل المؤسسة

يمكِّننا الأسلوب الاستباقي والمنهجي الذي تعتمده مؤسسة التمويل الدولية في حل المشكلات من توسيع نطاق أثرها. واستناداً إلى إرثها الذي راكمته على مدى 63 عاماً، ستواصل المؤسسة العمل مع القطاع الخاص على تشجيع الابتكار، والاستفادة من مزايا البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة، وزيادة الفرص المتاحة أمام الأفراد والمجتمعات المحلية.

تعزيز النمو الصفحة 36

تحسين الأحوال المعيشية الصفحة 50

توسيع نطاق العمل الصفحة 60

التشجيع على تحقيق الاستدامة الصفحة 68

16 قصة تبرز بعض مشروعات المؤسسة الأكثر تأثيراً في السنة المالية

تعزيز النمو

تركز المؤسسة على القطاعات التي تتوفر بها أكبر الإمكانات لتحقيق النمو وخلق الوظائف.

الصفحة 38

تهيئة الأسواق

تمهيد الطريق لاستثمار القطاع الخاص

الصفحة 40

البنية التحتية

ارتباطات طويلة الأجل لإحداث أثر واسع النطاق

الصفحة 42

رأس المال البشري

الابتكارات في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم

الصفحة 44
الصناعات الزراعية
تقوية الأنشطة الزراعية تعزز فرص العمل والأسواق

الصفحة 46
الحصول على التمويل
ضمان إتاحة الخدمات المالية الأساسية

الصفحة 48
التكنولوجيا
زيادة الفرص من خلال المنصات الجديدة

رغم تراجع معدلات الفقر، فإن التقدُّم المحرز كان متفاوتاً، إذ لا يزال عدد من يعيشون في فقر مدقع مرتفعاً بدرجة غير مقبولة. وفي مختلف أنحاء العالم، يقطن غالبية الفقراء في المناطق الهشة والريفية حيث يكون الوصول إليهم أشد صعوبة. ولهذا، فإن هذه المرحلة بالغة الأهمية في تحقيق التنمية، وتدرك مؤسسة التمويل الدولية أنه لا يمكنها انتظار الفرص حتى تأتي إليها.

تمهيد الطريق لاستثمار القطاع الخاص

مع شروع مؤسسة التمويل الدولية في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الخاصة بتهيئة الأسواق، فإنها تتعاون مع البنك الدولي لإيجاد فرص للتنمية وتعمل مع الحكومات على تهيئة الظروف التي ستساعد على اجتذاب التمويل من القطاع الخاص.

وتدخل المؤسسة في شراكات لتقديم حلول تؤدي إلى إزالة العقبات أمام تنمية الأسواق وإرساء إطار سليم للمشروعات لكي تؤتي ثمارها. وأحد الأمثلة على هذه الجهود هو برنامج التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية، وهو برنامج لمجموعة البنك الدولي مصمم لتمكين البلدان النامية من الحصول على الطاقة الشمسية على نطاق واسع بشكل أسرع وأسهل وأرخص. ومن خلال توفير مستندات قياسية بهدف تبسيط عمليات طرح المناقصات واتسامها بالشفافية والسرعة، يُسهِّل هذا البرنامج مشاركة المُطوِّرين في أسواق جديدة. ويتيح ذلك للبلدان الصغيرة الاستفادة من وفورات الحجم الموجودة عادةً لدى البلدان الأكبر حجما، ويضمن المنافسة من جانب أطراف فاعلة ملتزمة في هذا القطاع.

والنتائج تتحدث عن نفسها: فبعد التوقيع على برنامج التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية في أربعة بلدان أفريقية، توسع هذا البرنامج خارج هذه المنطقة في السنة المالية 2019 ليشمل أوزبكستان. ووقعت الحكومة الأوزبكية على تفويض مع مؤسسة التمويل الدولية بشأن مشروع بقدرة 100 ميجاوات، ليمثل بذلك أول مناقصة تنافسية في البلاد لاختيار منتج مستقل للكهرباء. وهذه الخطوة نحو الأمام بالغة الأهمية لبلد أدى برنامج طموح لإصلاحات السوق فيه إلى فتح الباب مؤخراً أمام الاستثمارات الخاصة.

وتضيف تفويضات برنامج التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية التي تم التوقيع عليها حتى يونيو/حزيران -2019 في إثيوبيا ومدغشقر والسنغال وأوزبكستان وزامبيا- ما يصل في مجمله إلى 1.2 جيجاوات من قدرة توليد الكهرباء الجديدة باستخدام الطاقة الشمسية. وأسفر هذا البرنامج عن انخفاض كبير في الأسعار المحلية للطاقة الشمسية في العديد من هذه الأسواق، بما في ذلك في زامبيا حيث جرى تشغيل أول محطة في إطار البرنامج هذا العام.

يجري أيضا استخدام نهج مشترك بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي لتهيئة أسواق جديدة في هايتي التي لا تزال تتعافى من آثار الزلزال المدمر الذي وقع في عام 2010، حيث ساعدت مساندة مجموعة البنك الدولي الحكومة على إزالة الحواجز القانونية لتسهيل إنشاء أول مؤسسة للتأجير التمويلي في البلاد وتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الخاصة. وتساعد أييتي للتأجير التمويلي، وهي شركة تابعة لشركة التأمين البديل، حاليا مالكي منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على استئجار المعدات الضرورية بشروط مواتية. وقدمت المؤسسة قرضا بقيمة 11 مليون دولار إلى هذه الشركة شمل تمويلاً من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية وأحد مستثمري القطاع الخاص، بالإضافة إلى مساندة استشارية لمساعدة الشركة على توسيع عملياتها. وفي أول عامين لهذه الشركة، قدمت تمويلا بأكثر من 6.6 مليون دولار في شكل أصول مؤجرة- مع توجيه أكثر من 80% منها إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويُتوقَّع أن تقدِّم هذه الشركة تمويلا بقيمة لا تقل عن 15 مليون دولار بحلول مايو/أيار 2020.

واقتضى تنفيذ إستراتيجية المؤسسة لتطوير أسواق جديدة وأكثر قوة لاستيعاب حلول القطاع الخاص أن تعيد صياغة أسلوب عملها. وتساعد الإستراتيجيات القُطرية، التي تستند إلى دراسات تشخيصية عن البلدان والقطاع الخاص، المؤسسة الآن على تحديد الأولويات القطاعية وعمليات المشاركة المحتملة. وقد تأثر اختيار المؤسسة وتصميمها للمشروعات بتوفُّر القدرة على تقييم الأثر الإنمائي ومدى إمكانية تهيئة الأسواق قبل بدء أحد المشروعات- وهو ما يحققه نظام قياس ورصد الأثر المتوقع (انظر الصفحة 86)-، وسيؤدي ذلك إلى القيام بالمزيد من المشروعات القادرة على تهيئة الأسواق.

الصورة: افتُتِحت محطة الطاقة الشمسية الكبيرة هذه في زامبيا في مارس/آذار 2019 بتمويل من استثمارات خاصة تم اجتذابها بمساعدة برنامج مجموعة البنك الدولي الخاص بالتوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية.

ارتباطات طويلة الأجل لإحداث أثر واسع النطاق

تساعد مؤسسة التمويل الدولية على تنمية مشروعات البنية التحتية التي يمكنها تحسين الأحوال المعيشية للناس بشكل ملموس، لاسيما في الأسواق الصاعدة حيث تؤدي سرعة التوسُّع العمراني ونطاقه إلى ظهور احتياجات ضرورية في قطاعات الكهرباء والمرافق والنقل.

وتقيم المؤسسة شراكات مع الحكومات والمطوِّرين والمستثمرين لمساندة مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية، مع تقديم مساندة مالية وكذلك فنية. وفي البرازيل، يساند قرض من المؤسسة بقيمة 288 مليون دولار وأجل استحقاق مدته 15 عاماً، وقرض موازٍ بالعملة المحلية بقيمة 534 مليون دولار إلى شركة UTE GNA I Geração de Energia S.A. إعداد وإنشاء وتشغيل منشأة متكاملة بقدرة 1.3 جيجاوات لتوليد الكهرباء من الغاز الطبيعي المسال.

ويعد قرض المؤسسة طويل الأجل إلى هذه الشركة أكبر ارتباط لها بعملة محلية واحدة حتى الآن. وستعمل هذه المنشأة، التي يُتوقَّع أن يبدأ تشغيلها في عام 2021، كمنشأة داعمة لشبكة الكهرباء في البلاد، مما يتيح زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن تسهم هذه المنشأة في خفض الانبعاثات في البرازيل بواقع 139 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بناءً على الاستخدام المتوقع للمنشأة.

تمثل البنية التحتية للنقل باستخدام المركبات الكهربائية محور تركيز استثمار المؤسسة البالغ 8 ملايين دولار في شركة ليثيوم، وهي أول شركة لتشغيل أساطيل المركبات الكهربائية في الهند. وسيوفر هذا المشروع فرص عمل لما يصل إلى 8 آلاف سائق على مدى خمس سنوات. ويُعد هذا أول استثمار للمؤسسة في مجال النقل باستخدام المركبات الكهربائية. ويساند المشروع كهربة قطاع النقل، وهو ما سيساعد على تفادي إطلاق أكثر من 25 ألف طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة سنوياً.

وفي صربيا، قدمت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 182 مليون يورو- منها 72 مليون يورو لحسابها الخاص- للمساعدة على توسيع مطار بلغراد نيكولا تسلا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع، وهو أول شراكة واسعة النطاق بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل، إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للمطار بأكثر من الضعف وتعزيز قطاعي السياحة والنقل وتشجيع النمو الاقتصادي.

ولمساندة مشروعات الطاقة المتجددة في فيتنام، استثمرت المؤسسة 75 مليون دولار في سند أخضر مقيَّد في البورصة يركِّز على البنية التحتية والذي أصدرته شركة الكهرباء الفلبينية إيه سي إنيرجي التي تهدف إلى إنتاج ما يصل إلى 5 جيجاوات من المصادر المتجددة في مختلف أنحاء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام 2025. ويُخصَّص اكتتاب المؤسسة لمشروعات مختارة لهذه الشركة في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية في فيتنام والتي تولِّد ما مجموعه 360 ميجاوات. وشكَّل استثمار المؤسسة أساس هذا السند الأخضر الذي تبلغ قيمته 300 مليون دولار وساعد على تعبئة تمويل من الجهات الدولية والمؤسسات لضخه في المشروعات الإقليمية لشركة إيه سي إنيرجي.

الصور: يساعد سند أخضر تسانده المؤسسة شركة إيه سي إنيرجي المتعاملة معها على بناء مشروعات للطاقة المتجددة في مختلف أنحاء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (أقصى اليسار).

في صربيا (اليسار القريب)، ستساعد حزمة تمويلية من المؤسسة بقيمة 182 مليون يورو مطار بلغراد نيكولا تسلا على زيادة طاقته الاستيعابية بأكثر من الضعف.

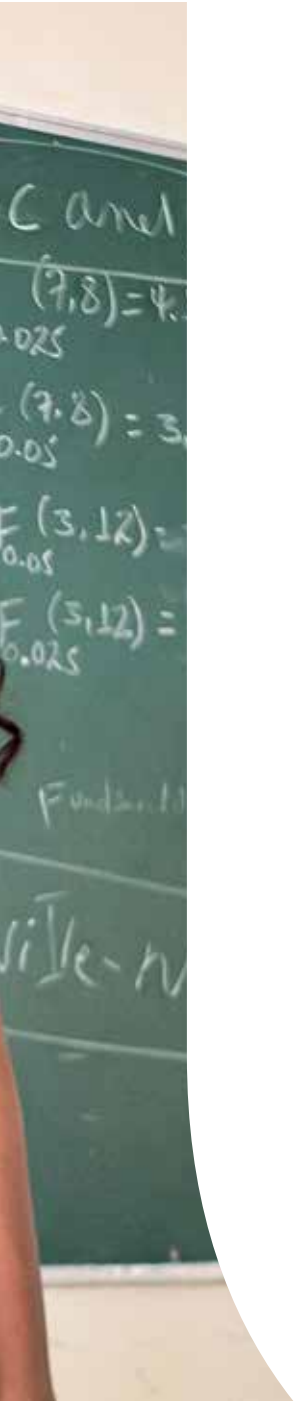

في بعض بلدان الشرق الأوسط، يعاني المرضى من عدم التكافؤ في فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وذلك بقدر معاناتهم من الأمراض المصابين بها – فضلا عن تفاوت جودة الخدمات، وطول فترات الانتظار، وارتفاع معدلات التغيُّب بين الأطباء. وتمثلت

الابتكارات في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم

روشتة العلاج في: موقع إلكتروني وتطبيق جديد للهاتف المحمول أطلقته شركة التكنولوجيا المصرية فيزيتا والذي يُمكِّن المرضى في مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية من الاتصال بمقدِّمي خدمات الرعاية الصحية وتقييمهم.

لقد ساعدت شركة فيزيتا، منذ إطلاقها في عام 2012، مليوني شخص في العثور على الأطباء المناسبين وفي حجز المواعيد، وهي خدمة مفيدة خاصةً للمرضى في المناطق الريفية النائية. وسيساند استثمار بقيمة مليون دولار لمؤسسة التمويل الدولية هذه الشركة في خطتها الرامية إلى توسيع نطاق عملياتها.

وهذه مجرد طريقة من الطرق التي يقوم من خلالها تمويل المؤسسة لشركات الرعاية الصحية والتعليم بمساعدة الأفراد والمجتمعات على الازدهار. وفي السنة المالية 2019، قدمت المؤسسة تمويلا بقيمة 670 مليون دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة معها على تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى 49.9 مليون مريض، وخدمات التعليم لما يبلغ 4.7 مليون طالب.

وفي المكسيك حيث يمثل مرض السكري السبب الرئيسي للوفاة والإعاقة، تقوم المؤسسة بمساعدة سلسلة كلينيكاس ديل أزوكار لتقديم رعاية أكثر فاعلية للمرضى منخفضي ومتوسطي الدخل. ولأنه من الضروري متابعة علاج هذا المرض بشكل مستمر، فإن هذه السلسلة توفر نظام "المنفذ الواحد" لعمليات التجزئة حيث يجمع بين فِرَق الرعاية متعددة التخصصات والعلوم السلوكية ونموذج للاشتراك ذي خطط لدفع رسوم سنوية ثابتة. وسيساعد استثمار للمؤسسة بقيمة 4 ملايين دولار في أسهم رأسمال هذه الشركة على تدشين 100 عيادة جديدة وتطوير إستراتيجيتها الرقمية. ومنذ عام 2011، عالجت هذه السلسلة أكثر من 100 ألف من مرضى السكري وتتطلع -بمساندة المؤسسة- إلى علاج مليوني مريض في السنوات الخمس القادمة.

وكان الدافع وراء تصميم أداة تقييم جودة الرعاية الصحية الخاصة بالمؤسسة هو ضمان تحقيق التميُّز بين مقدِّمي خدمات الرعاية الصحية، لاسيما في الأسواق الصاعدة. وفي السنة المالية 2019، وقّع مستشفى هللويا العام في إثيوبيا على اتفاق للخضوع لهذا التقييم الشامل لينضم إلى قائمة لمقدِّمي خدمات الرعاية الصحية من سبعة بلدان، من بينها نيبال وباكستان. وستشتمل هذه الإستراتيجية المستندة إلى الشواهد لتحسين العمليات على توصيات بشأن تعزيز الإجراءات المؤسسية، والحد من المخاطر على سلامة المرضى، وتجعل الشركة أكثر جاذبية للشركاء الدوليين، مثل المستثمرين وشركات التأمين. وتساعد هذه الأداة أيضا في إعداد المستشفيات والعيادات للحصول على الاعتمادات الوطنية أو الدولية في مجال الرعاية الصحية.

ويمثل التعليم أولوية تحظى بالقدر نفسه من الأهمية في إثيوبيا حيث تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع جيبيا، وهي شركة لتكنولوجيا التعليم والتوظيف عبر الإنترنت في أفريقيا، على برنامج للخدمات الاستشارية سيدعِّم الشركات الناشئة التكنولوجية المبتكرة التي تملكها أو تقودها نساء.

الصور: تستثمر مؤسسة التمويل الدولية في مجال الابتكار لمساندة الجهات المتعاملة معها، مثل شركة تكنولوجيا التعليم "غيبيا" في إثيوبيا (يميناً)، وشركة فيزيتا المصرية لتقديم معلومات بشأن الرعاية الصحية عبر الإنترنت والهاتف المحمول (أعلى، يساراً)، وسلسلة عيادات كلينيكاس ديل أزوكار لعلاج السكري في المكسيك (أدنى، يساراً).

سيساعد برنامج سد الفجوة الرقمية بين الجنسين في إثيوبيا، الذي تسانده مبادرة تمويل رائدات الأعمال ونافذة الخدمات الاستشارية لتهيئة الأسواق، على تدريب 250 من مطوِّرات البرامج وتقديم تمويل أولي إلى 20 على الأقل من رائدات الأعمال.

وفي كولومبيا، سيساعد قرض المؤسسة طويل الأجل بقيمة 25 مليون دولار على تحسين البنية التحتية في خمسة مقرات لحرم جامعة سانتو توماس التي تقدِّم تعليماً عالياً مرتفع الجودة لنحو 35 ألف طالب في مناطق تشمل مدنا نائية ومناطق متأثرة بالصراعات.

تقوية الأنشطة الزراعية تعزز فرص العمل والأسواق

وضعت مؤسسة التمويل الدولية الصناعات الزراعية على سلم أولوياتها لما لهذا القطاع من أثر إنمائي واسع النطاق وإمكانات لتحقيق الحد من الفقر. وتساعد استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية الشركات على معالجة ارتفاع الطلب والتصدي لتزايد أسعار المواد الغذائية على نحو مستدام بيئياً وشامل اجتماعياً.

وفي أمريكا اللاتينية، رتبت المؤسسة والشركاء حزمة تمويلية بقيمة 100 مليون دولار لتنمية شركة سان ميغيل ومقرها في الأرجنتين، وهي أحد كبار مُصدِّري الموالح المصنَّعة والطازجة. ومن شأن تدعيم عمليات الشركة في الأرجنتين وبيرو وأوروغواي أن يساعدها على خلق فرص عمل، وتطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية، وتحسين الإنتاجية الزراعية.

وفي الهند، سيوفر استثمار للمؤسسة بقيمة 35 مليون دولار في شركة دي سي إم شريرام المحدودة المساندة لزيادة قدرتها على تجهيز قصب السكر في ولاية أوتار براديش منخفضة الدخل. ويأتي هذا التمويل بجانب برنامج للخدمات الاستشارية يجري تنفيذه ويساعد على تدريب 185 ألف مزارع لقصب السكر على أساليب الزراعة المتقدمة.

وفي جنوب أفريقيا، يعزز قرض من المؤسسة بقيمة 30 مليون يورو، بالإضافة إلى خدماتها الاستشارية، نمو يونايتد إكسبورتس (مبيزا سابقاً)، وهي شركة جنوب أفريقية عائلية تقوم بزراعة الفاكهة وتعبئتها وتصديرها. وستؤدي التحديثات التكنولوجية وتحديثات البنية التحتية إلى زيادة مستوى الكفاءة وإضافة ما يصل إلى 250 فرصة عمل جديدة دائمة و4200 فرصة عمل موسمية في مجتمعات محلية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. وستشغل النساء العديد من فرص العمل هذه.

الصور: يتم تجهيز البرتقال في مصنع تملكه سان ميغيل، وهي شركة أرجنتينية حصلت على حزمة تمويلية بقيمة 100 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية والشركاء.

ضمان توّفر الخدمات المالية الأساسية

بالنسبة لسيون تاو، وهو رجل تونغي يعمل في قطف الفراولة في نيوزيلندا، كانت عملية إرسال الأموال إلى وطنه معقدةً ومكلِّفةً في الغالب: إذ كان عليه سحب الأموال من البنك، والتفاوض مع أحد وكلاء التحويلات النقدية، ودفع رسوم عالية قبل أن تتمكَّن زوجته، التي يتركها في تونغا، من استلام الأموال.

لكن هذا الوضع تغيَّر بفضل خدمة التحويلات المسمَّاة "أرسل الأموال بأمان" التي طورتها مؤسسة التمويل الدولية وبنك تونغا للتنمية. ويقوم هذا النظام الآمن المستند إلى الهاتف المحمول بتحويل الأموال من الحسابات المصرفية في نيوزيلندا إلى فروع البنوك وحسابات التوفير في تونغا، مما يجعل الحياة أسهل بالنسبة للعاملين بالخارج أمثال تاو. ويستخدم نحو نصف العمال الموسميين التونغيين المقيمين في نيوزيلندا حاليا هذا النظام. وتعمل المؤسسة وبنك تونغا للتنمية على توسيع نظام القسائم ليشمل التونغيين الذين يعيشون في أستراليا.

يعد توفير فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية – من خلال حساب مصرفي أو رهن عقاري أو وثيقة تأمين أو وسيلة لإرسال الأموال إلى الوطن كما في حالة تاو - أمرا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي. فهي تمكِّن الأشخاص ومؤسسات الأعمال من بناء الأصول وزيادة الدخل وتقليل المخاطر المالية. ومع ذلك، هناك نحو 1.7 مليار شخص بالغ لا يملكون حسابات مصرفية بسيطة، وهناك نحو 200 مليون منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة في البلدان النامية تفتقر إلى التمويل.

وتقدِّم المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لتوسيع سبل الحصول على التمويل للملايين من الأفراد ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك بالعمل مع المؤسسات المالية والحكومات على تحقيق الأثر المرجو. في السنة المالية 2019، قدَّمت المؤسسة المشورة إلى 87 مؤسسة مالية بشأن طرق توسيع سبل الحصول على التمويل. وقدَّمت الجهات المتعاملة معها تمويلا بقيمة تتجاوز 230 مليار دولار إلى منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كان الدافع وراء تقديم المؤسسة قرضا ثانويا بقيمة 100 مليون دولار إلى مصرف إكويتي بنك كينيا هو أيضا تمكين منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل. وسيُمكِّن القرض هذا المصرف من زيادة قروضه لمنشآت الأعمال هذه وتمويل الأنشطة المناخية لتوفير التكاليف ومساندة مشروعات الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، والمشروعات الزراعية المراعية للاعتبارات المناخية.

في جمهورية قيرغيز، استثمرت المؤسسة 8 ملايين دولار في صندوق جديد للاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة من هايلاند كابيتال، وهي شركة لإدارة الاستثمارات، وذلك للمساعدة على توسيع سبل حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التمويل. وشملت الحزمة التمويلية 4 ملايين دولار لحساب المؤسسة الخاص، مع 4 ملايين دولار من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية. وسيقدِّم هذا الصندوق رأس المال الضروري لنمو المؤسسات

الصور: سهَّلت خدمة للتحويلات طوَّرتها المؤسسة وبنك تونغا للتنمية على الأشخاص أمثال سيون تاو (الصورة اليسرى)، وهو مهاجر يعمل في قطف الفراولة بنيوزيلندا، إرسال الأموال إلى أسرهم في تونغا.

العاملة في مجالات الخدمات، والصناعات الزراعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإعلام، والتكنولوجيا.

يبحث تقريرنا الصادر في السنة المالية 2019 بعنوان *القطاع غير المرئي: تقرير عن فرص منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا* أوضاع مؤسسات الأعمال الصغيرة في جنوب أفريقيا ويقدِّم توصيات بشأن كيفية زيادة الفرص المتاحة أمام منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويتم الاسترشاد بالنتائج في برنامج المؤسسة لتحفيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذي سيُوجِّه ما يصل إلى 3 مليارات دولار خلال السنوات الخمس إلى السبع القادمة لزيادة تقديم القروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة في جنوب أفريقيا وخلق الوظائف.

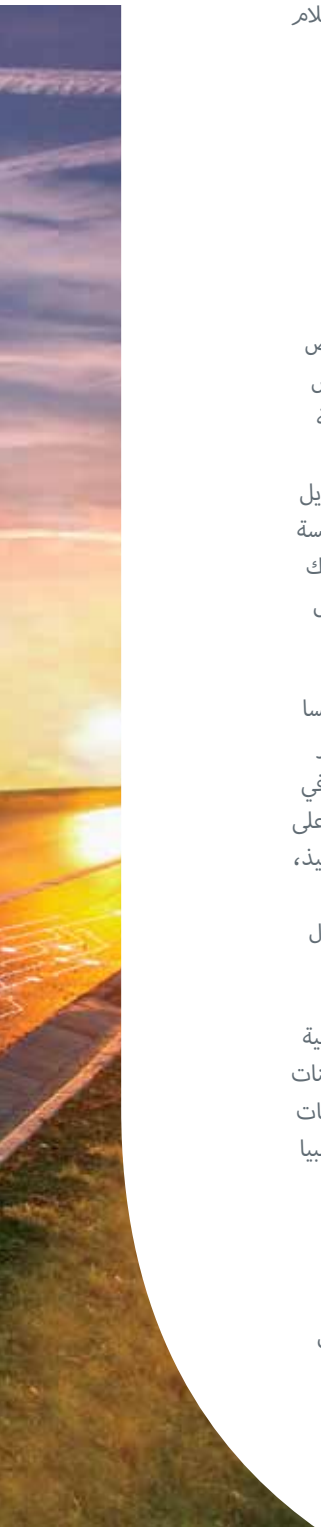

تُمكِّن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة الفقراء من الحصول على الخدمات والموارد والفرص، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق والمؤسسات. لكن نصف سكان العالم مازالوا محرومين من الاتصال بالإنترنت.

زيادة الفرص من خلال المنصات الجديدة

ويُعد الوضع صعبا خاصةً في أفريقيا حيث لا يتمكَّن سوى 22% من السكان من الاتصال بالإنترنت. وتهدف مؤسسة التمويل الدولية والشركاء إلى تغيير هذا الوضع من خلال استثمار ما يصل إلى 100 مليون دولار في سي سكويرد، وهي شركة تشجِّع استخدام البنية التحتية المشتركة لإتاحة خدمات الإنترنت بتكلفة ميسورة وبصورة أكثر موثوقية للبلدان الأفريقية التي تعاني من نقص هذه الخدمات. وبعد مد أكثر من 1600 كم من كابلات الألياف البصرية في غانا وأوغندا، بدأت هذه الشركة العمل في ليبريا. ومع وجود ما يقرب من 140 كم من الكابلات التي جرى تركيبها بالفعل في ليبريا، فمن المتوقع أن تسهِّل هذه الشبكة سرعة نمو بيانات النطاق العريض عبر الخطوط الثابتة والمحمولة على حد سواء في المنطقة.

تقيم المؤسسة، في مختلف أنحاء العالم، شراكات مع مقدِّمي خدمات الهاتف المحمول والنطاق العريض لمساعدتهم على توسيع وتحديث البنية التحتية لشبكاتهم. وفي السنة المالية 2019، استثمرت 399 مليون دولار في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام والتكنولوجيا، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وتبلغ قيمة محفظة استثماراتها الآن 2.7 مليار دولار.

وفي الأرجنتين، سيعزز القرض الذي قدمته بقيمة 310 ملايين دولار إلى شركة تليكوم أرجنتينا، التي توفر خطوط اتصال ثابتة ومحمولة عالية السرعة وقنوات تلفزيونية مدفوعة الأجر، توسيع تغطية النطاق العريض بما في ذلك في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات. وتشمل الحزمة التمويلية- المُقدَّمة في وقت تلاقي فيه العديد من الشركات الأرجنتينية صعوبات في الحصول على التمويل لتنمية عملياتها- 110 ملايين دولار من المؤسسة إلى جانب تمويل إضافي تمت تعبئته من بنوك دولية. ويأتي هذا التمويل الثاني بعد التمويل المقدم في عام 2016.

ستؤدي مساندة المؤسسة الاستشارية لإم-بيسا موزامبيق، وهي منصة للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، إلى زيادة الشمول المالي في بلد لا يحصل فيه قرابة 60% من المواطنين على الخدمات المالية. وبعد عشرة أشهر من التنفيذ، ارتفع عدد عملاء إم-بيسا النشطين حوالي 70%، وقد انضم أكثر من 1280 منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة إلى المشروع منذ إطلاقه.

ستتمكَّن ليفتيت (Liftit)، وهي شركة تكنولوجية مقرها في أمريكا اللاتينية تربط سائقي الشاحنات بمؤسسات الأعمال التي تحتاج إلى نقل شحنات لها، من توسيع عملياتها في المكسيك وكولومبيا بعد استثمار المؤسسة 2.8 مليون دولار في أسهم رأسمال الشركة. وتوفِّر منصة ليفتيت للشركات خدمة توصيل الشحنات بشكل أكثر كفاءة وموثوقية وبتكلفة ميسورة، فيما تسهِّل على سائقي الشاحنات عملية البحث عن عمل ودفع أجورهم على الفور.

الصور: يدعم استثمار للمؤسسة في أسهم رأس المال توسُّع ليفتيت (Liftit)، وهي منصة رقمية مبتكرة تربط سائقي الشاحنات بمؤسسات الأعمال التي تحتاج إلى خدمات التوصيل في كولومبيا والمكسيك.

ساعدت المؤسسة أيضا على توسيع منصة تيك إيميرغ (TechEmerge) لتشمل البرازيل حيث تربط الشركات الناشئة بالمؤسسات الرائدة في بلدان الاقتصادات الصاعدة لتكوين شراكات جديدة. وفي البرازيل، وفَّقت هذه المنصة بين 20 شركة تكنولوجية من سبعة بلدان و15 من مقدِّمي خدمات الرعاية الصحية لتنفيذ مشروعات تجريبية تشمل إجراء فحوصات تشخيصية سريعة وغير باضعة، وحلولا للذكاء الاصطناعي تخص الجينات وعمليات التشخيص التصويري. وتم إطلاق تيك إيميرغ (TechEmerge)، وهي مبادرة لمجموعة البنك الدولي، في الهند في عام 2016 من أجل تحسين نواتج تقديم خدمات الرعاية الصحية وعلاج المرضى في البلاد.

تحسين الأحوال المعيشية

تعمل المؤسسة على تحسين الأحوال المعيشية للفقراء في بعض أكثر مناطق العالم صعوبة.

الصفحة 52

المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات

تعزيز النمو حيثما تكون لذلك أهمية بالغة

الصفحة 54

أفريقيا جنوب الصحراء

تسريع وتيرة التغيير في القارة

الصفحة 56

جنوب آسيا

حلول القطاع الخاص لتدعيم الاقتصادات

الصفحة 58

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التغلُّب على العقبات من خلال الاستثمارات الخاصة

تعزيز النمو حيثما تكون لذلك أهمية بالغة

تشهد دولة تيمور-ليشتي الجزرية الصغيرة حاليا أطول فترة من الاستقرار منذ حصولها على الاستقلال في عام 2002. لكن كما في العديد من المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، فقد أدت فترات عدم الاستقرار السابقة إلى تردي مرافق البنية التحتية وضعف التنمية الاقتصادية.

ولتحفيز إحراز تقدُّم، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع حكومة تيمور-ليشتي على تنفيذ ميناء خليج تيبار، وهو أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في البلاد. وعندما يبدأ تشغيل هذا الميناء في عام 2021، فسيؤدي إلى تقليص الازدحام في الميناء الحالي، مما يخفف أحد الاختناقات الاقتصادية المهمة. ومكَّنت مساندة المؤسسة من إصدار تشريع لهذه الشراكة، وساعدت على بناء القدرات لإعداد العقود اللازمة وتنفيذها، وسهَّلت وضع عملية شفافة للمناقصات استطاعت اجتذاب المستثمرين. وسيوفر الميناء الجديد 500 فرصة عمل مباشرة.

يوضح هذا النهج متعدد المحاور إستراتيجية المؤسسة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتساعد المؤسسة على إنشاء المؤسسات وتدعيمها، وتعبئة الاستثمارات، وتشجيع ريادة الأعمال وتنظيم المشروعات الخاصة، وهو ما يُثبت في ذلك كله كيف يتصدى هذا النهج للتحديات الإنمائية المهمة. وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي استثماراتها في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات حوالي 545 مليون دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وبحلول عام 2030، تتوقع المؤسسة توجيه 40% من ارتباطاتها السنوية لأغراض الاستثمار إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

واليوم، يعيش نحو 1.3 مليار شخص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وأفغانستان هي أحد هذه البلدان، وتقدم المؤسسة المساعدة لإحداث فرق لصالح المواطنين الذين يسعون إلى التعافي من آثار الصراع الذي امتد لثلاثة عقود. وأحد هذه الآثار التي خلَّفها غياب الاستقرار هذا هو مستوى استهلاك الكهرباء الذي يُعد من بين أدنى المعدلات في العالم. فالمتصلون بشبكة الكهرباء يمثلون أقل من 30% من الأفغان. وتستورد البلاد ما يصل إلى 80% من طاقتها، وتؤثر انقطاعات الكهرباء المتكررة على بعض أجزاء البلاد لمدة تصل إلى 15 ساعة يومياً. وتعمل المؤسسة مع الحكومة على تصميم محطة للطاقة الشمسية بقدرة 40 ميجاوات ستؤدي إلى زيادة قدرة الطاقة الشمسية الحالية للبلاد بأكثر من الضعف وستوفر نموذجاً جديداً للمشروعات اللاحقة في مجال الطاقة الشمسية.

تُعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة محركات مهمة للنمو في أشد بلدان العالم فقراً، لكن نموها غالباً ما تعوقه محدودية سبل الحصول على الخدمات المالية. ويضم برنامج ضمانات القروض الصغيرة الخاص بنا مجموعة من تسهيلات المؤسسة للمشاركة في تحمُّل المخاطر، ويتزامن ذلك مع ما تبذله مجموعة البنك الدولي من جهود على نطاق أوسع لتحسين البيئة المواتية لتمكين منشآت الأعمال هذه من الحصول على التمويل. وفي السنة المالية 2019، زادت استثماراتنا القائمة في هذا البرنامج بواقع 400 مليون دولار. ويحظى هذا البرنامج بدعم من ضمان للتأمين من الخسارة الأولى بقيمة تصل إلى 120 مليون دولار من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن يتيح ذلك تقديم قروض بقيمة تصل إلى 800 مليون دولار إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلدان منخفضة الدخل حول العالم. وفي هايتي على سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي

تسهيلات للمشاركة في تحمُّل المخاطر بقيمة 2.5 مليون دولار، والتي ارتبطنا بتقديمها مع مؤسسة سوسيتيه جنرال دي سوليداريتيه للتمويل متناهي الصغر، إلى مساعدة الأخيرة على تقديم أكثر من 500 قرض إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والصناعات الزراعية بحلول عام 2023، مما يعزز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف.

وتساند المؤسسة أيضا الشركات التي يمكنها توسيع أنشطة أعمالها بنجاح في إحدى الأسواق الصعبة والاستفادة من هذه التجربة بعد ذلك في التوسُّع عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، قدَّمنا حزمة تمويلية بقيمة 24 مليون يورو إلى مجموعة غاسيليا، وهي إحدى أكبر المجموعات العاملة في مجال المشروبات والتعبئة بغرب أفريقيا. وسيساعد هذا الاستثمار هذه الشركة على توسيع عملياتها في كوت ديفوار ومالي وإنشاء مشروع للمشروبات الغازية في غينيا.

الصور: تتطلع الفتيات في تيمور-ليشتي إلى مستقبل مشرق. وتساعد المؤسسة حكومة هذا البلد الذي مزقته الصراعات في الماضي على اجتذاب استثمارات لإنشاء ميناء جديد سيعزز أنشطة الأعمال وسيخلق فرص عمل.

بالنسبة

لماري-بول إفاغون، وهي معلِّمة تبلغ من العمر 48 عاما وتعيش في ياوندي بالكاميرون، فإن انقطاع الكهرباء على مدى يومين، وهو أمر ليس مستغربا، يؤثر بشدة على نمط حياة أسرتها. لكن إفاغون تُعتبر محظوظة: فحوالي 40% من مواطني الكاميرون لا يحصلون على الكهرباء على الإطلاق. ولتحسين الأحوال المعيشية والآفاق الاقتصادية طويلة الأمد، تساعد مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي في تمويل محطة ناشتيغال للطاقة الكهرومائية، وهي محطة للكهرباء بقدرة

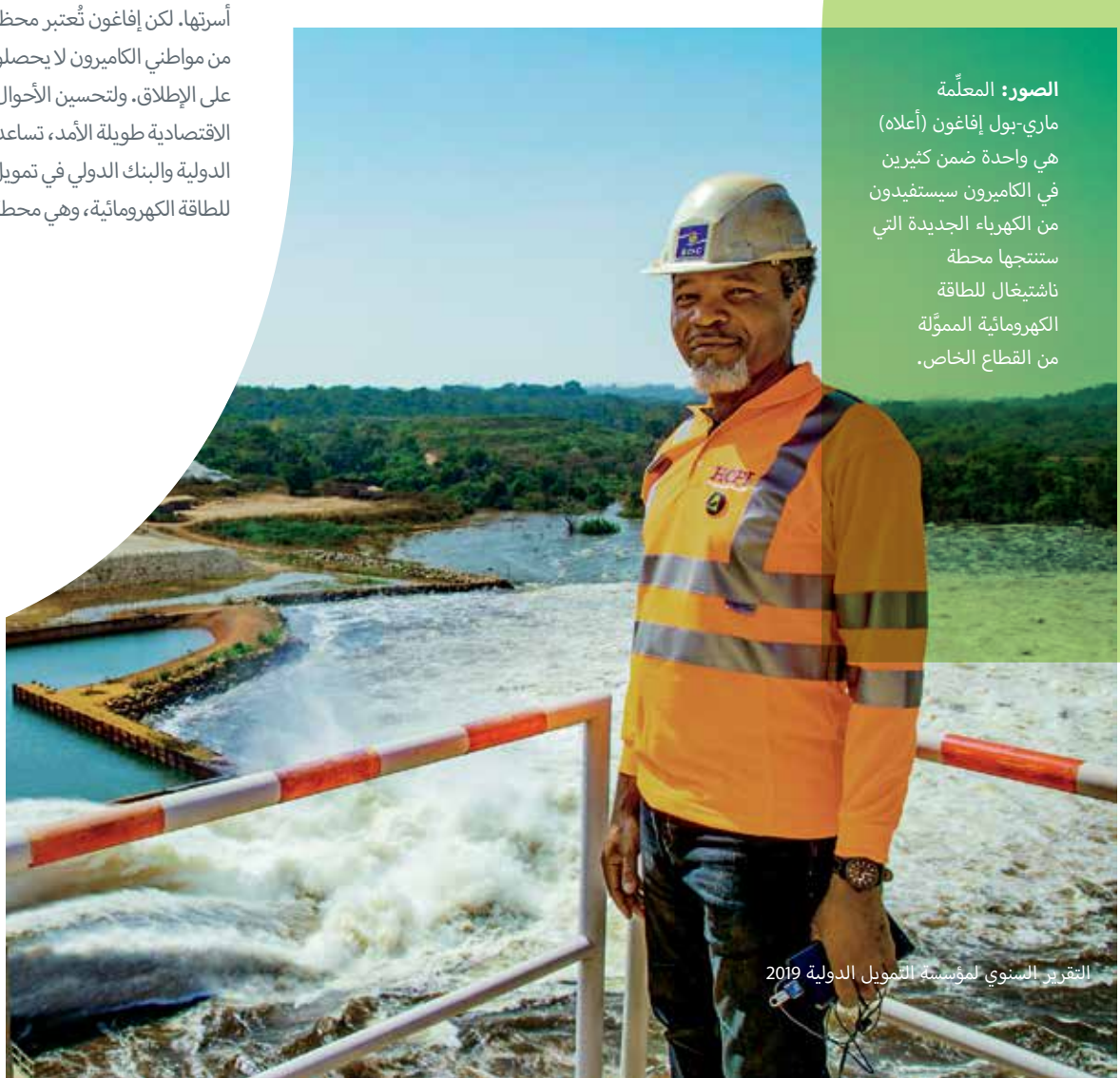

الصور: المعلِّمة ماري-بول إفاغون (أعلاه) هي واحدة ضمن كثيرين في الكاميرون سيستفيدون من الكهرباء الجديدة التي ستنتجها محطة ناشتيغال للطاقة الكهرومائية المموَّلة من القطاع الخاص.

تسريع وتيرة التغيير في القارة

420 ميجاوات يملكها ويشغِّلها القطاع الخاص. وستؤدي هذه المحطة إلى زيادة القدرة المركَّبة لتوليد الكهرباء في البلاد بواقع الثلث تقريباً وستوفِّر كهرباء نظيفة وميسورة التكلفة للملايين عندما يبدأ تشغيلها في عام 2023.

وساعدت مشاركة المؤسسة المبكرة في تأكيد الجدوى الفنية والمالية والبيئية لمحطة ناشتيغال ومعالجة الاختناقات البيروقراطية. وجاءت المساندة الرئيسية لإعداد هذا المشروع وهيكلته من مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي. وتستثمر المؤسسة 60 مليون يورو مباشرةً في أسهم رأس المال، وتُقرض ما يصل إلى 110 ملايين يورو لحسابها الخاص، وتعبئ 806 ملايين يورو أخرى من اتحاد عالمي يضم أربعة بنوك تجارية و10 مؤسسات أخرى من مؤسسات التمويل الإنمائي. وأجرت المؤسسة أيضا عمليات مبادلة لأسعار الفائدة للمساعدة على الحد من مخاطرها. ومن خلال وضع إستراتيجيات للمشاركة المجتمعية الشاملة في المشروع، تساعد المؤسسة في تحقيق منافع ملموسة للمجتمعات المحلية المحيطة وتحديد طرق للحد من مخاطر العنف القائم على نوع الجنس.

ويُظهر مشروع ناشتيغال، وهو أكبر استثمار للمؤسسة في قطاع الكهرباء في القارة، عملها "التمهيدي" ونهجها الاستباقي في مجال التنمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي تضم نحو نصف إجمالي الفقراء المدقعين. وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة طويلة الأجل في هذه المنطقة 4.1 مليار دولار، من بينها قرابة 2.3 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

وغالبا ما تبحث المؤسسة عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا والابتكار لإطلاق عجلة التنمية المستدامة في المنطقة. وبدعم من نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، شاركت المؤسسة في قيادة تقديم تمويل بمبلغ 10.3 مليون دولار لمساعدة تويغا فودز، وهي شركة كينية ناشئة، على توسيع عملياتها وربط أكثر من 13 ألفاً من صغار المزارعين الريفيين بالبائعين في المناطق الحضرية. وتستخدم منصة الشركة تكنولوجيا الهاتف المحمول للتنسيق بين جانبي العرض والطلب ودفع مستحقات المزارعين خلال 24 ساعة. وتقدم أيضا المشورة إلى الشركة بشأن مواءمة ممارساتها لسلامة الغذاء مع المعايير العالمية وضمان تتبُّع مصادر المنتجات.

وفي نيجيريا، قادت المؤسسة استثماراً بقيمة 6 ملايين دولار في أسهم رأسمال كوبو 360، وهي منصة للخدمات اللوجستية الإلكترونية تعتمد على التكنولوجيا وتربط سائقي الشاحنات بموفِّري خدمات النقل الذين يبحثون عن متعهدين لنقل الشحنات. وسيساعد هذا الاستثمار هذه الشركة على تقليص التكاليف وزيادة إتاحة الخدمات اللوجستية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما فيها تلك الموجودة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات. وسيمكِّن هذا الاستثمار أيضا من تسريع جداول السداد وكذلك وضع برامج تمويل وادخار جديدة لمالكي وسائقي الشاحنات.

وبدعم من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، تقدم مؤسسة التمويل الدولية أيضا تسهيلات متعددة العملات بقيمة تعادل 21.1 مليون دولار إلى مجموعة باوباب، وهي شبكة عالمية رائدة في مجال التمويل متناهي الصغر. وتشمل المساندة الشركات التابعة لهذه المجموعة في بوركينا فاصو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، ونيجيريا، والسنغال. وتُعد باوباب، وهي من الجهات المتعاملة مع المؤسسة منذ فترة طويلة، رائدةً في مجال الخدمات المالية الرقمية في هذه القارة. فهي معروفة بمساعدة رواد الأعمال على الحصول على الائتمان حتى وإن كانوا لا يمتلكون في الغالب الضمانات المطلوبة أو سجلا ائتمانيا. بل تتوقع هذه المجموعة تقديم الائتمان إلى المزيد من رواد الأعمال والأشخاص ممن يعانون من محدودية القدرة على الحصول على الخدمات المصرفية.

حلول القطاع الخاص لتدعيم الاقتصادات

شعرت موساموت جاناتا خاتون بالقلق عندما تمت ترقيتها من عاملة في خط الحياكة إلى مشرفة على الآخرين في مصنع جينات نيتويرز في دكا. فمن بين كل 20 من مشرفي الخطوط في مصانع الملابس الجاهزة ببنغلاديش، هناك 19 مشرفاً من الرجال، وذلك رغم أن النساء يشكِّلن 80% من قوة العمل. وقد ساعد برنامج المساواة بين الجنسين وعوائدها الخاص بالمؤسسة في إعداد خاتون للقيام بهذا الدور الجديد. فمن خلال الجمع بين التدريب الفني والتدريب على مهارات التواصل الشخصية، يزوِّد هذا البرنامج النساء، أمثال خاتون، بالمهارات اللازمة للارتقاء المهني.

وهذا البرنامج هو أحد برامج المؤسسة التي تساعد على جعل صناعة الملابس في بنغلاديش قادرة على المنافسة دولياً ومستدامة وآمنة للعاملين فيها. وتُعد هذه الصناعة أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد في بنغلاديش: فهي تساهم بأكثر من 80% من صادرات البلاد ويعمل بها أكثر من 4 ملايين شخص.

ويُعد تدعيم الاقتصادات أمراً بالغ الأهمية لأنه يعيش في منطقة جنوب آسيا أكثر من 250 مليون شخص في فقر مدقع. وهناك ما يقرب من 500 مليون شخص في مختلف أنحاء المنطقة غير متصلين بشبكة الكهرباء. وفي السنة المالية 2019، قدمت المؤسسة نحو 3 مليارات دولار من التمويل لصالح مؤسسات أعمال في المنطقة، منها 1.1 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين، مما أدى إلى توسيع محفظتها في المنطقة إلى 11.5 مليار دولار.

وفي إطار عملها المتواصل في قطاع الملابس ببنغلاديش، سيساعد قرض المؤسسة المُقدَّم بقيمة 14.4 مليون دولار إلى مجموعة إبيليون على إقامة منشأة تصنيع جديدة ستؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المجموعة العاملة في مجال تصنيع الملابس وتصديرها بواقع الضعف تقريباً، وتحديث آلاتها، وإضافة المزيد من الأصناف ذات القيمة المضافة إلى سلسلة منتجاتها. وتشمل مشاركة المؤسسة في هذا القطاع على مدى سنوات متعددة تقديم استثمارات وخدمات استشارية، وتركِّز على تشجيع توظيف النساء والنمو المستدام لهذا القطاع.

ولمساعدة بنغلاديش على التصدي لاستمرار تراجع إمدادات الغاز الطبيعي وتوفير طاقة نظيفة لمواطنيها، قدمت المؤسسة قرضا طويل الأجل بقيمة 20 مليون دولار إلى شركة أوميرا بتروليوم لمساعدتها على مضاعفة طاقتها الإنتاجية وزيادة توفير غاز البترول المسال. وستؤدي هذه الجهود إلى تمكين 350 ألف أسرة معيشية إضافية من الحصول على غاز الطهي، مما يقلل من استخدام الحطب والفحم والغاز الطبيعي.

وفي الهند، استثمرت المؤسسة 100 مليون دولار في صندوق الإنعاش الهندي لإنشاء منصة مخصصة لتسوية مشكلات الأصول المتعثرة. وسيُعيد هذا الصندوق هيكلة الشركات غير العاملة المتوسطة إلى كبيرة الحجم التي لديها مقومات البقاء، مما يساعد على الحفاظ على الوظائف الحالية وخلق أخرى جديدة. وعملية إعادة الهيكلة ستمكِّن البنوك من التخلُّص من القروض المتعثرة، وبالتالي تحرير بعض رؤوس الأموال لاستخدامها في نشاط الإقراض.

وللمساعدة على ميكنة الزراعة، استثمرت المؤسسة 100 مليون دولار في ماهيندرا آند ماهيندرا للخدمات المالية. وسيمكِّن ذلك هذه الشركة من تقديم قروض للمزارعين لشراء الجرارات والمركبات والمعدات الأخرى وكذلك تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتسهم هذه الجهود في تحقيق هدف الحكومة بمضاعفة مستويات دخل المزارعين بحلول عام 2022 وزيادة الإنتاجية الزراعية، وهو ما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

الصورة: في بنغلاديش، تبني مؤسسة التمويل الدولية مهارات المشرفات في قطاع الملابس في إطار التزامنا بزيادة الفرص في مختلف أنحاء منطقة جنوب آسيا.

التغلُّب على العقبات من خلال الاستثمارات الخاصة

بعد تخرُّج هناء مهيار عوض، البالغة من العمر 24 عاماً، في برنامج حوكمة الشركات بكلية فلسطين الأهلية الجامعية، وهو عبارة عن مبادرة لمؤسسة التمويل الدولية تهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمكنت من الحصول على وظيفة في بنك الاستثمار الفلسطيني. والآن، تأمل ابنة مدينة الخليل في المساعدة على دفع عجلة النمو الاقتصادي في المدينة التي وُلِدت بها، وهي أكبر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية وتساهم بثلث إجمالي ناتجها المحلي.

وتدريب قادة المستقبل أمثال هناء- وأكثر من 1100 خريج آخر من برنامج حوكمة الشركات- هو هدف هذا المشروع الممتد لعشر سنوات بين المؤسسة وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. ويمثل هذا البرنامج جزءاً من مساندة المؤسسة للقطاع الخاص في المنطقة الذي يُعد مصدراً محتملاً لخلق الوظائف والابتكار. وقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة بواقع النصف منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، وتعاني المنطقة من ارتفاع معدلات البطالة، كما أدت الصراعات إلى نزوح وتشريد أعداد هائلة من الناس. ولتدعيم المنطقة، استثمرنا 891 مليون دولار في السنة المالية 2019، منها 370 مليون دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

وللمساعدة على زيادة توفير الكهرباء، وهي إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق النمو في المنطقة، جمَّعت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 71 مليون دولار من بينها أموال جرت تعبئتها من خلال البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك لمساندة إنشاء محطة دايهان لطاقة الرياح في الأردن. وكان هذا ثاني استثمار رئيسي للمؤسسة في قطاع طاقة الرياح بالأردن في السنة المالية 2019. وستوفِّر هذه المحطة البالغة قدرتها 51 ميجاوات طاقة نظيفة للمنازل ومؤسسات الأعمال في مختلف أنحاء البلاد. ومنذ عام 2011، استثمرت المؤسسة قرابة 300 مليون دولار في 13 مشروعا للطاقة المتجددة في الأردن، وهو ما مكَّن من ضخ استثمارات خاصة بقيمة تبلغ نحو مليار دولار في قطاع الكهرباء بالبلاد.

الصور: تنمو مؤسسات الأعمال الصغيرة في لبنان مستفيدة من التمويل الذي يقدِّمه لها فرنسبنك المتعامل مع المؤسسة (يميناً).

يساعد استثمار المؤسسة وخدماتها الاستشارية شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج في مصر على زيادة الإنتاج، وتقليل استهلاك الطاقة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة (يساراً).

وإلى جانب الشركاء في تمويل القروض المشتركة، قدَّمت المؤسسة ما يصل إلى 100 مليون دولار من تمويل الديون إلى شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج (ميج) الرائدة في صناعة العبوات الزجاجية في مصر. وسيساعد هذا التمويل الشركة على زيادة إنتاجها لتزويد مجموعة متنوعة من العملاء، بدءاً من صانعي المشروبات وصولاً إلى شركات الأدوية. وتقدِّم المؤسسة أيضا المشورة لمساعدة الشركة على تقليل استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليص التكاليف في قطاع الصناعات التحويلية ومساعدة الشركات على المنافسة دولياً.

في لبنان، تُعد المؤسسة المستثمر الرئيسي في برنامج السندات الخضراء لفرنسبنك ش.م.ل. وسيساعد استثمار بقيمة 75 مليون دولار للمؤسسة فرنسبنك على تقديم التمويل للمشروعات الصديقة للبيئة في مجالات تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الأغراض التجارية، والطاقة المتجددة، والمباني الخضراء. كما قدمت 100 مليون دولار من تمويل الديون إلى بنك سوسيتيه جنرال لبنان لتعزيز قدرة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل والمساعدة على تطوير تمويل الأنشطة المناخية. وسيعمل فريق الخدمات الاستشارية بالمؤسسة مع هذا البنك لمساعدته على تعزيز قدرته على تمويل المشروعات المراعية للاعتبارات المناخية والمساعدة على الحد من آثار تغيُّر المناخ. ويشمل هذا القرض تمويلاً من العديد من المشاركين في البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك بالإضافة إلى تمويل المؤسسة الخاص.

توسيع نطاق العمل

تتبنى مؤسسة التمويل الدولية نهجاً استباقياً بصورة متزايدة لتسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تهيئة الأسواق وخلق الفرص حيثما تمس الحاجة إليها.

الصفحة 62

الأثر الإرشادي

تعميم الاستثمار المؤثر

الصفحة 64

أسواق رأس المال المحلية

الأفكار والإجراءات لحفز النمو المحلي

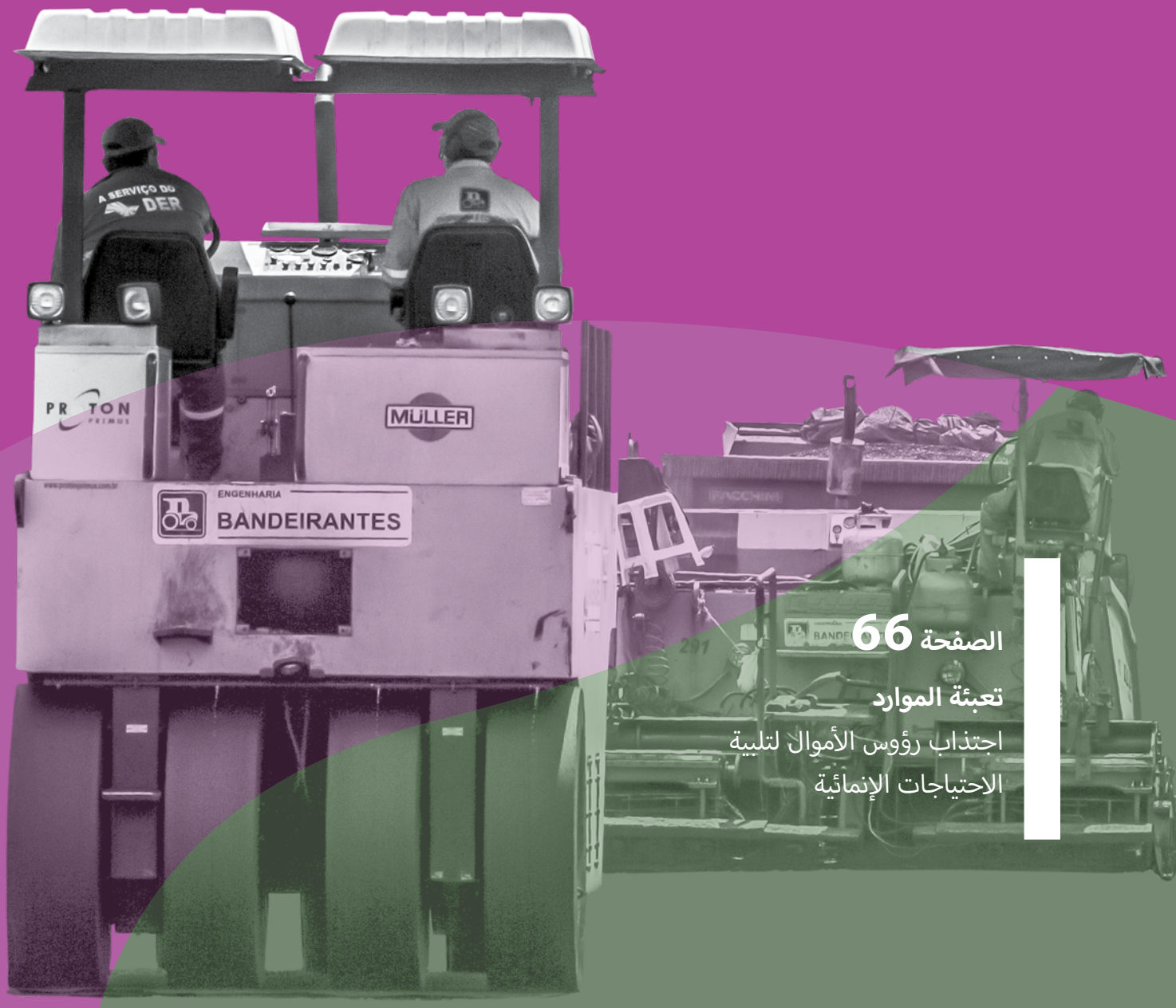

الصفحة 66

تعبئة الموارد

اجتذاب رؤوس الأموال لتلبية الاحتياجات الإنمائية

تعميم الاستثمار المؤثر

اعتادت أول لايف (AllLife)، وهي شركة التأمين الوحيدة التي تُؤمِّن على المصابين بفيروس ومرض الإيدز في جنوب أفريقيا، على تحويل المستحيل إلى ممكن. فقد أُنشِئت هذه الشركة للتأمين على الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على خدمات التأمين على الحياة بأسعار ميسورة، وهم الأشخاص الذين كان يُنظَر إليهم سابقاً على أنهم لا يمكن التأمين عليهم. قد لا يبدو ذلك معادلةً يُسرع إليها المستثمرون. لكن رسالة هذه الشركة توافقت مع رسالة ليب فروغ للاستثمارات (LeapFrog Investments) المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية: وهي مساندة *مؤسسات الأعمال الموجَّهة نحو تحقيق أهداف ذات أثر اجتماعي حقيقي*. وبعد إجراء استثمار بقيمة 13.9 مليون دولار من ليب فروغ، استطاعت أول لايف توسيع فريق عملها، وفتح مركز اتصال ثانٍ، وإطلاق منتجات جديدة، وزيادة إيرادها بأكثر من الضعف.

بدأ التوجُّه نحو الاستثمارات التي يمكنها إحداث أثر إيجابي ملموس على المجتمع- إلى جانب إدرار عوائد إيجابية على المستثمر- يُثبت قيمته وجدواه. ورغم أن هذه السوق لا تزال صغيرة نسبياً، فإن هناك إمكانات هائلة تُقدَّر بالمليارات. ويمكن أن يُقدِم المستثمرون على استثمار ما يصل إلى 5 تريليونات دولار في الأسواق الخاصة- أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة، والديون الخاصة غير السيادية، ورأس المال المخاطر- وما يصل إلى 21 تريليون دولار في الأسهم والسندات المطروحة للتداول العام، وذلك وفقاً لتقرير المؤسسة الصادر عام 2019 بعنوان *إحداث الأثر- وعد الاستثمار المؤثر*. ويتوقف استغلال هذه

رسالة الأثر الاستثمار المؤثر

القصد	المساهمة
الرغبة في تحسين النواتج الاجتماعية والبيئية	رأس المال الاستثماري (إما بشروط السوق أو بشروط ميسَّرة)
	و/أو
	مساعدات إضافية (مثل نقل المعارف، الرقابة، التأثير)

الإمكانات على خلق فرص وأوعية استثمارية تُمكِّن المستثمرين من مواصلة إحداث الأثر- وتحقيق عوائد مالية- بطرق مستدامة.

والمؤسسة بوصفها أحد أكبر المستثمرين الساعين لإحداث أثر إيجابي في العالم، لديها سجل حافل بالإنجازات على مدى عقود. ونقوم بتحديد شكل سوق الاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي مع تحوُّلها إلى قوة نافعة كبيرة. وفي هذا العام وبالتعاون مع الشركاء، وضعت المؤسسة المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر، مما أدى إلى إنشاء نظام مشترك وتوافق في السوق حول إدارة الاستثمارات لإحداث أثر إيجابي. وتعكس مبادئ الاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي هذه أفضل الممارسات المتبعة في مختلف المؤسسات العامة والخاصة وتُدمِج اعتبارات إحداث الأثر في جميع مراحل دورة حياة الاستثمار: الإستراتيجية، والإنشاء والهيكلة، وإدارة المحفظة، والخروج، والتحقق المستقل.

لكن هذا ليس كل شيء. فالمساءلة تمثل عنصراً رئيسياً، ولهذا تشترط هذه المبادئ الإفصاح بشكل سنوي والتحقق الدوري والمستقل من كيفية تنفيذها. ويزيد ذلك من ثقة المستثمرين ويعزز مصداقية السوق. وحتى يونيو/حزيران 2019، وقعت 63 مؤسسة بالفعل على هذه المبادئ التي تضع لأول مرة معياراً سوقياً لإدارة الاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي.

للاطلاع على بيان مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن الأثر، انظر الموقع: www.ifc.org/DevelopmentImpact/OPIM.

الصورة: بحث تقرير مؤسسة التمويل الدولية المعنون *إحداث الأثر-وعد الاستثمار المؤثر* الإمكانات الهائلة لهذا النوع من التمويل الذي يحقق نتائج مالية واجتماعية على حد سواء.

أفكار وإجراءات
حفز النمو المحلي

تعد أسواق رأس المال القوية محركا مهما للنمو الاقتصادي، إذ يمكن لمؤسسات الأعمال الاستفادة من هذه الأسواق باعتبارها مصدرا للتمويل طويل الأجل بالعملة المحلية. ويمكن للحكومات اللجوء إليها في تمويل الطرق والمدارس والمستشفيات. لكن رغم أن البلدان النامية تشكِّل أكثر من ثلث الناتج الاقتصادي العالمي، فإنها لا تمثل سوى 10% من رسملة أسواق الأسهم على الصعيد العالمي. وتشكِّل هذه البلدان أيضا نسبة صغيرة للغاية من السوق العالمية لسندات الشركات.

وتصدر المؤسسة سندات بالعملة المحلية لتمويل المشروعات بطريقة تحمي الشركات من تقلُّبات أسعار صرف العملات الأجنبية وتشجِّع المستثمرين العالميين على المشاركة في إصدارات السندات. وتساعد أيضا الحكومات على صياغة سياسات ولوائح تنظيمية من شأنها تقوية أسواق رأس المال. وكثيراً ما تساند المؤسسات المحلية لإصدار سندات بالعملة المحلية والاستثمار فيها، وهي خطوة يمكن أن تجتذب المستثمرين العالميين.

وبالإضافة إلى ذلك، توفِّر المؤسسة أدوات تُمكِّن المتعاملين معها من مبادلة الالتزامات من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، والوصول إلى أسواق رأس المال من خلال إصدار سندات خاصة بهم والتي تحظى بأهلية ائتمانية أكبر مع تقديم المؤسسة ضمانا ائتمانيا جزئيا. وتساعد أيضا على تعبئة القروض للقطاعات ذات الأولوية من البنوك المحلية، وذلك من خلال أداة تسهيلات المشاركة في تحمُّل المخاطر.

ويوضِّح عمل المؤسسة في كازاخستان النهج الذي تتبناه، حيث أصدرت أول سند لها على الإطلاق بعملة التنغي الكازاخستاني واستطاعت تعبئة 8.6 مليار تنغي (25 مليون دولار) للمساعدة على تنمية أسواق رأس المال المحلية. واستُثمِرت حصيلة هذا السند في كازفودبروداكتس (KazFoodProducts)، وهي مجموعة رائدة في مجال تجهيز المواد الغذائية في كازاخستان، لمساندة خططها التوسُّعية وتعزيز القطاع الزراعي في البلاد.

وفي كوستاريكا، عبأت 5.7 مليار كولون (10 ملايين دولار) من خلال إصدار سند من الفئة الممتازة AAA في السوق المحلية. وستُستخدَم هذه الحصيلة في تعزيز التمويل الإسكاني للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل التي لا يمكنها الحصول على قروض التمويل العقاري.

وتنضم المؤسسة أيضا إلى مبادرات تساعد البلدان على تنمية أسواق رأسمالية مزدهرة ومستدامة، بدءاً من اللوائح التنظيمية والسياسات وصولاً إلى بناء المؤسسات. وتتمثل إحدى هذه المبادرات في برنامج أسواق رأس المال المشترك، وهو عبارة عن مبادرة على مستوى مجموعة البنك الدولي. وفي السنة المالية 2019، حدد هذا البرنامج فرصا لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص لتقديم التمويل من أسواق رأس المال في مجالات مثل المناخ ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية. وفي كينيا، يعمل البرنامج الآن مع صناديق المعاشات التقاعدية الرائدة على إنشاء أداة لأسواق رأس المال ستوفر تمويلا طويل الأجل لمشروعات البنية التحتية والإسكان ميسور التكلفة. وتتم مساندة هذا البرنامج من خلال النافذة الاستشارية لتهيئة الأسواق التابعة للمؤسسة وكذلك شركاء التنمية.

الصور: تساعد مؤسسة التمويل الدولية على بناء أسواق رأسمالية محلية قوية في مجموعة واسعة من البلدان من بينها كينيا (أعلاه) وكازاخستان (يساراً).

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2019

اجتذاب رؤوس الأموال لتلبية الاحتياجات الإنمائية

تمتلك غينيا حوالي ثلث احتياطيات العالم من البوكسيت، وهو المصدر الرئيسي للألومنيوم. لكن قطاع التعدين في البلاد عانى طويلا لاستغلال هذه الإمكانات. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية في إطار الشراكة مع الحكومة، وشركات التعدين، والمستثمرين، والمجتمعات المحلية لمساعدة البلاد على تنمية هذا المورد وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وسيؤدي منجم سانغاريدي-جي إيه سي لإنتاج البوكسيت الذي تسانده المؤسسة، وهو أحد أكبر الاستثمارات الأجنبية في غينيا، إلى تدعيم وضع البلاد كمُنتِج ومُصدِّر عالمي للبوكسيت وإنشاء بنية تحتية جديدة لتسهيل التكامل بين قطاع التعدين الغيني والأسواق العالمية. وأتاح

الصورة: عبأت مؤسسة التمويل الدولية، بالعمل مع شركاء مجموعة البنك الدولي، تمويلاً كبيراً لمنجم سانغاريدي لإنتاج البوكسيت في غينيا والذي تبلغ تكلفته 1.5 مليار دولار ويُعد أحد أكبر الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي تقديم تمويل كبير لمشروع سانغاريدي الذي تبلغ تكلفته 1.5 مليار دولار. وساعدت خبرة المؤسسة، في مجال تعبئة رؤوس الأموال الخاصة على نطاق هائل، على تقديم تمويل بقيمة 750 مليون دولار إلى المشروع - 150 مليون دولار لحسابها الخاص والباقي تمت تعبئته من مجموعة من المستثمرين من بينهم سبعة بنوك تجارية. كما مهدت مساندة البنك الدولي للإصلاحات القطاعية ومبادرات تعزيز الشفافية، وكذلك لتقديم مساعدة فنية في مجال إدارة الشؤون المالية العامة، الطريق لهذا الاستثمار. وأعطى إصدار وثيقة للتأمين ضد المخاطر السياسية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مزيداً من الارتياح والطمأنينة للمستثمرين.

وتقوم المؤسسة بتعبئة رؤوس الأموال الخاصة من خلال قناتين رئيسيتين. الأولى هي برنامجنا للقروض المشتركة الذي قام منذ عام 1959 بتعبئة ما يزيد على 70 مليار دولار من أكثر من 500 شريك مموِّل لما يزيد على 1100 مشروع في أكثر من 115 بلداً من بلدان الأسواق الصاعدة. وبلغ إجمالي محفظة القروض المشتركة للمؤسسة من الارتباطات القائمة لأغراض الاستثمار 16 مليار دولار حتى يونيو/حزيران 2019. وفي السنة المالية 2019، عبأت المؤسسة 5.8 مليار دولار لصالح استثمارات الديون في البلدان النامية. وعبأت القناة الثانية، وهي شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، أصولاً بقيمة 10.1 مليار دولار وتدير 12 صندوقاً استثمارياً.

وتواصل المؤسسة ابتكار وتطوير منتجات جديدة لتوسيع برامجها الخاصة بالديون للوصول إلى نسبة أكبر من السيولة غير المستغلة لدى مؤسسات الاستثمار العالمية والتي يمكن أن تبلغ 80 تريليون دولار. وتُمكِّنها هذه المنتجات والبرامج، بالإضافة إلى منتجاتها التقليدية للقروض المشتركة، من تعبئة المليارات من رؤوس الأموال الخاصة لبلدان الاقتصادات الصاعدة وكذلك لأشد بلدان العالم فقراً، وهي المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. في السنة المالية 2019، قدمت مؤسسة التمويل الدولية تمويلا إضافيا بقيمة 600 مليون دولار لصالح 22 مشروعا في 17 بلدا، وذلك باستخدام وثائق تأمينية ضد مخاطر الائتمان باعتبارها أدوات لتخفيف المخاطر مُقدَّمة من شركات التأمين الخاصة. وتُنفَّذ بعض هذه المشروعات في بلدان هشة تعاني من قلة بدائل مواردها التمويلية أو انعدامها. وواصلت توسيع نطاق البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك الذي جرى إنشاؤه في عام 2013.

وانصب التركيز أيضا في السنة المالية 2019 على تقديم حلول تمويلية بالعملة المحلية. فقد عبأت المؤسسة ما يعادل 1.2 مليار دولار بالعملات المحلية لصالح 11 مشروعا في ستة بلدان، وذلك باستخدام منتجات متنوعة للقروض المشتركة بالعملات المحلية. وفي البرازيل، عبأت المؤسسة 150 مليون ريال إضافية (حوالي 40 مليون دولار) بعد إجراء استثمار مماثل لمساندة تطوير البنية التحتية الرقمية بواسطة فينيكس تاورز. وتبني هذه الشركة أبراجا للاتصالات السلكية واللاسلكية تتيح لمُشغِّلي شبكات الهاتف المحمول نشر شبكات الجيل الرابع في الأنحاء التي تعاني من نقص الخدمات في البلاد.

التشجيع على تحقيق الاستدامة

تساعد مؤسسة التمويل الدولية مؤسسات الأعمال في البلدان النامية على تذليل العقبات الرئيسية أمام تحقيق النمو المستدام.

الصفحة 70

الاستدامة

حلول مبتكرة لتحسين المدن

الصفحة 72

المناخ

تعميم فرص العمل المراعية للبيئة

الصفحة 74

المساواة بين الجنسين

مساعدة النساء على
سد الفجوة في الفرص

حلول مبتكرة لتحسين المدن

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، وهو ما يساعد على تفسير لماذا تستهلك المدن ما يقرُب من ثلثي طاقة العالم وتنتج أكثر من 70% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم. ومع انتقال المزيد من الناس إلى المدن، تؤدي سرعة التوسُّع العمراني ونطاقه إلى تسريع وتيرة الطلب على الإسكان ميسور التكلفة، وشبكات النقل المترابطة بشكل جيد، وغير ذلك من مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية والوظائف.

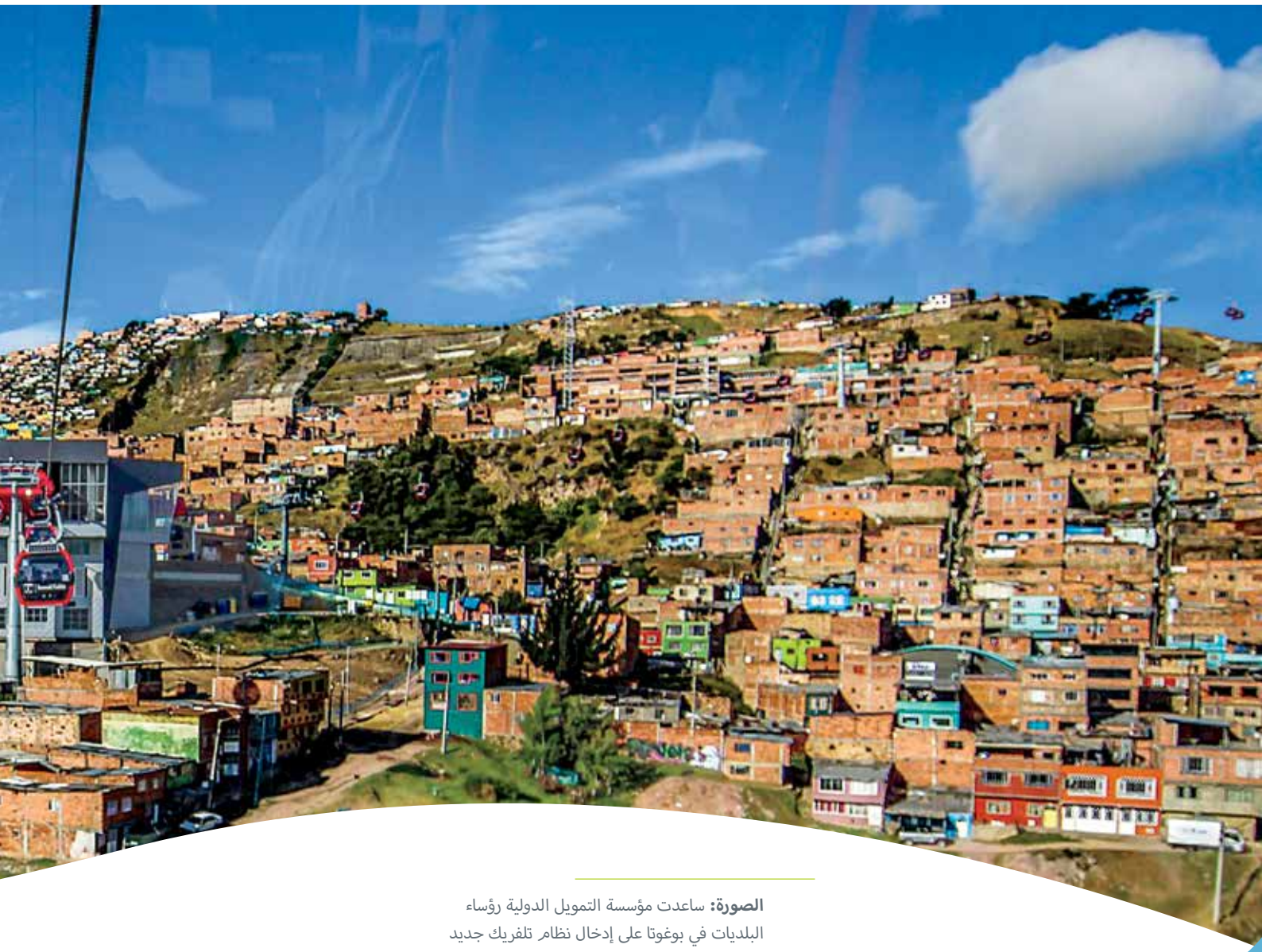

الصورة: ساعدت مؤسسة التمويل الدولية رؤساء البلديات في بوغوتا على إدخال نظام تلفريك جديد يتجاوز شوارع المدينة المزدحمة، مما يختصر زمن الانتقال إلى بعض الأماكن بمدة تصل إلى 45 دقيقة.

الحكومات والقطاع الخاص على بناء مدن شاملة وآمنة وقادرة على مجابهة الأزمات ومستدامة تخدم السكان ومؤسسات الأعمال. وتشمل محاور التركيز المباني الخضراء، والنقل العام، والمركبات الكهربائية، وإدارة النفايات، وإمدادات المياه، والطاقة المتجددة.

وتُبيِّن مبادرة المدن التي أطلقتها المؤسسة وتبلغ تكلفتها 8 مليارات دولار كيف تُحدث مبادئ الاستدامة الخاصة بنا تحوُّلاً فعلياً في مئات المناطق الحضرية بأكثر من 60 بلدا. وفي بوغوتا بكولومبيا على سبيل المثال، اعتاد السائقون والركاب المعاناة من ازدحام حركة المرور بسبب البنية التحتية القديمة لقطاع النقل. وساعدت المؤسسة المدينة على إنشاء تلفريك يقلِّص زمن الانتقال إلى بعض الأماكن بواقع 45 دقيقة. كما يشعر الركاب بالأمان بدرجة أكبر في أعقاب القيام بمشاركات مجتمعية بقيادة المؤسسة أدت إلى إحياء المتنزهات والحدائق والمراكز المجتمعية المحيطة. وأدت الخطوط الجديدة للنقل السريع بالحافلات المدعومة من المؤسسة أيضا إلى اختصار زمن الانتقال في مختلف أنحاء المدينة.

وتمت محاكاة نموذج المؤسسة للعمل بالمدن، الذي يجمع بين الاستثمار والخدمات الاستشارية، في الأرجنتين حيث عقدت المؤسسة شراكة مع حكومة مدينة بوينس آيرس لتحسين حركة النقل داخل المدينة. وقدمت المؤسسة قرضا بقيمة 50 مليون دولار لتمويل إنشاء بنية تحتية مستدامة، مثل الطرق الجديدة للحافلات السريعة والدراجات. وقدمت أيضا المشورة الفنية لمساندة خيارات النقل منخفضة الانبعاثات وخيارات تعزيز كفاءة استخدام الطاقة للمدينة التي استضافت العام الماضي مبادرة "المناطق الحضرية 20"، وهي مبادرة لمجموعة العشرين تساندها المؤسسة والتي جمعت رؤساء البلديات من مختلف أنحاء العالم لمناقشة السبل التي يستطيع القطاع الخاص من خلالها تعزيز الحلول الحضرية الصديقة للبيئة.

وفي ماريوبول بأوكرانيا حيث أدى تدفق ما يزيد على 100 ألف لاجئ منذ عام 2014 إلى وضع ضغوط على موارد المدينة، يواجه أسطول النقل العام القديم صعوبات في تلبية الاحتياجات المحلية. وساعد قرض قدمته المؤسسة بقيمة 12.5 مليون يورو على إضافة حافلات مريحة وتتسم بالكفاءة إلى أسطول النقل إلى جانب مستودع جديد للحافلات، وأدوات ومعدات لورش الحافلات، ونظام لتخطيط وإدارة حركة المرور. وتقدم المؤسسة أيضا المشورة لتحسين هيكل حوكمة شبكة النقل، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية على المدى الطويل.

ويتمثل أحد الأهداف النهائية لبرنامجنا للسندات الاجتماعية في زيادة توفير مرافق البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية منخفضة الدخل على نحو مستدام. وتسهم حصيلة هذه السندات في تمويل مشروعات بهذه المناطق. وفي السنة المالية 2019، أصدرت المؤسسة 12 سندا اجتماعيا بسبع عملات مما أدى إلى تعبئة ما يعادل 538 مليون دولار. وفي يناير/كانون الثاني 2019 واستجابةً لطلب المستثمرين، قامت المؤسسة بزيادة الحجم المستحق من سندنا الاجتماعي الكنغر المقوَّم بالدولار الأسترالي بأكثر من الضعف وتعبئة 400 مليون دولار أسترالي إضافية.

تعميم فرص العمل المراعية للبيئة

للتصدي لتحدي تعزيز القدرة على مواجهة آثار تغيُّر المناخ، يتعيَّن على البلدان مراعاة الاعتبارات المناخية. وتعمل المؤسسة على دمج أنشطة العمل المناخي في مختلف القطاعات مع التركيز على الطاقة النظيفة، والتمويل الأخضر، والمباني الخضراء، والمدن المتكيِّفة مع تقلُّبات المناخ، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ.

وفي السنة المالية 2019، حققت المؤسسة هدفها المتعلق بالمناخ بتقديم تمويل لمشروعات مراعية للاعتبارات المناخية بقيمة 5.8 مليار دولار، منها 3.2 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وشكَّل هذا التمويل 30% من إجمالي ارتباطاتنا لهذا العام. وساعدت استثماراتها على تفادي انبعاث 15.5 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وتساعد المؤسسة شركات الصناعات الزراعية على زيادة قدرتها على المنافسة من خلال استخدام تكنولوجيات وممارسات مراعية للاعتبارات المناخية في القطاعات عالية الانبعاثات، مثل قطاع الأسمدة. وفي الهند، عبأت المؤسسة حزمة بقيمة 60 مليون دولار لصالح شركة ديباك للأسمدة والبتروكيماويات المحدودة لمساعدتها على تركيب مرافق للحد من أكسيد النيتروز. وستساند المؤسسة أيضا هذه الشركة لتنفيذ خطة عمل بيئية واجتماعية.

ولا تزال المباني الخضراء تمثل إحدى الأولويات. ويغطي برنامج المؤسسة "إيدج EDGE -التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة" حالياً أكثر من 150 بلداً لاعتماد المباني الخضراء. ويوفر هذا البرنامج فرصة استثمارية جذابة للمؤسسة والبنوك الأخرى. وخلال خمس سنوات، ارتفعت استثمارات المؤسسة – لحسابها الخاص وكذلك من رأس المال المُعبَّأ- في المباني الخضراء من 160 مليون دولار إلى 761 مليون دولار. وأحد هذه الاستثمارات عبارة عن حزمة قروض بقيمة 275 مليون دولار لمساندة بي تي ترانس كوربورا في إندونيسيا لافتتاح 125 متجراً للتجزئة صديقاً للبيئة في 25 مدينة بحلول عام 2025. ومن المتوقع أن تخلق هذه الشركة أكثر من 30 ألف وظيفة وأن تعمل مع أكثر من 6 آلاف مورِّد، حوالي 70% منهم من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

لا تزال مشروعات الطاقة المتجددة تمثل جزءاً كبيراً من الاستثمارات المناخية للمؤسسة. واستثمرت المؤسسة 2.4 مليار دولار في السنة المالية 2019 وتعمل بصورة متزايدة واستباقية على فتح أسواق للتكنولوجيات الجديدة. وعقدت شراكة مع برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة التابع للبنك الدولي لاستكشاف أسواق جديدة لطاقة الرياح البحرية والطاقة الشمسية الفولطاضوئية العائمة. وتعمل أيضا مع الشركات والجهات التنظيمية على توسيع نطاق أسواق التخزين في بلدان الاقتصادات الصاعدة، مما يتيح دخول المزيد من الطاقة المتجددة إلى شبكة الكهرباء.

والسندات الخضراء هي إحدى الوسائل الرئيسية لتوفير رؤوس أموال طويلة الأجل لجهات الإصدار لتعزيز أنشطة العمل المناخي. وأصدرت المؤسسة 37 سنداً أخضر بإحدى عشرة عملة وبقيمة إجمالية 1.6 مليار دولار. وشملت هذه السندات سنداً أخضر بالجنيه الإسترليني بقيمة 350 مليون جنيه إسترليني في يوليو/تموز 2018، وهو أول سند من نوعه يصدره بنك تنمية متعدد الأطراف منذ عام 2015. وفي إندونيسيا، أصدرت المؤسسة أول سند أخضر كومودو بالروبية الإندونيسية والذي عبأ ما يعادل 134 مليون دولار. وأصدرت أيضا أول سند أخضر لها مقوَّم بالبيزو الكولومبي، بقيمة 35 مليار بيزو كولومبي (ما يعادل 10 ملايين دولار)، تم طرحه في السوق الخارجية.

وتعمل المؤسسة أيضا على بناء السوق من خلال الاستثمار في السندات الخضراء التي تصدرها المؤسسات المالية والشركات الأخرى، حيث ارتبطت باستثمار 150 مليون دولار في سند أخضر أصدره بنك OCBC NISP بإندونيسيا، مما يسهم في تحقيق هدف الحكومة المتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 29% بحلول عام 2030. وفي تايلند، أصبحت المؤسسة المستثمر الوحيد في سند أخضر أصدره بنك تي إم بي بقيمة 60 مليون دولار. وهذا السند هو أول سند أخضر يصدره بنك تجاري في تايلند. وأنشأت المؤسسة أيضا أول صندوق عالمي للسندات الخضراء يستهدف المؤسسات المُصدِرة للسندات في الأسواق الصاعدة، وهو صندوق الاقتصاد الحقيقي لفرص الاستثمار الأخضر. ومن المتوقع أن يحفِّز هذا الصندوق تعبئة ما لا يقل عن 500 مليون دولار من رؤوس الأموال الخاصة لمساندة الاستثمارات المراعية للاعتبارات المناخية في البلدان النامية.

وتقوم المؤسسة بصورة متزايدة بدمج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر المناخ في عملها وتبادل الدروس المستفادة عالمياً. وأجرت تقييما تجريبيا لمخاطر المناخ في السنة المالية 2019. وتقوم المؤسسة والبنك الدولي بدور السكرتارية لتحالف قيادة تسعير الكربون الذي يعمل مع الحكومات والشركات والمجتمع المدني للدعوة إلى إيجاد طرق فعالة لتسعير الكربون. وتفصح المؤسسة عن المعلومات بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (انظر الصفحة 104).

الصورة: تستخدم شركة آيجا غرين ريال إستيت، ومقرها في جاكرتا، برنامج "إيدج EDGE"، وهو برنامج المؤسسة لمعايير واعتماد البناء الأخضر.

مساعدة النساء على سد الفجوة في الفرص

أطلقت هو ثي هاي نغان، وهي سيدة أعمال فييتنامية، مشروعين لكنهما فشلا بسبب نقص التمويل. ومع ذلك، فقد ثابرت وافتتحت متجراً للإلكترونيات بعد حصولها على قرض بقيمة 25 ألف دولار من بنك فييتنام التجاري المشترك للازدهار (بنك فييتنام للازدهار). وفي غضون ستة أشهر، زادت قيمة نشاطها التجاري بواقع أربعة أمثال لتصل إلى 400 ألف دولار.

وساعد استثمار للمؤسسة بقيمة 125 مليون دولار في بنك فييتنام للازدهار على إتاحة تقديم هذا القرض لنغان. وهناك فجوة هائلة قدرها 1.4 تريليون دولار في تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في بلدان الأسواق الصاعدة. وتعمل المؤسسة منذ فترة طويلة مع المؤسسات المالية على زيادة تدفق رأس المال للنساء. ومن خلال برنامجها لتوفير الخدمات المصرفية للنساء، قامت المؤسسة بالاستثمار في 88 مؤسسة مالية في 50 بلدا وتقديم خدمات استشارية لها لزيادة توفير التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتقودها نساء.

وحتى يونيو/حزيران 2019، بلغ إجمالي محفظتنا 2.2 مليار دولار.

وتحشد شركاءها من مؤسسات الاستثمار لتعبئة المزيد من الأموال لصالح صاحبات مؤسسات الأعمال. وفي البرازيل حيث تواجه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء فجوة تمويلية بقيمة 19 مليار دولار، رتبت قرضا بقيمة 225 مليون دولار لبانكو سانتاندر برازيل والذي يشمل 75 مليون دولار تمت تعبئتها من بنك تجاري. ويُخصص هذا التمويل للشركات المملوكة للنساء.

لكن رائدات الأعمال يحتجن إلى ما هو أكثر من الائتمان لكي ينجحن. فمن المهم أيضا إتاحة الحصول على التدريب والوصول إلى الشبكات. وتلبي مبادرة تمويل رائدات الأعمال، وهي شراكة تعاونية تستضيفها مجموعة البنك الدولي، تلك الاحتياجات. وفي السنة المالية 2019، عقدت المؤسسة شراكة مع شبكة وي كونكت الدولية، وهي شبكة عالمية تربط مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء بالمشترين المؤهلين، لتعزيز قدرة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في بلدان الأسواق الصاعدة على النفاذ إلى الأسواق.

الصورة: بدأ مشروع هو ثي هاي نغان الفييتنامية يزدهر عندما حصلت على تمويل من بنك فييتنام للازدهار المتعامل مع مؤسسة التمويل الدولية. وتعمل المؤسسة مع المؤسسات المالية المحلية في مختلف أنحاء العالم للمساعدة على سد الفجوة البالغة 1.4 تريليون دولار في تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي نيجيريا، عملت المؤسسة مع شركة أكسا مانسارد لتصميم منتجات تأمينية للنساء. وقامت أكسا بزيادة عدد الوثائق التأمينية التي بيعت لنساء من 19 ألفا في أواخر عام 2016 حينما أُطلِق المشروع إلى أكثر من 40 ألفا حتى ديسمبر/كانون الأول 2018. وتخطط الشركة للتأمين على 60 ألف امرأة نيجيرية بحلول عام 2020. وبدعم من مبادرة تمويل رائدات الأعمال، تعمل المؤسسة حالياً في الكاميرون وغانا والفلبين على توفير التغطية التأمينية للمزيد من النساء.

ونشجِّع أيضا التنوُّع في قيادة الشركات. وارتفعت نسبة تعيين أعضاء من النساء في مجالس إدارة الشركات التي نستثمر فيها إلى 36% مقابل 15% في عام 2011 حين بدأنا في رصد البيانات. ونستهدف الوصول بهذه النسبة إلى 50% بحلول عام 2030.

وتتوصل بحوثنا التي تبرز مبررات ودواعي تضييق الفجوة بين الجنسين إلى نتائج مهمة كذلك. فقد وجد تقرير أصدرته المؤسسة في السنة المالية 2019 بعنوان *التوجُّه نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر* أن صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر التي يُمثِّل الجنسان بشكل متوازن في فِرَق الاستثمار العليا بها تحقق عوائد أعلى بنسبة 20% مقارنةً بالصناديق التي غالبية قادتها من الرجال أو النساء. وتشير نتائج التقرير إلى أن قلة مشاركة النساء كمُخصِصات ومتلقيات لرأس المال قد تقلل من عوائد الاستثمار وتضر برائدات الأعمال.

وفي نيجيريا، عملت المؤسسة مع شركة أكسا مانسارد لتصميم منتجات تأمينية للنساء. وقامت أكسا بزيادة عدد الوثائق التأمينية التي بيعت لنساء من 19 ألفا في أواخر عام 2016 حينما أُطلِق المشروع إلى أكثر من 40 ألفا حتى ديسمبر/كانون الأول 2018. وتخطط الشركة للتأمين على 60 ألف امرأة نيجيرية بحلول عام 2020. وبدعم من مبادرة تمويل رائدات الأعمال، تعمل المؤسسة حالياً في الكاميرون وغانا والفلبين على توفير التغطية التأمينية للمزيد من النساء.

ونشجِّع أيضا التنوُّع في قيادة الشركات. وارتفعت نسبة تعيين أعضاء من النساء في مجالس إدارة الشركات التي نستثمر فيها إلى 36% مقابل 15% في عام 2011 حين بدأنا في رصد البيانات. ونستهدف الوصول بهذه النسبة إلى 50% بحلول عام 2030.

وتتوصل بحوثنا التي تبرز مبررات ودواعي تضييق الفجوة بين الجنسين إلى نتائج مهمة كذلك. فقد وجد تقرير أصدرته المؤسسة في السنة المالية 2019 بعنوان *التوجُّه نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر* أن صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة ورأس المال المخاطر التي يُمثِّل الجنسان بشكل متوازن في فِرَق الاستثمار العليا بها تحقق عوائد أعلى بنسبة 20% مقارنةً بالصناديق التي غالبية قادتها من الرجال أو النساء. وتشير نتائج التقرير إلى أن قلة مشاركة النساء كمُخصِصات ومتلقيات لرأس المال قد تقلل من عوائد الاستثمار وتضر برائدات الأعمال.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

تسعى المؤسسة سعيا جادا إلى تقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من جهات أخرى؛ وتسمي المؤسسة هذه الميزة الخاصة "آثارها الإضافية Additionality"، ويمثل استخدام هذه الميزة لتعظيم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها.

77

خبرات المؤسسة

78 أين تعمل المؤسسة

79 ما تقوم به المؤسسة

83 خبرات المؤسسة المتخصصة

85

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

86 فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

91

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

92 حوكمة المؤسسة

93 المساءلة

94 الشراكات العالمية

97 إدارة المحافظ

98 إدارة المخاطر

100 نهج المؤسسة إزاء الاستدامة

104 رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

106 تقرير التأكيد المحدود للمراجع المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

108 موجز الأداء المالي

خبرات المؤسسة

تدمج المؤسسة الاستثمارات مع الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية قُدُماً.

أين تعمل المؤسسة

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، يتواجد موظفو مؤسسة التمويل الدولية في 93 بلدا، وتقوم بتطبيق الدروس التي تستخلصها في إحدى مناطق عملها لحل المشاكل الموجودة في منطقة أخرى - حيث توضح للشركات كيف توفق بين خبراتها والفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

ما تقوم به المؤسسة

تقدم مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارات وخدمات المشورة وإدارة الأصول إلى المتعاملين معها في البلدان النامية. وتكمل هذه المنتجات والخدمات بعضها بعضا، مما يمنح المؤسسة ميزة فريدة وهي تساعد القطاع الخاص على خلق الفرص. ويتم تكييف منتجات المؤسسة وخدماتها بما يناسب الاحتياجات الخاصة لكل متعامل معها، ويضفي القيمة على كل خطوة تخطوها إلى الأمام. وتجلب قدرة المؤسسة على اجتذاب مستثمرين آخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح للمتعاملين معها مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لمزاولة الأعمال.

الاستثمار

تمكن المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية. ومنذ أن بدأت المؤسسة في مزاولة عملها على أساس تجاري، فإنها تستثمر حصرياً في مشروعات هادفة للربح في البلدان النامية، وتتقاضى الأسعار السائدة في الأسواق على منتجاتها وخدماتها.

والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة مُصمَّمة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأعضاء في مختلف القطاعات والصناعات - مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية. وفي السنة المالية 2019، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة 19.1 مليار دولار في 269 مشروعا لمساندة القطاع الخاص في البلدان النامية، واشتمل ذلك على نحو 10.2 مليار دولار من الموارد المالية التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشروعات والشركات من خلال تقديم قروض لحسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 سنوات و 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراضها.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات إقراض بالعملات المحلية، وقدمت موارد تمويلية بنحو 73 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2019، ارتبطت المؤسسة بتقديم قروض جديدة لحسابها الخاص بقيمة 7.1 مليار دولار.

أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال للنمو طويل الأجل التي تحتاجها مشروعات القطاع الخاص. وتستثمر المؤسسة مباشرة في أسهم رأس مال الشركات والمؤسسات المالية، وكذلك من خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة. وفي السنة المالية 2019، بلغت استثماراتها في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5% و 20% من أسهم رأس مال الشركة المعنية، وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهمها بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة والسلع الأولية

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على زيادة قدرة البنوك على تمويل التجارة وتكملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 218 بنكا في 71 بلداً.

في السنة المالية 2019، ارتبطت المؤسسة بتقديم 4.5 مليار دولار في مجال تمويل التجارة، ذهب أكثر من نصف هذا المبلغ إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية* ومناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

القروض المشتركة

يعد برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وهو يعمل على تمكين شركاء المؤسسة من القطاعين العام والخاص - بما في ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين والصناديق السيادية وغير ذلك من مؤسسات التنمية - من مشاركتها جنبا إلى جنب وهي تقدم القروض إلى الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة.

ومن خلال تعبئة رؤوس الأموال من شركائها، فإن المؤسسة تكون صلات جديدة يمكنها زيادة الاستثمارات الأجنبية في أشد بلدان العالم فقراً وإتاحة مسار لتعبئة التمويل كي تتبعه منشآت الأعمال المحلية الأخرى الآخذة في النمو. وفي السنة المالية 2019، قدمت المؤسسة ما مجموعه 5.8 مليار دولار من القروض المشتركة إلى 70 شريكا من خلال قروض من الفئة "ب" وقروض موازية، وتعبئة الائتمان، وقروض مشتركة بالعملة المحلية، وقروض البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك الحائز على جوائز، الذي ينشئ محافظ استثمار ويكيفها حسب الطلب من قروض الأسواق الصاعدة للمستثمرين.

وشكلت القروض المشتركة 57% من إجمالي الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها من الغير لصالح المتعاملين معها في السنة المالية 2019، وذهب 37% من هذه الأموال إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وبلدان هشة ومتأثرة بالصراعات. وبنهاية العام، بلغ مجموع محفظة القروض المشتركة 15.8 مليار دولار لحساب شركاء الاستثمار.

منتجات المُشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)

تتيح مؤسسة التمويل الدولية منتجات المشتقات المالية للجهات المتعاملة معها، حصريا لأغراض التحوط. وعن طريق إتاحة الفرصة لهذه الشركات للوصول إلى أسواق منتجات المُشتقات المالية الدولية لأغراض التحوط ضد التعرض لمخاطر تقلب أسعار العملات أو تقلب أسعار الفائدة أو أسعار السلع الأولية، فإن المؤسسة تمكّنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها. وتعمل المؤسسة بشكل عام، بتقديمها منتجات إدارة المخاطر، وسيطاً بين السوق والشركات الخاصة في الأسواق الصاعدة، وتتيح كذلك منتجات تمويل مهيكلة للجهات المتعاملة معها التي تسعى إلى تعبئة أموال من أسواق رأس المال العالمية والمحلية، وإدارة المخاطر المالية. وقد ساعدت المؤسسة الجهات المُصْدرة لأول مرة المتعاملة معها في الوصول إلى الأسواق من خلال ضمانات ائتمان جزئية. وتساعد المؤسسة أيضا المتعاملين معها في عمليات الهيكلة والتوريق مع مستثمرين من أسواق رأس المال.

التمويل الميسر المختلط

تستخدم المؤسسة أدوات عدة لاجتذاب التمويل الخاص الذي لولاها ما كان ليتاح لمشروعات التنمية عالية الأثر. والتمويل المختلط هو إحدى الأدوات التي تساعدنا على الدخول في البيئات الصعبة الحافلة بالتحديات. ويشمل ذلك المزج بين التمويل الميسر - الذي يأتي في العادة من شركاء التنمية - ومواردنا التمويلية والموارد التي تتم تعبئتها من مستثمرين آخرين متعاملين معنا. ومن الممكن أن يساعد التمويل المختلط أيضًا على تخفيف حدة المخاطر أو تحسين نسبة المخاطر إلى العوائد في المعاملات التي تقف على أعتاب السلامة التجارية، مما يزيد من جاذبيتها أمام مستثمري القطاع الخاص.

وتغطي تسهيلات التمويل المُيسَّر المختلط التي تقدمها المؤسسة مجموعة متنوعة من البلدان والقطاعات ومحاور التركيز الأساسية لإستراتيجية المؤسسة. ومن بين هذه التسهيلات، تلعب نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، على سبيل المثال لا الحصر، دورا حيويا في تعبئة الاستثمارات واجتذابها إلى بعض أقل بلدان العالم نموا.

في السنة المالية 2019، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 236 مليون دولار من أموال المانحين الميسرة، وحفز ذلك 589 مليون دولار من الاستثمارات لحساب المؤسسة الخاص. وتلعب المؤسسة أيضا دورا رياديا في تنفيذ مبادئ التمويل المختلط لمؤسسات التمويل الإنمائي، التي تدعو إلى نهج منضبط في التعامل مع التمويل الميسر المختلط لتفادي تشوهات السوق، واجتذاب استثمارات القطاع الخاص.

الخدمات الاستشارية

يمثل تقديم الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية من إستراتيجية المؤسسة لتهيئة الأسواق - وهو جهد منسق مع الحكومات والبنك الدولي. ومن خلال برامجنا للخدمات الاستشارية، نعمل مع المتعاملين معنا - ومنهم شركات ومؤسسات مالية وصناعات وحكومات - لتحويل الأفكار إلى مشروعات قابلة للتمويل. وتساعد المؤسسة على تهيئة الظروف الضرورية التي ستجتذب رؤوس الأموال الخاصة، مما يهيئ المجال أمام القطاع الخاص للنمو.

ويسترشد العمل الاستشاري للمؤسسة بالدراسات التشخيصية القُطرية للقطاع الخاص التي تجريها المؤسسة والبنك الدولي، وأطر الشراكة الإستراتيجية متعددة السنوات لمجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى الدراسات القطاعية المتعمقة للمؤسسة.

- تساعد المؤسسة الشركات على اجتذاب مستثمري القطاع الخاص والشركاء، ودخول أسواق جديدة، وزيادة تأثيرها. كما تتيح آراء مستنيرة حول الأسواق مُصممة كي تلائم الاحتياجات، وكذلك خدمات استشارية حول كيفية تحسين الأداء التشغيلي للشركات واستدامتها.
- تساعد المؤسسة الصناعات والقطاعات على اعتماد أفضل الممارسات والمعايير لزيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة.
- كما تساعد الحكومات على هيكلة ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تحسين قدرة المواطنين على الحصول على مرافق بنية تحتية وخدمات أساسية عالية الجودة. وتقدم المؤسسة أيضا المشورة لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل - كما تقدم المساندة في الوقت نفسه لتنفيذ هذه الإصلاحات.

*يشير ذلك إلى العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA-17).

• تعمل المؤسسة بالتعاون مع البنك الدولي لتقديم خدمات استشارية بشأن السياسات في المراحل التمهيدية تساعد على تهيئة الأسواق ومساندة المعاملات المستقبلية في صناعات وقطاعات عديدة.

تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها، بوجه خاص في مناطق العالم الأشد فقرا والمتأثرة بالصراعات، على تحسين ممارساتها البيئية والاجتماعية والمتعلقة بنظم الحوكمة والإدارة الرشيدة - بما في ذلك تلك المتصلة بالمساواة بين الجنسين. كما تساعد جهات الاستثمار المحتملة المتعاملة معها على تحسين أداء عملياتها وممارساتها الإدارية لاجتذاب التمويل الذي تحتاج إليه.

في السنة المالية 2019، نمت محفظة المؤسسة لمشروعات الخدمات الاستشارية إلى 1.5 مليار دولار، وشمل ذلك حوالي 783 مشروعا استشاريا في 116 بلداً. ونفذت المؤسسة 59% من برنامجها للخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 21% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات، فيما بلغت نسبة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمناخ 24%. وشمل 42% منها جهودا ترمي إلى تحسين القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. ويعمل خبراء المؤسسة المعنيون بالخدمات الاستشارية بالقرب من الجهات المتعاملة معها، حيث يوجد نحو 80% منهم في مكاتب المؤسسة الميدانية.

كيف تعمل المؤسسة مع الشركات

الصناعات الزراعية: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين إنتاجيتها ومعايير عملها، وذلك بإنشاء سلاسل قيمة تتسم بالكفاءة، وضمان الأمن الغذائي، وتهيئة روابط قوية مع منشآت الأعمال الزراعية الأصغر والمجتمعات المحلية الريفية، وتحسين التركيز على النواتج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية في مختلف مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية.

البنية التحتية والموارد الطبيعية: تساعد المؤسسة الشركات على إعداد مشروعات عالية التأثير قابلة للتمويل، وذلك بمساندتها على تقديم مزيد من المنافع للمجتمعات المحلية لتخفيف حدة المخاطر المحلية في المشروعات. وتساعد أيضا الشركات على استخدام الموارد كالطاقة والمياه بمزيد من الكفاءة، ومساندة تطوير أسواق الطاقة المتجددة، وتوسيع قدرة الناس على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

خدمات تمويل الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على دخول الأسواق الجديدة، واجتذاب المستثمرين، وهيكلة المشروعات المعقدة، وإسداء المشورة بشأن تصميم عمليات الاندماج والاستحواذ والشراكات وتنفيذها.

المباني الخضراء: توفر المؤسسة الأدوات والتدريب لمساعدة الشركات على تشييد مبان تستخدم الطاقة والمياه والمواد بمزيد من الكفاءة. كما تساعد الحكومات على وضع أطر السياسات ذات الصلة، وتعمل مع البنوك لتدشين أدوات ومنتجات تمويل خضراء مراعية للبيئة.

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة: تساعد المؤسسة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تقوية مهاراتها وأدائها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتها على المشاركة في شبكات الإمداد والتوزيع للشركات الأكبر حجما. وهي تسدي المشورة للشركات والحكومات حول كيفية تحسين ظروف العمل، وتعزيز تنافسية سلسلة إمدادات قطاع المنسوجات.

المساواة بين الجنسين: تعمل المؤسسة مع الشركات على تحسين ممارسات تشغيل النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن. وتساعد أيضا الشركات على زيادة قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق.

حوكمة الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين فرص الحصول على رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وذلك من خلال تحسين حوكمة الشركات لديها.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: تساعد المؤسسة على دمج اعتبارات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الشركات بهدف تحقيق النجاح على المدى الطويل.

كيف تعمل المؤسسة مع المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار

المؤسسات المالية: تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تدعيم إدارة المخاطر التي تتعرض لها، وتنويع أدواتها ومنتجاتها - في فئات، مثل تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساواة بين الجنسين، وتمويل الإسكان، والطاقة المستدامة. كما تشجع تعميم فرص الحصول على التمويل، وتدعيم أسواق رأس المال، وإنشاء مكاتب استعلام ائتماني وسجلات ضمانات.

مديرو صناديق الاستثمار: تساعد المؤسسة على تطوير صناعة الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الوليدة، وعلى تقديم الخدمات الاستشارية لمديري صناديق الاستثمار ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر فيها هذه الصناديق.

كيف تعمل المؤسسة مع الحكومات

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم وتنفيذ ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المصممة لتلبية الاحتياجات المحلية، وتساعد على حل اختناقات البنية التحتية، وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

القطاع المالي: تعمل المؤسسة مع الحكومات والقطاع الخاص لبناء أنظمة مالية وأسواق رأسمالية تتسم بالمرونة والشفافية وسلاسة الأداء.

مُناخ الاستثمار: تساعد المؤسسة على تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل.

مبادرة المدن: تساعد المؤسسة أجهزة الحكم المحلي والبلديات والمقاطعات على إيلاء الأولوية لخدمات البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود وتطويرها لصالح مواطنيها.

المبادرات المشتركة لمجموعة البنك الدولي: بالعمل في إطار الممارسات العالمية المشتركة لمجموعة البنك الدولي، تعمل المؤسسة في المراحل التمهيدية على تهيئة بيئة أعمال داعمة حيث يتيح استقرار القطاع المالي والقدرة على الحصول على التمويل وإدارة المخاطر أساسا لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص، وتهيئة أسواق رأس المال، وتسريع وتيرة النمو المنصف. وتكمل المؤسسة هذه الجهود بالعمل من خلال البرنامج المشترك لأسواق رأس المال، وهو إحدى مبادرات مجموعة البنك الدولي الرامية إلى تطوير أسواق رأس المال المحلية.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة للمؤسسة ومملوكة لها بالكامل، بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لصالح مؤسسات الأعمال في أسواق البلدان النامية والأسواق الوليدة. وتتيح هذه الشركة، التي تأسست عام 2009، للمستثمرين فرصا فريدة للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وفي الوقت نفسه أيضا زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل الوافدة إلى هذه الأسواق. وتعزز الشركة الأثر الإنمائي للمؤسسة وتحقق الأرباح للمستثمرين من خلال الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من تواجد عالمي ومعايير استثمارية عالمية.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، بلغت الأموال التي قامت الشركة بتعبئتها حوالي 10.1 مليار دولار، منها حوالي 2.3 مليار دولار من المؤسسة. وهي تدير 12 صندوقا استثماريا، تغطي أسهم رأس المال وأدوات الديون ومنتجات صندوق الصناديق (fund-of-fund products)، لحساب مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق ثروات سيادية، وصناديق معاشات تقاعدية، ومؤسسات تمويل إنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق الرسملة التابع للمؤسسة: يتألف صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من صندوقين فرعيين: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. وساعد الصندوق الذي تأسس عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 2.8 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: تأسس صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 2010 برأسمال قدره مليار دولار. ويستثمر الصندوق في أسهم رأس المال وعمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في مجموعة متنوعة من القطاعات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، قدم الصندوق 38 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 876 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا: تأسس صندوق رسملة أفريقيا في عام 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية ذات الأهمية للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 130 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة: تأسس صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، ويستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تطور طرقا مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن للصندوق أيضا الاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق 22 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 365 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة: تأسس الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة في عام 2013 برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، قدم الصندوق 22 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 702 مليون دولار.

صندوق الصين - المكسيك: صندوق الصين - المكسيك، الذي تأسس عام 2014، هو صندوق خاص ببلد محدد برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم باستثمارات مع المؤسسة في المكسيك في أسهم الشركات وأشباه الأسهم ومنتجات الاستثمار الوسطية (mezzanine). ويتركز عمله على قطاع البنية التحتية، بجانب قطاعات أخرى، بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والأعمال المصرفية. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 320 مليون دولار.

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة: صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 505 ملايين دولار هو صندوق تالٍ لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، ويقوم باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق خمسة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 158 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة: يستثمر صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 800 مليون دولار، على نحو رئيسي في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة. ويستثمر الصندوق أيضا مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق 28 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 740 مليون دولار.

صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة: يقوم صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 162 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المنطقة. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق أربعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 66 مليون دولار.

صندوق ديون رائدات الأعمال: يمنح صندوق ديون رائدات الأعمال، الذي تأسس في عام 2016 برأسمال قدره 115 مليون دولار، قروضا ممتازة للبنوك التجارية لإعادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في بلدان الأسواق الصاعدة. ويشكل ذلك أحد مكونات صندوق الفرص لرائدات الأعمال الذي يبلغ رأسماله 600 مليون دولار، وهو شراكة تأسست في مارس/آذار 2014 بين المؤسسة ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" التابعة لمؤسسة غولدمان ساكس. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، قدم الصندوق ارتباطات استثمار تصل قيمتها إلى 110 ملايين دولار إلى 10 بنوك.

صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة: يقوم صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2016 برأسمال قدره 693 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار في أشباه الأسهم في جميع القطاعات في الأسواق الصاعدة في آسيا. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2019، قدم الصندوق خمسة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 145مليون دولار.

خبرات المؤسسة المتخصصة

يعكس الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص بشكل مستدام الخبرة الواسعة والعميقة التي اكتسبتها على مدى أكثر من 60 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على النجاح والنمو. وهذه ميزة تتفرد بها المؤسسة في السوق.

وتُسخّر المؤسسة ما اكتسبته من معارف عالمية متخصصة في التصدي لأكبر التحديات الإنمائية التي يشهدها عصرنا، ومنها البطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الغذائية والحراجة

تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في جهود الحد من الفقر. إذ يشكل القطاع الزراعي ما لا يقل عن نصف إجمالي الناتج المحلي وفرص العمل في العديد من البلدان النامية، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص بالتمويل والمشورة على الوفاء بالطلب المتنامي على الغذاء على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ اجتماعياً.

وتقدم المؤسسة تمويلا طويل الأجل وحلولا لرأس المال العامل لمساعدة الجهات المتعاملة معها على تمويل حصول المزارعين على مستلزمات الإنتاج، بما في ذلك البذور والأسمدة والكيماويات المختلفة لرعاية المحاصيل.

وتسعى للاستثمار في الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، كالمخازن وسلاسل التبريد، من أجل تحسين كفاءة سلاسل التوريد والحد من المخلفات الغذائية. ولتحسين الإنتاجية الزراعية، تعمل المؤسسة على التوسّع في اعتماد أساليب وتقنيات العمل التي تتسم بالكفاءة وتسمح بأفضل استخدام لمستلزمات الإنتاج والموارد وتساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ. كما تقدم المؤسسة المشورة لتدعيم عمليات الجهات المتعاملة معها، وزيادة القدرات التشغيلية لصغار المزارعين، والتصدي لآثار تغير المناخ، وتحسين سلامة الغذاء، وفتح أسواق جديدة.

وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعي الصناعات الغذائية والحراجة حوالي 501 مليون دولار.

المؤسسات المالية

إن الأسواق المالية الشاملة المستدامة التي تؤدي وظائفها بشكل جيد تضمن كفاءة توزيع الموارد كما أنها لازمة لتحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وكذلك الوفاء بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويساعد عمل مؤسسة التمويل الدولية مع مؤسسات الوساطة المالية على تدعيم المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام عن طريق توسيع أسواق رأس المال القائمة وتهيئة أسواق جديدة، وهو ما يعزز ممارساتها في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويسمح ذلك للمؤسسة بمساندة منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ويتيح نمو الخدمات المالية الرقمية إلى حد يفوق كثيرا ما كان بوسع المؤسسة أن تقوم به وحدها.

وتعمل المؤسسة عبر مؤسسات الوساطة المالية، وتشجّعها على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولوية، مثل المشروعات التي تملكها النساء وتغير المناخ، وفي الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والتأمين والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

في السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بالأسواق المالية حوالي 5 مليارات دولار.

الصحة والتعليم

الخدمات الصحية والتعليمية هي احتياجات إنسانية أساسية، لكنها لا تزال بعيدة المنال للعديد من سكان البلدان النامية.

ويشكل التوسّع في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم عنصرا محوريا في أي إستراتيجية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وتساند المؤسسة مقدمي خدمات الرعاية الصحية والشركات العاملة في مجال العلوم الحياتية، وذلك بتقديم التمويل والمشورة، وتبادل المعارف المتخصصة، ورفع مستوى المعايير الإدارية والسريرية، وتحسين الالتزام بمعايير الجودة العالمية للأدوية، والمساعدة على وضع السياسات الحكومية ذات الصلة، ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وفي قطاع التعليم، تساعد المؤسسة الشركات الخاصة لتكملة عمل القطاع العام وإتاحة المزيد من الفرص للسكان المنتجين في البلدان التي يشهد اقتصادها تغيرات سريعة. وتعمل مع مقدمي الحلول المعتمدة على التكنولوجيا والتعليم المهني، ومؤسسات التعليم الجامعي، وذلك لتحسين مهارات الطلاب للحصول على عمل.

والمؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في قطاعي خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعي الصحة والتعليم حوالي 374 مليون دولار.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تساعد في التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع العمراني السريع وتغير المناخ. وتركز المؤسسة على مساندة مشروعات البنية التحتية الخاصة التي يمكن محاكاة نماذج أعمالها المبتكرة عالية الأثر على نطاق واسع. ويتضمن هذا العمل مشاركات مع الحكومات والمطورين والمستثمرين في مرحلة مبكرة وعلى نحوٍ إستراتيجي. وتلتزم المؤسسة بذلك لأن القطاع الخاص يستطيع أن يقدم إسهاما ملموسا في مجال البنية التحتية، بتوفير الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من السكان على نحو يتسم بالكفاءة ويسر التكلفة والربحية.

ويساعد عمل المؤسسة في مساندة التقدم في البنية التحتية على زيادة فرص الحصول على الكهرباء وخدمات النقل والمياه. علاوة على ذلك، تقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع رؤساء البلديات لتحسين البنية التحتية البلدية والبيئية، والتوصل لحلول للتحديات التي يثيرها النقل في المناطق الحضرية وغير ذلك من التحديات. كما تقوم أيضا بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى لجعل المشروعات صالحة للتمويل من البنوك. وتساعد أيضا على تخفيف مخاطر المشروعات بمساعدة الشركات على إشراك أصحاب المصلحة ودعم أنشطة تقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية.

في السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع حوالي 1.1 مليار دولار.

الصناعات التحويلية

يضطلع قطاع الصناعات التحويلية بدور حيوي في خلق الفرص والحد من الفقر في البلدان النامية. وتعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها لزيادة حجم الإنتاج وتطور وسائله، وذلك بطرح منتجات صناعية ذات قيمة مضافة أعلى وباستخدام تقنيات صناعية أكثر تقدما. فتعزيز إنتاج المواد الأساسية كالأسمنت والكيماويات والفلزات يمكن أن يكون له أثر مضاعف عبر سلاسل القيمة، مع احتمال إتاحة فرص عمل في قطاع التصنيع الرسمي والخدمات المرتبطة به.

وتواصل المؤسسة التركيز على مجال الصناعات التحويلية بما في ذلك مواد البناء والمنسوجات والملابس والمعدات الصناعية ومعدات النقل. كما تستثمر في الشركات التي تسعى إلى تطبيق نموذج إنتاج أكثر تطورا، وتقدم المشورة لها. وتشجع المؤسسة على تبني معايير أفضل الممارسات في مجالات مثل كفاءة استخدام الطاقة، والانبعاثات الكربونية، والموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين. كما تقدم المشورة بشأن تحسين إنتاجية القوى العاملة والعمليات لدى الشركات الصناعية المتوسطة المتعاملة معها.

وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاع الصناعات التحويلية حوالي 534 مليون دولار.

الموارد الطبيعية

تُعد الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم، وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، كما تتيح طائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية عن طريق سلاسل التوريد المستدامة وبرامج تقاسم المنافع.

وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع، مع المساعدة على تعزيز الحلول المستدامة لتنمية المجتمعات المحلية. وتقدم المؤسسة التمويل والمشورة لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع حوالي 280 مليون دولار.

تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات

إن ظهور التقنيات الرقمية يتيح لبلدان الأسواق الصاعدة فرصة لا تتكرر خلال جيل كامل وهي إرساء الأساس للنمو الاقتصادي، والاحتواء الاجتماعي، والابتكار، وخلق فرص العمل، والحصول على خدمات عالية الجودة، وهو ما لم يكن أحد ليتخيله حتى قبل عِقد واحد من الزمان.

ونظرا لأن للمؤسسة الأثر الأكبر في بلدان الأسواق الصاعدة، فإنها تُشكّل الأساليب المُستخدمة في تنمية وتمويل البنية التحتية الداعمة للتقنيات الرقمية كأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية والنطاق العريض ومراكز البيانات. كما تستثمر المؤسسة في المشروعات والشركات التي تمر بمراحل نمو وتتيح تقنيات أو نماذج أعمال مبتكرة مُوجَّهة لبلدان الأسواق الصاعدة في مجالات من بينها الرعاية الصحية، وتكنولوجيا التعليم، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا النظيفة.

وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطاتها الجديدة لحسابها الخاص بهذا القطاع حوالي 131 مليون دولار.

السياحة وتجارة التجزئة والعقارات

تسهم قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات إسهاما كبيرا في خلق الوظائف، وتحقيق الإيرادات الضريبية، والنمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وتشجع استثمارات المؤسسة على تنمية البنية التحتية الداعمة لأنشطة الأعمال، كفنادق رجال الأعمال، على سبيل المثال، أو المخازن، أو العقارات التجارية. كما تعمل المؤسسة مع شركات تجارة التجزئة والفنادق المتعاملة معها على خلق فرص العمل، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتحسين وضع الأعمال والتجارة في سلاسل القيمة ذات الصلة، والارتقاء بمعايير العمل. وتستثمر أيضا في الشركات العقارية، وذلك بغرض زيادة المتاح من الوحدات السكنية ميسورة التكلفة. وفي كلٍ من هذه المجالات، تمثل المباني المراعية للبيئة جزءا رئيسيا من استثمارات المؤسسة وعملها الاستشاري.

وفي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات حوالي 522 مليون دولار.

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

تقدم مؤسسة التمويل الدولية للجهات المتعاملة معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتستخدم المؤسسة هذه الميزة الخاصة لتعظيم أثرها الإنمائي.

فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

تتصدر مؤسسة التمويل الدولية نتائج قياس الأثر الإنمائي لعمليات القطاع الخاص. وتحدد المؤسسة لنفسها مستويات مستهدفة للأثر الإنمائي وتقيس نتائج عملها وذلك لفهم مدى فعالية عمل إستراتيجياتها، ولكي تحدد ما إذا كانت المؤسسة تصل مع الجهات المتعاملة معها إلى الناس والأسواق الذين هم في أشد الحاجة إلى مساعدتها.

نهج المؤسسة بشأن الأثر الإنمائي

وضعت مؤسسة التمويل الدولية نهجا شاملا من أجل زيادة أثرها الإنمائي وتحسين أدائها كل عام. تبدأ العملية، التي تتضمن استخدام أهداف بطاقة قياس الأداء، بالدراسات التشخيصية القطاعية والقطرية. وهذا يؤدي إلى وضع إستراتيجيات قطرية تحدد أولويات القطاع والمشاركة المحتملة. وتتعزز هذه العملية من خلال تقييم النتائج المتوقعة لوضع الإستراتيجيات والتي يُسترشد بها في اختيار المشروعات وتصميمها. ومما يتيح لنا تحقيق أهدافنا: الرصد المنتظم لنتائج المشروعات، والتقييم الانتقائي للمشروعات الناضجة في نهاية المطاف لتحديد النتائج التي تحققت والدروس المستفادة.

الدراسات التشخيصية - تحديد الاحتياجات والحواجز

يبدأ عمل مؤسسة التمويل الدولية بتشخيص الفرص المتاحة والقيود التي تواجه حلول القطاع الخاص لتحديات التنمية في كل بلد على حدة. وتحدد الدراسات التشخيصية القطرية للقطاع الخاص – وهي أداة مشتركة بين المؤسسة والبنك الدولي - القيود المفروضة على استثمارات القطاع الخاص وتوصي باتخاذ إجراءات محددة في المجالات ذات الأولوية لمعالجة تلك القيود. كما أنها تحدد أيضا القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة لإشراك القطاع الخاص وأثرها على التنمية.

نظام دعم شامل لتقييم الأثر

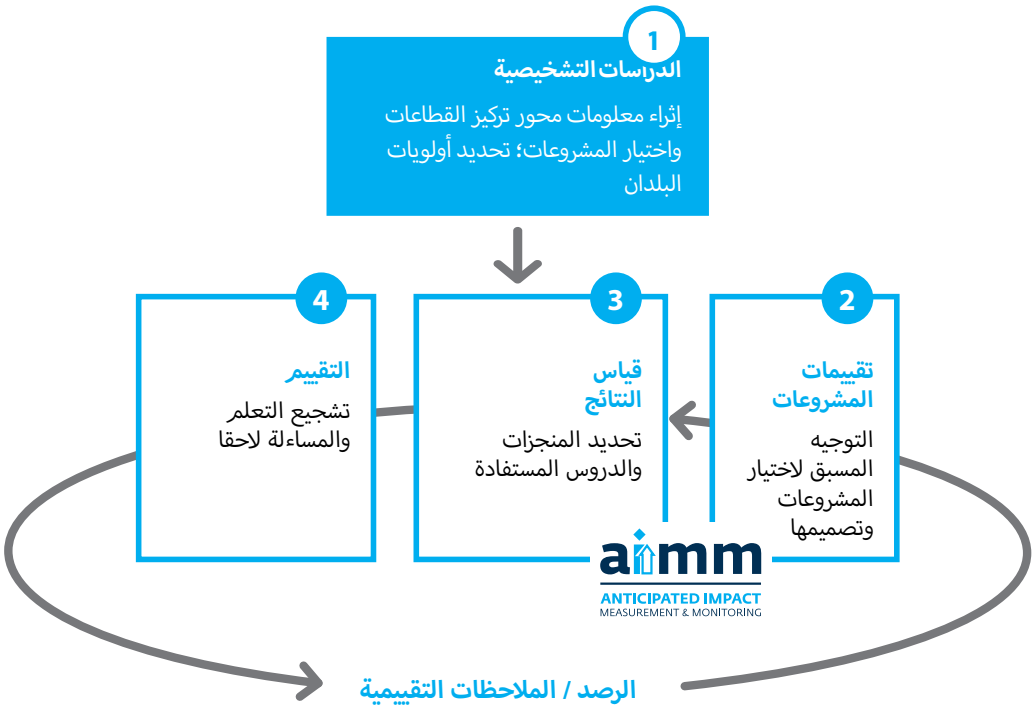

وتستغل الدراسات التشخيصية القطرية للقطاع الخاص معارف مؤسسة التمويل الدولية الواسعة بشأن القطاع الخاص واحتياجاته وقيوده في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية وخبرات البنك الدولي في تعزيز إصلاحات السياسات العامة القطرية والحوار مع الحكومات.

وفي السنة المالية 2019، نشرنا دراسات تشخيصية قطرية للقطاع الخاص عن أنغولا وإثيوبيا وكينيا ونيبال ورواندا ووضعنا اللمسات الأخيرة على سبع أخرى - بوركينا فاصو وغينيا والمغرب والسنغال والفلبين وجنوب أفريقيا وأوزبكستان. وحتى شهر يونيو/حزيران 2019، أعدت المؤسسة 15 دراسة تشخيصية أخرى - عن مصر وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإكوادور وهايتي وإندونيسيا والأردن وجمهورية قيرغيز ولبنان ومدغشقر وموزامبيق وميانمار ونيجيريا وتونس وأوكرانيا - ولديها دراسات تشخيصية قيد الإعداد للسنة المالية 2020. يمكن الاطلاع على الدراسات التشخيصية المنشورة على هذا الموقع: www.ifc.org/cpsd.

ومن أجل تعزيز التعاون بين المؤسسات في الدراسات التشخيصية، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى - بما في ذلك البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، نافذة إلكترونية للدراسات التشخيصية القطرية في السنة المالية 2019. ويتيح الموقع الإلكتروني دراسات تشخيصية تحدد العقبات التي تحول دون التقدم، وكذلك الفرص لتنمية القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. يمكن الاطلاع على الدراسات التشخيصية المنشورة على هذا الموقع: www.countrydiagnostics.com.

نظام قياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM) - تقييم الأثر المتوقع وقياس النتائج

إن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، الذي تم تدشينه في يوليو/تموز 2017، هو النظام الذي أطلقته مؤسسة التمويل الدولية لتصنيف الأثر الإنمائي. ويتم تصنيف المشروعات المحتملة واختيارها بناء على نواتجها الإنمائية المتوقعة. ويُمكِّن هذا النهج المؤسسة من تحديد أهداف طموحة لكنها قابلة للتحقيق، واختيار المشروعات التي تتمتع بأكبر إمكانات لإحداث أثر إنمائي، وتحسين تصميمها.

ويمكِّن هذا النظام المؤسسة من تقييم نواتج المشروع وكذلك أثره على تهيئة الأسواق. ويبحث كيفية تأثر المستفيدين من المشروعات، بما في ذلك الموظفون والمستهلكون والمورِّدون. كما يفحص الآثار الأوسع نطاقا على الاقتصاد والمجتمع. وبهذا النظام، يمكن للمؤسسة بحث كيف يشجِّع مشروع ما تحقيق الأهداف التي ترتكز عليها جهودها لتهيئة الأسواق - من خلال تعزيز القدرة على المنافسة، والقدرة على الصمود، والتكامل، والاشتمالية، والاستدامة. وفي النهاية، يساعد النظام مؤسسة التمويل الدولية على الحفاظ على رؤية بعيدة لمقاصدها الوسيطة تجاه هدفي مجموعة البنك الدولي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويدمج النظام السياق العام في كل بلد في جميع تقييماته ويلاحظ الإمكانية الأكبر للأثر الإنمائي في المشروعات التي تسعى إلى معالجة أوسع الفجوات في أصعب البيئات.

وقد وضعت المؤسسة أطر عمل قطاعية توفر الدعم التحليلي لتيسير تقييم النواتج المتوقعة للمشروع والإسهام في تهيئة الأسواق. وتعرض تلك الأطر القطاعية أطروحة الأثر الإنمائي التي تحفز مشاركة المؤسسة في أي قطاع.

وتقوم المؤسسة حاليا بتقييم أكثر من 750 مشروعًا استثماريًا بشأن أثرها الإنمائي المتوقع وتخصيص درجات سابقة - أو متوقعة - من النظام لكل منها. ويتم دمج التصنيفات المسبقة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع بشكل كامل في عملية اتخاذ القرار لفرق الاستثمار، مما يسمح لمديري المؤسسة بترجيح اعتبارات الأثر الإنمائي مقابل مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، بما في ذلك العائد والمخاطر والأولويات القطرية والمواضيعية.

ما الذي تقوله عشرات التصنيفات المسبقة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع عن الأثر الإنمائي لمؤسسة التمويل الدولية

في بداية السنة المالية 2019، حددت المؤسسة أهدافًا للأثر الإنمائي للمشروعات الجديدة التي ارتبطت بها في السنة المالية. وهذه الأهداف هي: بالنسبة للمشروعات المرتبط بها وفقًا لتصنيف نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، يبلغ متوسط الدرجة المسبقة بالنظام 56، مع تصنيف 15% من المشروعات على أنها حققت نتائج "قوية جدًا" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق. ولأول مرة، حددنا من منظور كمي طموحات الأثر الإنمائي للمؤسسة تجاه المشروعات الجديدة في بداية السنة المالية.

وخلال العام، ارتبطت المؤسسة بعدد 187 مشروعًا تم تصنيفها وفقا للأثر الإنمائي المسبق باستخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع. وكان متوسط الدرجات المسبقة بالنظام لهذه المشروعات 64، أو "جيد". وبلغت نسبة المشروعات التي حصلت على درجات بالنظام والتي تم تصنيفها "قوية جدًا" من حيث قدرتها المسبقة على تهيئة الأسواق 12%.

وتلخص الجداول التالية النتائج الرئيسية من السنة الأولى لتطبيق النظام على أساس مسبق.

متوسط درجات إطار قياس ورصد الأثر المتوقع للمشروعات المرتبَط بها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وللتمويل المختلط

الوصف	متوسط درجات إطار قياس ورصد الأثر المتوقع
المشروعات المرتبط بها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	69
المشروعات المرتبط بها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات/البلدان منخفضة الدخل/البلدان التي شملتها العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة	70
المشروعات المرتبط بها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	68
المشروعات المرتبط بها التي تستخدم تمويلا مختلطا	76

المشروعات المرتبط بها في السنة المالية 2019: درجة التقييم المسبق لإطار قياس ورصد الأثر المتوقع

حسب المناطق	عدد المشروعات المقيَّمة	إطار قياس ورصد الأثر المتوقع متوسط الدرجة	سوق مصنفة "قوية جدا"	
أفريقيا جنوب الصحراء	44	66	8	%18
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	38	59	4	%11
شرق آسيا والمحيط الهادئ	37	64	5	%14
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12	56	2	%17
أوروبا وآسيا الوسطى	14	62	2	%14
على الصعيد العالمي	8	70	2	%25
جنوب آسيا	34	69	0	%0

حسب الصناعات	عدد المشروعات المقيَّمة	إطار قياس ورصد الأثر المتوقع متوسط الدرجة	سوق مصنفة "قوية جدا"	
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	63	63	3	%5
مجموعة المؤسسات المالية	84	61	8	%10
البنية التحتية والموارد الطبيعية	19	67	4	%21
الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا والاستثمار في المشروعات المشتركة	34	71	10	%29

فيما يتعلق بمشروعات استثمارية محددة، ظهرت عدة مواضيع خلال السنة الأولى من تنفيذ النظام:

- كان الأثر الإنمائي المتوقع للمؤسسة أكثر وضوحًا في ثلاث مناطق ذات أولوية: أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستفادت المشروعات في هذه المناطق من مجموعة من مجالات التركيز لدى مؤسسة التمويل الدولية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

مشروع ناشتيغال للطاقة الكهرومائية في الكاميرون: يدعم هذا المشروع المشترك لمجموعة البنك الدولي إنشاء محطة جديدة للطاقة الكهرومائية تعمل بجريان تيار النهر بطاقة 420 ميجاواط، وتضيف 30% من قدرات توليد الطاقة المركبة، وتوفر طاقة نظيفة ميسورة التكلفة للملايين. لقد ساعدت مشاركة مجموعة البنك الدولي في قطاع الكهرباء في الكاميرون على مدار العقدين الماضيين على تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص، مما يدل على جدوى الهيكل التعاقدي الذي يسمح بالمشاركة المثلى في تحمل المخاطر فيما بين الأطراف المعنية. (انظر الصفحة 54 للمزيد من المعلومات).

شركة اتش دي بي (HDB) المحدودة للخدمات المالية، الهند: يزيد دعم مؤسسة التمويل الدولية لشركة اتش دي بي المحدودة للخدمات المالية، وهي شركة تمويل غير مصرفية، من عدد وحجم القروض متناهية الصغر والصغيرة التي تمنحها للأفراد والشركات الصغيرة للغاية في ولايات الهند ذات الدخل المنخفض. ويهدف استثمار المؤسسة إلى زيادة قاعدة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتعاملة معها إلى أكثر من مليوني عميل بحلول عام 2021 مع تأكيد جدوى الإقراض لهذه المنشآت. وسيؤدي ذلك أيضًا إلى بناء ثقة المستثمرين في تعميم فرص التمويل للأسر ذات الدخل المنخفض التي تعمل لحسابها الخاص. والمساندة التي قدمتها المؤسسة لشركة اتش دي بي هي من أولى عمليات المساندة للشركة من قبل مستثمر مؤسسي دولي.

منصة دكتور بريدج القابضة المحدودة (دكتور بريدج القابضة المحدودة ESIP Vezeeta)، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تربط منصة فيزيتا Vezeeta المرضى مع الأطباء في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوفر المنصة الرقمية المساءلة، وتعالج أوجه القصور التي تجعل من الصعب على الناس الحصول على رعاية صحية عالية الجودة. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الشفافية فيما يتعلق بتجارب المرضى في الرعاية والتكلفة ومدى توفر الخدمة إلى تحفيز الأطباء على تحسين جودة الخدمات وتقليل أوقات الانتظار. وسيعمل المشروع أيضًا على تحسين الربط الشبكي في نظام الرعاية الصحية، مما يزيد من تنسيق الرعاية بين مختلف مقدمي الخدمات. (انظر الصفحة 42 للمزيد من المعلومات).

- تبرز عدة مشروعات التركيز على المناخ والمساواة بين الجنسين وإدراج الفئات المحرومة في أنشطة مؤسسة التمويل الدولية. فمن بين 187 مشروعًا حصلت على تصنيف في النظام وتم تنفيذها في السنة المالية 2019، من المتوقع أن يسهم 60 مشروعًا في تحسين استدامة الأسواق و/ أو الشمولية على أساس نظامي.

مشروع InfraV-Gaia، أفريقيا جنوب الصحراء: هذا المشروع، الذي تم تنفيذه من خلال صندوق InfraVentures – وهو صندوق تطوير المشروعات في المراحل المبكرة التابع لمؤسسة التمويل الدولية - يعطي الأولوية لتنمية الطاقة المتجددة في البلدان التي تكون فيها طاقة الرياح قادرة على المنافسة لكن تنميتها محدودة أو غائبة. وهو يستقطب رأس المال المخاطر في المراحل المبكرة، بما في ذلك الموارد الميسرة من برنامج فنلندا والمؤسسة للتمويل المختلط من أجل المناخ، وخبرة المؤسسة في تنمية مشروعات ذات إمكانات كبيرة لإثبات جدوى طاقة الرياح. وينشئ سجلا لطاقة الرياح ويوفر أساسًا للمحاكاة في جميع أنحاء القارة حيث توجد إمكانات كبيرة لطاقة الرياح. ويضيف المشروع أيضًا قدرة توليد من مورد الطاقة المتاح محليًا، مما يساعد شبكات الكهرباء في البلدان المستهدفة على الاستجابة بشكل أفضل للصدمات المحتملة لإمدادات الطاقة وتحملها.

فاينانسيامينو بروجرسموس (Financiamiento Progresemos)، المكسيك: سيساعد تمويل بالدين من مؤسسة التمويل الدولية شركة بروجرسموس على زيادة حجم قروضها ثلاثة أمثال لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني من نقص التمويل في المناطق الحدودية في المكسيك. ويعيش حوالي 70% من عملاء الشركة في مناطق ريفية و45% في مناطق حدودية، وهي أماكن يمكن للشركة التركيز عليها من خلال الاستفادة من شبكتها من مؤسسات التمويل متناهي الصغر الصغيرة ذات التواجد المحلي القوي والقرب من العملاء. وتتوقع المؤسسة أن يساعد هذا الاستثمار في إثبات جدوى هذا النموذج. وبالنسبة للمؤسسات المالية الأكبر، بما في ذلك البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر الأكبر، سيوفر هذا النموذج كفاءة في الوصول إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات لأنها تستفيد من خبرة ومعرفة مؤسسات التمويل متناهي الصغر الأصغر حجما.

- ومن بين المشروعات التي لها أكبر تأثير متوقع تلك التي تضمنت أعمالًا كبيرة في المراحل الأولى وتعاونًا وثيقًا مع البنك الدولي. وهي تشمل ما يلي:

شركة UT E GNA I Geração de Energia S.A (GNA I)، البرازيل: يتضمن هذا المشروع تصميم وإنشاء وتشغيل مرفق متكامل لتحويل الغاز الطبيعي المسال إلى كهرباء. ويتكون برنامج البنك الدولي، الذي يحمل اسم "إعادة النظر في إصلاحات الكهرباء والغاز في البرازيل"، وبدأ العمل به منذ عام 2016، من دراسات تكميلية ومشاورات لتشخيص القضايا والتحديات التي تواجهها هذه القطاعات في البرازيل. وتضمنت الدراسات التشخيصية لمجموعة البنك الدولي تقييمات بشأن تمويل البنية التحتية للطاقة وإجراءات تمكّن من تطوير سوق منافسة ومستدامة للغاز. ومن المتوقع أن يؤدي نجاح تنفيذ مشروع GNA I - وهو من أوائل المشروعات المتكاملة المملوكة ملكية خاصة في البلاد لتحويل الغاز الطبيعي المسال إلى كهرباء - إلى إطلاق استثمارات خاصة إضافية. ومن المتوقع أيضا أن يشجع المشروع إنشاء محطات كهرباء داعمة عالية الكفاءة لتحل محل محطات الكهرباء الحرارية غير الكفؤة والملوثة التي تعمل بزيت الوقود الثقيل والديزل. (انظر الصفحة 41 للمزيد من المعلومات).

شركة آييتي للتأجير التمويلي، هايتي: يوفر هذا المشروع التمويل لشركة آييتي، وهي أول شركة للتأجير التمويلي في هايتي. ويأتي ذلك عقب مشاركة أوسع نطاقا من قبل قطاع الممارسات العالمية للتمويل والقدرة التنافسية والابتكار بمجموعة البنك الدولي لإرساء الأساس لسوق التأجير التمويلي في البلاد. ومنذ عام 2014، قدمت مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية لمساعدة الشركة على وضع خطة أعمال وسياسات وإجراءات وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات وإطار عمل تنظيمي. ويحظى هذا المشروع بمساندة من مشروع استشاري ثان للمؤسسة يهدف إلى بناء القدرات لتوسيع نطاق عمليات التأجير التمويلي بطريقة مستدامة تجاريًا. وسيساعد التمويل من المؤسسة في توسيع نطاق منتج مالي جديد يناسب احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة ومخاطرها، مما يزيد من محفظة الشركة إلى 660 عقد إيجار تمويلي بقيمة 21 مليون دولار بحلول عام 2022. وهذا سوف يسهم في زيادة القدرة التنافسية للقطاع. (انظر الصفحة 39 للمزيد من المعلومات).

بناءً على تقدير متحفظ، ستسهم مؤسسة التمويل الدولية في توفير ما بين 1.5 مليون و1.9 مليون وظيفة على مدى عمر المشروعات التي مولتها في السنة المالية 2019. وتشمل هذه التقديرات الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي يتم توفيرها، وهي مستمدة من المشروعات التي تمثل حوالي 80% من ارتباطات المؤسسة الاستثمارية في السنة المالية 2019.[1]

وفي السنة المالية 2019، ساعدت استثمارات المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بنسبة 15.4 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

بدءًا من السنة المالية 2020، سوف تستخدم المؤسسة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لتقييم الفاعلية الإنمائية لمحفظة أعمالها، واستيعاب نظام تتبع نتائج التنمية. وعلى مدار الأربعة عشر عامًا الماضية، خصص نظام تتبّع النواتج الإنمائية تصنيفات لمشروعات المؤسسة أثناء الإشراف وجمع هذه التصنيفات للحصول على تقييم شامل لأثر المؤسسة. ومن شأن قدرة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع على تقييم المحافظ، عند دمجها مع قدرات التقييم المسبق للمشروعات، أن توفر إطارًا شاملًا لقياس الأثر ورصده.

تتاح نتائج الفاعلية الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية للسنة المالية 2019 على هذا الموقع: AnnualReport/DevelopmentEffectiveness

التعلم من التقييم الذاتي والتقييم المستقل

أعدت مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسات البنك الدولي الأخرى ومجموعة التقييم المستقلة مبادئ التقييم التي توجه عملية اختيار وإجراء واستخدام التقييمات الذاتية والتقييمات المستقلة للاسترشاد بها في إعداد إستراتيجية العمليات وسياستها.

وتجري المؤسسة تقييمات مدفوعة بجانب الطلب تتعلق بالشواهد المستقاة من الأثر التي تملأ الفجوات المعرفية الإستراتيجية، وتحسّن اتخاذ القرارات بشأن العمليات، وتلبي طلبات الجهات المتعاملة معها وأصحاب المصلحة. وتقوم المؤسسة بصياغة إستراتيجية تقييم جديدة مدتها ثلاث سنوات وخطط جديدة لإضفاء قدر أكبر من الطابع الرسمي والدقة في عملية اختيار موضوع التقييم، وفي إجراء هذه التقييمات ومراجعتها.

وتجري تقييمات ذاتية إلزامية بشأن العمليات الاستثمارية والاستشارية حالما تصل إلى مرحلة النضج التشغيلي، وتجري تقييمات ذاتية للعمليات الاستشارية حالما تصل إلى الإغلاق. ويتم إجراء التقييمات الذاتية للاستثمارات على عينة من المشروعات، عادة بعد خمس سنوات من الموافقة عليها، والمصادقة عليها من قبل مجموعة التقييم المستقلة. ويتم إجراء التقييمات الذاتية للأعمال الاستشارية على جميع المشروعات، وتصادق مجموعة التقييم المستقلة على عينة منها.

1. تُحسب تقديرات التشغيل لكل مشروع على حدة باستخدام إطار تقييم الأثر الاقتصادي لمؤسسة التمويل الدولية. ويتألف هذا الإطار من نماذج قطاعية ومجموعة متنوعة من الافتراضات في مختلف البلدان والقطاعات. وفيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية، فإن التقدير يشتمل على إعادة إقراض الأموال التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية فقط. وتنمو محافظ البنوك المتعاملة مع المؤسسة بوتيرة أسرع من التمويل المقدم من المؤسسة بمفرده، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن مساهمة المؤسسة تحفز تمويلات إضافية، وكذلك إلى أن معدل النمو متفق عليه مع المؤسسة بموجب العقد المبرم بينهما. ويمكن أن تمثل هذه الزيادة الإضافية، التي يصعب تحديد سببها بدقة، خلق عدة ملايين من فرص العمل.

في السنة المالية 2019، بدأت مؤسسة التمويل الدولية برنامجًا تجريبيًا لتوفير دعم إضافي للفرق التي تعد هذه التقييمات. وقد لاحظت المؤسسة انخفاضًا في تصنيفات فاعلية التنمية لمحفظتها على مدار السنوات القليلة الماضية. وتهدف هذه المبادرة إلى الحد من هذا الاتجاه، وتقوية جودة هذه التحليلات، واستكمال الجهود لتحسين جودة العمل. وقد خصصت المؤسسة بالفعل موارد ضخمة من الموظفين لدعم عمليات التقييم الذاتي لفرق العمليات وشرعت في مشاورات منتظمة مع مجموعة التقييم المستقلة لتحديد أوجه الكفاءة في المعالجة وذلك لتحسين فهم الموظفين للدروس المستفادة من التقييمات.

دروس مختارة مستفادة من التقييمات المنجزة من السنة المالية 2019 تشمل:

رائدات الأعمال في رومانيا: درس هذا التقرير آثار صندوق تمويل المساواة بين الجنسين التابع للمؤسسة على عملاء بنك غارانتي رومانيا، وخاصة أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والتي اقترضت من البنك بين عامي 2011 و 2015. ووجدت الدراسة أن الخدمات المالية التي يقدمها بنك غارانتي رومانيا كان لها تأثير إيجابي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وأدائها. ومن الضروري إجراء مزيد من البحث والتوصل لشواهد أكثر دقة لنسب أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى بنك غارانتي رومانيا أو إلى مؤسسة التمويل الدولية.

المعاملات المضمونة في أفريقيا جنوب الصحراء: أظهر أحد التقييمات أن القانون الموحد للمعاملات المضمونة لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (OHADA) قد أدى إلى منح 3.82 مليار دولار من القروض المحلية للقطاع الخاص في سبع دول أعضاء - بوركينا فاصو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر ومالي والسنغال وتوغو - بين عامي 2011 و 2015. ويُعد تأثير الإصلاح مشجعا بشكل خاص في سياق البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث يتعذر بشدة تعبئة الموارد من القطاع الخاص. على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت الإصلاحات الناتجة عن هذا القانون إلى زيادة الائتمان المحلي للقطاع الخاص بمقدار 33 مليون دولار. وهذا الرقم أعلى بكثير في مالي، حيث بلغ 607 ملايين دولار، على الرغم من أن اقتصاد البلاد لا يزال يتعافى من الاضطرابات التي شهدها عام 2012. ودعم برنامج مناخ الاستثمار التابع للمؤسسة أمانة منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا والدول الأعضاء لسن وتنفيذ القانون الموحد للمعاملات المضمونة.

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

حوكمة المؤسسة

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي مصدر مهمّ لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، ومؤسسة التمويل الدولية واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكل مالي، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين.

وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/ حزيران 2019، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي يحتفظ به 185 بلداً عضواً حوالي 2.57 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها.

تعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 249 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، كما قامت بتعبئة أكثر من 53 مليار دولار من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

البلدان الأعضاء بالمؤسسة - مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

البلدان الأعضاء في المؤسسة	النسبة المئوية لحصص رأس المال
الولايات المتحدة	22.18
اليابان	6.33
ألمانيا	5.02
فرنسا	4.71
المملكة المتحدة	4.71
الهند	4.01
الاتحاد الروسي	4.01
كندا	3.17
إيطاليا	3.17
الصين	2.41
175 بلداً آخر	**40.28**

مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها عند أعلى مستوى – وفقا لما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية – وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية.

ويتلقى فيليب لو هورو، المسؤول التنفيذي الأول للمؤسسة، راتباً سنويا قدره 424 ألف دولار صاف بعد خصم الضرائب.

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مباشرة مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية. وتهدف رسالة مجموعة التقييم المستقلة إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي - بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى فاعلية التنمية.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات المؤسسة وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلّم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القُطرية والقطاعية. وهذا العام، قامت مجموعة التقييم المستقلة بتقييم إسهامات المؤسسة في تهيئة الأسوق وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة في إطار إستراتيجيتها الجديدة المعنونة "المؤسسة 3.0". وأوصت مجموعة التقييم المستقلة بتحسين فهم الفرص المتاحة لتهيئة الأسواق، وزيادة إمكانية وصول الفئات التي لا تتلقى خدمات كافية إلى الأسواق، والقيام بانتظام بتقييم قدرة المؤسسة على المجازفة وتحمل المخاطر في الاضطلاع بأنشطتها في اقتصادات تعاني من أوجه ضعف هيكلي.

يمكن الاطلاع على الاستعراضات السنوية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وغير ذلك من التقارير الرئيسية الأخرى على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى لشؤون التقيد بالأنظمة

يمكن للمجتمعات المحلية المتضررة من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية أن تعرب عن شواغلها ومخاوفها لمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وهو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالمؤسسة. ويتبع مكتب المحقق/المستشار مباشرة رئيس مجموعة البنك الدولي.

ويناط بمكتب المحقق/المستشار معالجة الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتضررون من مشروعات المؤسسة، وذلك على نحو يتسم بالعدل والموضوعية والإنصاف- بهدف تعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لهذه المشروعات، وتعزيز مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام.

يعمل مكتب المحقق/المستشار على حل المشكلات القائمة بين المجتمعات المحلية المتأثرة والجهات المنفذة لمشروعات المؤسسة، وذلك باستخدام نهج تعاوني لحل المشكلات من خلال وظيفة تسوية المنازعات التابعة له. وتقوم وظيفة التقيُّد بالمكتب بالتحقق على نحو مستقل من التزام المشروعات بإجراءات العناية الواجبة والسياسات لضمان اتساق نواتج مشروعات المؤسسة مع التزاماتها البيئية والاجتماعية. ومن خلال وظيفته الاستشارية، يقدم المكتب دروسا مستفادة حول الشواغل والمخاوف البيئية والاجتماعية الأوسع لتحسين الأداء المؤسسي.

خلال السنة المالية 2019، ضمت الحالات التي عالجها المكتب 60 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 33 بلدا. وكانت هناك 12 شكوى جديدة مؤهلة من بينها، وأقفل المكتب تسع حالات خلال هذا العام. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول كيفية تفاعل المؤسسة مع عمل مكتب المحقق/المستشار على الموقع: www.cao-ombudsman.org.

الشراكات العالمية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية وشركاؤها في مجال التنمية معا لتهيئة الأسواق وتعبئة استثمارات القطاع الخاص من أجل التنمية. وتتيح شراكات المؤسسة تمويلا أساسيا لعملها، وتساعد على احتضان الأفكار الجديدة، وتتيح الفرصة للتوسع في استخدام الحلول التي أثبتت فاعليتها. كما أنها تسهل نقل المعرفة وبناء قدرات التجارية والمؤسسية. وهي تقوي أثر المؤسسة الإنمائي بتوجيه الموارد إلى المبادرات التي تحسن الظروف المعيشية للفقراء، وتمكن النساء والشباب من أسباب القوة، وتعزز تنمية القطاع الخاص.

العمل مع شركاء التنمية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع أكثر من 30 حكومة و 20 مؤسسة عمل خيري ومؤسسة تجارية، ومجموعة متنوعة من الهيئات متعددة الأطراف والمؤسسات. في السنة المالية 2019، تعهد شركاؤنا في مجال التنمية بتقديم 390 مليون دولار لصالح خدمات المؤسسة الاستشارية، و 122 مليون دولار لصالح مبادرات التمويل المختلط دعما للمجالات ذات الأولوية، ومنها زيادة استثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك للمشروعات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، ومكافحة تغير المناخ، والشمول المالي، والبنية التحتية المستدامة، والصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية. ويضم ذلك أشكالا جديدة من الشراكات، مثل الشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس لمساندة شركات التكنولوجيا الزراعية في توسيع نطاق الحلول التي تعالج القيود التي يواجهها صغار المزارعين في الهند. كما دعمت المؤسسة الشراكات من خلال تنظيم فعاليات إستراتيجية، مثل منتدى تمويل التنمية، وهي فعالية رئيسية لمجموعة البنك الدولي عُقدت في رواندا هذا العام. وشاركت في هذا المنتدى جهات رئيسية من القطاعين الخاص والعام لدعم ابتكارات الأعمال التجارية وحلول تنمية القطاع الخاص في جماعة شرق أفريقيا.

وتضمنت تعهدات السنة المالية 2019 من شركاء التنمية ما يلي:

تدعيم تنمية القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: إدراكا منهم بأن القطاع الخاص هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف في البلدان منخفضة الدخل والهشة، يقوم شركاء المؤسسة بتوسيع دعمهم لمنصات الخدمات الاستشارية الأساسية. وتلقت *أنشطة المؤسسة الداعمة لمبادرة ميثاق مجموعة العشرين مع أفريقيا* دعما إضافيا من كل من هولندا والنرويج بغرض تحسين الظروف من أجل اجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى القارة السمراء. واحتفلت *مبادرة الدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا (CASA)* بالذكرى السنوية العاشرة لانطلاقها، وتلقت دعما إضافيا من آيرلندا والنرويج لمواصلة العمل على تنمية قطاع خاص مستدام في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات. وتلقى *صندوق الشراكة من أجل التعاون في تنمية البنية التحتية* دعما إضافيا من الفريق المعني بتنمية الهياكل الأساسية للقطاع الخاص لمساعدة الحكومات في البلدان منخفضة الدخل على تنظيم معاملاتها مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية. وأطلقت *المؤسسة الشراكة من أجل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المتسمة بالكفاءة والاستدامة والقدرة على الصمود* بدعم من لكسمبورغ بهدف تعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، زاد الشركاء من دعمهم للجهود الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء، وشمل ذلك *مشروع تيسير التجارة في غرب أفريقيا*، بدعم من الولايات المتحدة؛ *وبرنامج إصلاح قانون الأعمال التابع لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا* في غرب ووسط أفريقيا، بدعم من فرنسا؛ ومشروع *التكنولوجيا الزراعية في شرق أفريقيا*، بدعم من النرويج.

كما تعززت مبادرات تنمية القطاع الخاص الخاصة ببلدان معينة في أفريقيا، حيث ركزت على بلدان مثل إثيوبيا بدعم من النرويج والسويد والمملكة المتحدة؛ وكينيا بدعم من هولندا؛ وليبريا بدعم من السويد؛ ومالي بدعم من الدانمرك؛ وموزامبيق بدعم من السويد؛ والصومال بدعم من الدانمرك والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة.

التوسع في الحلول المبتكرة لتعزيز المساواة بين الجنسين: يلتزم الشركاء بمساندة برامج المؤسسة للخدمات الاستشارية التي تركز على سد الفجوات القائمة في مشاركة المرأة في الاقتصاد، والحصول على الخدمات الحيوية، وإتاحة الفرص للمشاركة في ريادة الأعمال وقيادة الشركات. ويعمل برنامج *النهوض بالمرأة في مكان العمل*، الذي تلقى دعما من كندا، على الحد من الحواجز التي تعرقل مشاركة المرأة في فرص العمل بأجر، وذلك من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل، والحد من العنف ضد المرأة، ومعالجة مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

وتلقى برنامج *تفعيل النظام المالي لتمكين المرأة في بنغلاديش* دعما من النرويج، ويسعى إلى زيادة فرص الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال المملوكة للنساء والنساء اللائي لا يحصلن على خدمات كافية من المؤسسات المالية.

تشكل المساواة بين الجنسين أيضا مكونا أساسيا في البرامج الأوسع نطاقا التي تحظى بدعم من شركائنا، ويشمل ذلك *الشراكة المعنية بتوفير الوظائف والتعليم للنازحين قسريا والمجتمعات المضيفة لهم*، بدعم من هولندا؛ *وشراكة فيجي*، بدعم من أستراليا؛ *وشراكة بابوا غينيا الجديدة*، بدعم من نيوزيلندا.

مواصلة التزام المؤسسة بالتصدي لتغير المناخ: تعمل مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع شركائها، على توسيع نطاق البرامج الساعية إلى معالجة التحديات الناشئة عن تغير المناخ. وبرنامج *مسرِّعات الأسواق من أجل البناء الأخضر* هو أول شراكة مع المملكة المتحدة تجمع بين الخدمات الاستشارية والتمويل المختلط لحفز تشييد مبان خضراء معتمدة في بلدان الأسواق الصاعدة. وتلقت *الشراكة الاستشارية الجديدة بشأن الأنشطة المناخية* دعما من هولندا للتركيز على العمل الاستشاري الذي يسرع وتيرة تحول الأسواق نحو الأنشطة الاقتصادية منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتلقى *برنامج المدن المستدامة* دعما إضافيا من سويسرا لمساعدة المدن في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا.

وتشمل البرامج الأخرى التي تتصدي لتغير المناخ وتلقت دعما جديدا من شركائنا كلا من: برنامج *التوسع في الحصول على الطاقة في البلدان النامية*، بدعم من مؤسسة إيكيا؛ *وبرنامج الشراكة لمواجهة تغير المناخ وبرنامج المدن في شرق أوروبا وآسيا الوسطى*، وكلاهما تدعمه النمسا؛ وبرنامج *تحويل أسواق المباني الخضراء* في نيجيريا، وبرنامج *مدينة الدار البيضاء*، وكلاهما تدعمه اليابان؛ *وبرنامج الحصول على الطاقة النظيفة*، بدعم من إيطاليا؛ *وصندوق المشاركة في تحمل المخاطر في المحيط الهادئ*، بدعم من نيوزيلندا؛ *وبرنامج مساندة كفاءة استخدام الطاقة في أوكرانيا*، بدعم من المفوضية الأوروبية وألمانيا؛ *وبرنامج التمويل المختلط بين فنلندا والمؤسسة من أجل المناخ*.

العمل مع المؤسسات الدولية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع المؤسسات الدولية الرئيسية لتدعيم دور القطاع الخاص في مجال التمويل الإنمائي. ومن بين هذه المؤسسات: الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي.

وقامت المؤسسة ببناء شراكات قوية مع هذه المؤسسات، فضلا عن تبادل الدروس المستفادة من أكثر من ستة عقود من الخبرة في بلدان الأسواق الصاعدة. كما حددت ملامح الأجندة العالمية بشأن حلول القطاع الخاص لتعزيز الأثر الإنمائي، وعملت مع الجهات المتعاملة معها على مواءمة نماذج عملها مع الفرص الجديدة التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة في الأسواق. ويساعد هذا التعاون على تعزيز الدور المتزايد للقطاع الخاص في تحقيق الأثر الإنمائي.

وانطلاقا من روح الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة - الذي يدعو إلى تقوية الشراكات العالمية لدعم الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها، عززت المؤسسة شراكتها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السنة المالية 2019. وتشمل هذه الشراكة تبادل إستراتيجيات الاستثمار القُطرية، والمشورة، والتشاور بشأن المنتجات والأدوات المالية الجديدة، والأنشطة الاستشارية والاستثمارية المشتركة المحتملة.

تتعاون المؤسسة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال منتدى رؤساء هذه البنوك، حيث يناقش جهاز إدارة المؤسسة بشكل منتظم القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية لمنظومة بنوك التنمية متعددة الأطراف. وتتضمن أبرز الإنجازات مواءمة الأسلوب المستخدم في تحديد وقياس عملية تعبئة التمويل من القطاع الخاص، والتمويل المناخي، والتمويل الميسر المختلط، والمزايا والآثار الإضافية في عمليات القطاع الخاص. وتقود المؤسسة جهدا لزيادة التعاون مع مؤسسات تمويل إنمائي أخرى في بلدان تحظى بأهمية إستراتيجية بغرض زيادة مستوى الكفاءة والتأثير الجماعي.

علاوة على ذلك، عملت المؤسسة مع عدد من بنوك التنمية متعددة الأطراف لإصدار تقرير مشترك عن تعبئة التمويل الخاص من جانب هذه البنوك ومؤسسات التمويل الإنمائي، مستخدمة في ذلك إطار ومنهجية قياس مشتركين. ووجد التقرير، الذي صدر في يونيو/حزيران 2018، أن بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي قد عبأت أكثر من 160 مليار دولار من مستثمرين من القطاع الخاص في عام 2017. وتضمن ذلك الموارد التمويلية التي عبأتها مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية. وتواصل المؤسسة رئاسة عمل بنوك التنمية متعددة الأطراف/مؤسسات التمويل الإنمائي بشأن التمويل الميسر المختلط، مما أدى إلى اعتماد المبادئ المعززة لمؤسسات التمويل الإنمائي بخصوص التمويل الميسر المختلط لمشروعات القطاع الخاص.

تعهدات شركاء التنمية

التعهدات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

موجز	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
الحكومات	290.11	192.01
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	95.12	76.34
مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	5.00	0.00
المجموع	**390.23**	**268.35**

الحكومات	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
أستراليا	2.75	3.05
النمسا	3.15	8.19
كندا	2.66	3.78
الدانمرك	10.31	5.02
فنلندا	1.77	0.00
فرنسا	2.29	0.00
ألمانيا	16.02	23.24
آيرلندا	1.04	1.08
إسرائيل	0.00	0.80
إيطاليا	9.00	0.00
اليابان	8.26	6.25
جمهورية كوريا	0.00	9.00
لكسمبرغ	1.39	9.28
هولندا	84.01	4.91
نيوزيلندا	6.57	1.24
النرويج	15.09	13.72
السويد	21.68	7.12
سويسرا	16.51	24.89
المملكة المتحدة	76.60	70.43
الولايات المتحدة	11.02	0.00
المجموع	**290.11**	**192.01**

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	2.20	0.25
المفوضية الأوروبية	73.07	50.54
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.35	0.00
الفريق المعني بتنمية الهياكل الأساسية للقطاع الخاص	19.50	0.00
شركة تريد مارك إيست أفريكا (TMEA)	0.00	0.35
مبادرة تمويل رائدات الأعمال	0.00	25.20
المجموع	**95.12**	**76.34**

مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
مؤسسة إيكيا ستيتشن (Stichting IKEA Foundation)	5.00	0.00
المجموع	**5.00**	**0.00**

التعهدات المالية المقدمة إلى مبادرات المؤسسة للتمويل المختلط (بما يعادل ملايين الدولارات)

شركاء التنمية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
كندا	0.00	310.54
فنلندا	0.00	134.31
مؤسسة غيتس	5.00	0.00
نيوزيلندا	2.50	0.00
هولندا	11.60	0.00
المملكة المتحدة	102.51	0.00
مبادرة تمويل رائدات الأعمال	0.00	24.20
المجموع	**121.61**	**469.06**

إدارة المحافظ

يأتي بناء محفظة تحقق نتائج مالية وأثرا إنمائيا قويا وإدارتها على نحو فاعل واستباقي في صميم نهج المؤسسة لإدارة محافظ الاستثمار. وتحقق المؤسسة ذلك من خلال الجمع بين حضورها القوي على أرض الواقع وخبرتها القطاعية العميقة. ويُمكّنها ذلك من البقاء بالقرب من الجهات المتعاملة معها والأسواق، ورصد الاتجاهات السائدة وتوقع الآثار على تلك الجهات.

تراجع لجنة محافظ استثمارات المؤسسة – وهي إحدى اللجان التابعة لجهاز إدارة المؤسسة - بانتظام كامل محفظة استثماراتها البالغة حوالي 58.8 مليار دولار المقدمة لحسابها الخاص، وتلقي نظرة فاحصة على الاتجاهات العامة، وكذلك على بعض المشروعات المنفردة. وتكمل هذه المراجعة مناقشاتٌ شهرية متعمقة حول إجمالي استثماراتها في القطاعات والبلدان الرئيسية المتعاملة مع المؤسسة. ويتم رفع مراجعات ربع سنوية لنتائج محفظة استثمارات المؤسسة إلى مجلس المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى تحليل متعمق بنهاية كل سنة مالية. وتكمل فرق محافظ الاستثمار بالمؤسسة، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، المراجعات الشاملة بإجراء تقييمات ربع سنوية للأصول المختلفة كل على حدة، لكل من استثمارات الديون والاستثمارات في أسهم رأس المال.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج المؤسسة بين تحليل أداء محفظة مشروعاتها مع خبرتها القطاعية ومعلومات الأسواق المحلية من جهة، وبين توقعاتها للاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة لعمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات تَحَمّل منتظمة (stress tests) لتقييم أداء المحفظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة، ولتحديد المخاطر والتصدي لها.

وعلى مستوى المشروعات، تراقب فرق المؤسسة متعددة التخصصات، التي تضم أخصائيي استثمار وأخصائيين قطاعيين، عن كثب أداء الاستثمار ومدى التقيد باتفاقيات الاستثمار. وتقوم المؤسسة بذلك من خلال إجراء زيارات ميدانية لتقييم تنفيذ المشروعات، ومن خلال التفاعل النشط والفاعل مع الجهات الراعية والمسؤولين الحكوميين حسب الاقتضاء لتحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر، ووضع حلول مناسبة. وتراقب المؤسسة أيضا الأداء البيئي والاجتماعي للمتعاملين معها على نحو قائم على تحليل المخاطر، وتقيس أداءهم المالي ونتائجهم الإنمائية.

وعقب النمو القوي الذي سجلته محفظة استثماراتها في أسهم رأس المال في السنوات العشر الأخيرة، طبقت المؤسسة تغييرات واسعة في نهجها للاستثمار في أسهم رأس المال، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو أكثر اعتدالا، وزيادة درجة الانتقائية في المدى القريب. وبموازاة ذلك، قامت المؤسسة على نحو فاعل واستباقي بتقييم محفظة استثماراتها في أسهم رأس المال بغرض تحديد الأصول الجاهزة للتخارج منها وتصفيتها، بعد أن يكون دورها الإنمائي قد أُنجز. وتستند عملية إعادة موازنة محفظة الاستثمارات في أسهم رأس المال هذه إلى تحليلات تأخذ في الحسبان ظروف الأسواق والفرص المتاحة والعوائد المتوقعة والمخاطر - ويتم تعديلها دوريا حسب الاقتضاء. وتهدف التغييرات إلى ضمان اتساق محفظة المؤسسة مع أولوياتها الإستراتيجية.

من المتوقع أن يلعب رؤساء قطاعات الصناعات العالمية لاستثمارات أسهم رأس المال المعينون حديثا بالمؤسسة دورا حيويا في الإشراف المركزي على مراكز استثمارات أسهم رأس المال الأكبر حجما والأكثر تعقيدا بالمؤسسة وإدارتها في مختلف مراحل دورة الاستثمار. وفي حين تعدل المؤسسة إجراءاتها حول هذا الهيكل الجديد، فإنها تشعر بالارتياح من جراء التحسينات المطردة في أداء محفظتها على مدار العامين الماضيين.

وبالنسبة للمشروعات التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة الإجراءات التصحيحية الملائمة الواجب اتخاذها، وتسعى المؤسسة إلى مواصلة عمل هذه المشروعات كي تتمكن من تحقيق الأثر الإنمائي الذي كانت تنشده أساسا، وتتفاوض مع جميع الدائنين والمساهمين للتوصل إلى اتفاقات للمشاركة في تحمل أعباء إعادة الهيكلة. وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين المشاركين في عملياتها علما بتطورات المشروعات، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم، حسب الاقتضاء.

وتعتمد إدارة المحافظ النشطة على الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لتوجيه قرارات الأعمال التجارية. وتواصل المؤسسة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغرض تحسين دعم إدارة محفظة استثماراتها. وقد قامت المؤسسة أيضا بتقوية هيكل دعم محفظة استثماراتها من خلال إنشاء وحدة لدعم العمليات المؤسسية، وتوسيعها مع مرور الوقت لتشمل فرق القطاعات والمناطق.

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في منشآت الأعمال

تقدم مؤسسة التمويل الدولية استثمارات طويلة الأجل للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويتضمن ذلك توسيع حدود الاستثمار إلى الأسواق الأكثر صعوبة. وتتعرض المؤسسة نفسها نتيجة لذلك لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية. وتعد عملية الرصد النشطة والإدارة السديدة للمخاطر المستجدة عنصرا حيويا للوفاء برسالة المؤسسة.

يهدف إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر منشآت الأعمال إلى تفعيل الإدارة الحصيفة للآثار المالية والآثار التي تمس سمعة المؤسسة والتي تنشأ عن أنشطة أعمالها. وفي هذا السياق، تهدف الجهود التي تبذلها المؤسسة لإدارة المخاطر - على وجه التحديد - إلى المساعدة على تحقيق الاتساق بين أداء المؤسسة وتوجهها الإستراتيجي.

وقد وضعت المؤسسة بيانات لمدى تقبل المخاطر تحدد مدى استعدادها ورغبتها في تحمل المخاطر في سياق الوفاء بأهدافها الإنمائية. وتعكس هذه البيانات قيمها الأساسية الخاصة بتعظيم أثرها الإنمائي، والحفاظ على استدامتها المالية، وحماية اسمها التجاري.

الخزانة

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، وضمان توفر سيولة كافية للحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار متخصصة لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. علما بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

وقد ساير برنامج التمويل التابع للمؤسسة أنشطة الاستثمار في السنة المالية 2019، حيث بلغ مجموع الاقتراضات الجديدة الأساسية وقصيرة الأجل ما يعادل نحو 11.2 مليار دولار.

إجمالي الاقتراض في السنة المالية 2019

العملة		المبلغ (بما يعادل الدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	USD	3,324,159,146	%29.7
دولار أسترالي	AUD	1,225,660,000	%10.9
ين ياباني	JPY	452,014,430	%4.0
روبل روسي	RUB	254,930,936	%2.3
ريال برازيلي	BRL	383,323,910	%3.4
ليرة تركية	TRY	648,046,452	%5.8
روبية هندية	INR	99,991,290	%0.9
أخرى		4,808,566,197	%42.9
المجموع		**11,196,692,361**	**%100.0**

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/ حزيران 2019، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 39.7 مليار دولار مقابل 38.9 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي، الذي يُستخدم لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غيره أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بغرض ضمان توافر موارد كافية للوفاء بالارتباطات، حتى في أوقات الضغوط التي تتعرض لها الأسواق. وتحتفظ المؤسسة بأصول سائلة في شكل أدوات تدر فائدة تُدار بنشاط مقابل معايير مرجعية محددة.

ويتحدد مستوى الأصول السائلة بما يضمن توافر موارد كافية لدى المؤسسة للوفاء بمتطلبات التدفقات النقدية لكل من أفق تخطيط طبيعي وفترة التعرض لضغوط في الأسواق. وتستخدم المؤسسة كذلك نسب تغطية السيولة لتقييم احتياجات السيولة لديها.

إدارة مخاطر الخزانة

تدير مؤسسة التمويل الدولية مخاطر الخزانة من خلال إطار من مستويين للمخاطر: (1) إطار شامل للسياسات و (2) حد صارم لرأس المال الاقتصادي لأنشطة الخزانة. ويرتكز إطار السياسات على أربعة مبادئ:

(1) الاستثمار في أصول عالية الجودة
(2) التنويع عبر حجم مركز التداول / حدود التركز
(3) فرض حدود صارمة على مخاطر السوق (مخاطر فروق العائد، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي)
(4) الرقابة الفاعلة على المحافظ

واتساقا مع التغييرات التي تطرأ على الأسواق المالية العالمية، عززت المؤسسة إطارها الخاص بسياسات الخزانة في السنة المالية 2019.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دورا حيويا في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأجل في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية وإقراضها في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وتؤدي قوتها المالية إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، مما يمكنها من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للجهات المتعاملة معها.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني الممتاز AAA التي حافظت عليها منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيّم المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح لها وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى.

واتساقا مع ممارسات العمل والقواعد التنظيمية السائدة، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بحساب رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر التالية:

- *مخاطر الائتمان*: احتمال الخسارة نتيجة لتعثر الجهة المتعاملة معها وتخلفها عن السداد أو تخفيض درجة تصنيفها
- *مخاطر الأسواق*: احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات السوقية (مثلا، أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسهم رأس المال، أو أسعار السلع الأولية)
- *مخاطر التشغيل*: احتمال الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو محفظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وفي يونيو/حزيران 2019، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 27.8 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 21.8 مليار دولار.

نهج المؤسسة إزاء الاستدامة

تشكل الاستدامة مكونا بالغ الأهمية في تحقيق الأثر الإنمائي الجيد، وهي أيضا مفتاح تعزيز النواتج لكافة الأطراف المعنية - بما في ذلك عملاء أي شركة والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها - وعنصر بالغ الأهمية في نجاح عمل الشركات.

تظهر بحوث مؤسسة التمويل الدولية أن أداء الشركات يكون أفضل من الناحية المالية عندما يتسم أداؤها البيئي والاجتماعي وأداء حوكمتها بالقوة. ويعتقد نحو 90% من الجهات المتعاملة مع المؤسسة أن عمل المؤسسة عنصر أساسي في مساعدتها على بلوغ أهدافها التجارية طويلة الأجل، وتحسين علاقاتها مع أصحاب المصلحة المباشرة والمجتمعات المحلية، وتعزيز قيمة اسمها التجاري وشهرتها. ويهدف إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة إلى مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحقيق تلك الأهداف.

تطلب المؤسسة من المتعاملين معها فهم طبيعة المخاطر التي يواجهونها والتعامل معها، وكذلك المخاطر التي يشكلها عملهم على البيئة والمجتمعات المحلية المحيطة بهم. وتدخل المؤسسة في شراكات مع الصناعات وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين لإيجاد حلول مبتكرة لإتاحة الفرص لاستثمارات القطاع الخاص المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا – التي تسهم بدورها في خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع. وقد يتضمن ذلك الاستفادة من قدرات مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، التي تتجاوز مسؤولية شركة واحدة أو قدرتها على حلها بمفردها.

وفي جميع قرارات الاستثمار، تولي المؤسسة تركيزا واهتماما للمخاطر البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة على النحو نفسه الذي تتعامل به مع المخاطر الائتمانية والمالية. ويمكنها ذلك من تقبل المخاطر المحسوبة لتحقيق الأثر الإنمائي والاستدامة المالية.

إطار الاستدامة بالمؤسسة

يجسد إطار الاستدامة الالتزام الإستراتيجي لمؤسسة التمويل الدولية بالتنمية المستدامة، وهو جزء لا يتجزأ من نهجها في إدارة المخاطر. ويتألف إطار الاستدامة من: السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية، ومعايير الأداء، وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات.

السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية

تصف السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية التزام المؤسسة بإجراءات الفحص البيئي والاجتماعي الشامل، وتصنيف المتعاملين معها ومتابعتهم. وينطوي نهج المؤسسة بشأن العناية الواجبة على تحديد أية ثغرات بين ممارسات المتعاملين معها ومعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة، وذلك بغرض الاتفاق على خطة عمل من شأنها في حال نجحت الجهة المتعاملة معها في تنفيذها، أن تجعل عملياتها تدريجيا متماشية مع الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة. وفي حين لا يمكن للمؤسسة ضمان النواتج المتحققة، فإنها تتابع تقدم الجهات المتعاملة معها وأداءها طوال حياة استثمار المؤسسة، وتقدم المساندة حيثما يمكنها ذلك، وتستخدم نفوذها التعاقدي حسب الاقتضاء.

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم إطار الاستدامة بالمؤسسة معايير أدائها التي تصف كيف تطلب من الجهات المتعاملة معها تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لمزاولة الأعمال بأسلوب مستدام. وتساعد هذه المعايير، والمجموعة العريضة من الإرشادات والمبادئ التوجيهية التي تساندها، الجهات المتعاملة مع المؤسسة في استنباط حلول تصب في مصلحة كل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

وقد أصبحت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة، حيث اعتمدت 97 مؤسسة مالية في 37 بلدا مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تستند إلى معايير الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب العديد من المؤسسات المالية، بما في ذلك بنوك التنمية ووكالات

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

1

تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها

2

العمالة وظروف العمل

3

كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث

4

صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

ائتمان الصادرات، من المتعاملين معها الالتزام بمعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة. وتقوم المؤسسة أيضا بدور السكرتارية للشبكة المصرفية المستدامة، وهي مجموعة عالمية من الجهات التنظيمية والرابطات المصرفية لتبادل المعرفة، وذلك للمساعدة على إعداد الإرشادات وبناء القدرات للبنوك لدمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

سياسة إتاحة الحصول على المعلومات

تعيد سياسة إتاحة الحصول على المعلومات التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية تأكيد المؤسسة والتزامها بتعزيز الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها، وتحسين الفاعلية الإنمائية لعملياتها، وتشجيع الحوكمة الرشيدة. فالانفتاح يشجع العمل مع أصحاب المصلحة المباشرة وهو ما يؤدي بالتالي إلى تحسين تصميم وتنفيذ المشروعات والسياسات، كما يدعم نواتج عملية التنمية. وتساند المؤسسة العديد من مبادرات الشفافية التي تشجع الاستثمارات وممارسات الإبلاغ المسؤولة فيما بين مؤسسات القطاع الخاص، وأوساط المؤسسات المالية الدولية، وأوساط مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشمل هذه المؤسسات: مبادرة شفافية المعونة الدولية، ومبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادرة الإبلاغ العالمية. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/projects.

الحوكمة المتكاملة

تحتل حوكمة الشركات أولوية قصوى في عملية اتخاذ القرار لدى أي مستثمر – وكذلك على نحو متزايد طريقة أداء الشركات على مجموعة متنوعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية. وينظر المستثمرون إلى تصدي إدارة مؤسسات الأعمال للقضايا البيئية والاجتماعية باعتبارها اختبارا لكيف ستتعامل مع جميع التحديات الإستراتيجية والتشغيلية. ولذلك، من الضروري تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة على نحو متكامل.

في عام 2018، قامت المؤسسة بتحديث معلومات منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات لتشمل اعتبارات أساسية لحوكمة الشركات، ودمج القضايا البيئية والاجتماعية بما يتسق مع سياسة المؤسسة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

وتضم منهجية حوكمة الشركات تقييم المعايير الأساسية الستة لحوكمة الشركات، وهي: الالتزام بتحسين ممارسات حوكمة الشركات، وهيكل مجلس الإدارة وأداؤه لوظيفته، والبيئة الحاكمة، والإفصاح عن المعلومات والشفافية، والتعامل مع المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وإدارة مشاركة أصحاب المصلحة. وهي متاحة لستة أشكال من الشركات: الشركات المساهمة، والشركات العائلية أو الشركات التي يملكها مؤسسوها، والشركات المملوكة للدولة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية، وصناديق الاستثمار.

وحتى يونيو/حزيران 2019، بلغ عدد من تبنى هذه المنهجية المحدثة 35 بنكا إنمائيا وقعت على إطار تطوير حوكمة الشركات، مما أوجد منصة مشتركة لتقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في الشركات المستفيدة من الاستثمارات.

وقد توسعت المؤسسة في أدلتها التوجيهية للإفصاح والشفافية والإرشادات هذا العام. ويساعد ذلك الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة على إعداد تقارير سنوية شاملة ومتطورة تتناسب مع حجمها وتعقيداتها التنظيمية، وتكييفها بما يتناسب مع سياق عملها. ويتمثل الهدف منها في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

إن تطبيق النهج المتكامل للمؤسسة على حوكمة الشركات يتجاوز الشركات التي تستثمر فيها، وتستخدمه كذلك في عملها الاستشاري مع الهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية - لمساعدتها على تطبيق معايير أعلى للإفصاح عن المعلومات في عمليات قيد الشركات، ومتطلبات الإبلاغ ورفع التقارير، والتزامات الإفصاح الأخرى.

5

الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسرية

6

حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

7

الشعوب الأصلية

8

التراث الثقافي

المسؤولية المؤسسية

ستواصل مؤسسة التمويل الدولية اعتبار الاستدامة جزءا لا يتجزأ من عملياتها الداخلية. وهي تخضع للمساءلة بموجب المعايير البيئية والاجتماعية نفسها التي تطالب الجهات المتعاملة معها بتطبيقها. وهذا الالتزام يربط رسالة المؤسسة بالطريقة التي تدير بها أعمالها.

جهاز موظفي المؤسسة

موظفو المؤسسة هم أكثر أصولها أهمية، حيث يقدمون حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المتعاملة معها. وتُعد معارف موظفيها ومهاراتهم وتنوعهم ودوافعهم جزءاً أساسيا من ميزتها النسبية.

المؤشر	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	3,744	3,921	3,860
موظفو المؤسسة خارج الولايات المتحدة (%)	%53.8	%54.9	%55.9
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون)	1,085	1,092	1,018
مؤشر مشاركة الموظفين (%)	%67	%75	%75
التنوع			
المديرات (المستهدف 50%)	%39.2	%39.5	%35.5
مديرون من بلدان المجموعة الثانية (المستهدف 50%)	%41.0	%40.5	%38.9
نساء في الدرجة الوظيفية المهنية المتخصصة GF فأعلى (المستهدف 50%)	%47.8	%46.7	%46.2
مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (المستهدف 12.5%)	%13.5	%11.2	%10.9

ملاحظة: GF+ = الدرجة الوظيفية GF أو أعلى تشير إلى رواتب الدرجة الوظيفية GF أو أعلى – مثلا الوظائف المتخصصة، ويشمل المديرون المديرين العامين، ونواب الرئيس، والمسؤول التنفيذي الأول.

أين تعمل المؤسسة

الموظفون في جميع الدرجات الوظيفية		
الولايات المتحدة	1,730	%46
بلدان أخرى	2,014	%54
المجموع	**3,744**	

المنشأ الوطني

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق		كوادر الإدارة	
بلدان المجموعة الأولى[1]	1,001	%41	128	%59
بلدان المجموعة الثانية[2]	1,451	%59	89	%41
المجموع	**2,452**		**217**	

1. موظفون كانوا يحملون جنسيات بلدان عرفت نفسها على أنها مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية وقت الانضمام إلى مجموعة البنك الدولي.
2. موظفون من جميع الجنسيات الأخرى.

نوع الجنس

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق		كوادر الإدارة	
إناث	1,171	%48	85	%39
ذكور	1,281	%52	132	%61
المجموع	**2,452**		**217**	

تعزيز التنوع والشمول:

تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها في جميع أنحاء العالم. ويتجلى هذا الانتشار الواسع في موظفيها الذين يمثلون 151 جنسية ويعملون من 93 بلداً. ويشكل امتلاك المؤسسة لقوة عمل متنوعة تتمتع بمهارات حيوية ووجهات نظر متنوعة عنصرا أساسيا في نجاحها في تنفيذ جدول أعمالها الإستراتيجي.

تلتزم المؤسسة بما هو أكثر من التنوع المتأصل لديها باعتبارها مؤسسة دولية. وهذا العام، جددت المؤسسة أهدافها في اتفاق التنوع والشمول – الذي يلزمها بتحقيق أهداف قابلة للقياس في مجالي التنوع والشمول على مستوى المؤسسة ووحدات نواب الرئيس – بعد انتهاء فترة اتفاق عام 2014. وفي هذا السياق، أعادت المؤسسة معايرة خط الأساس الخاص بها، وهو ما يظهر في التقدم المحرز، وحددت أهدافا على أساس الفجوات المتبقية.

ونفذت المؤسسة جهود توظيف موجهة وأقامت شراكات إستراتيجية على مستوى العالم في السنة المالية 2019، وتجاوزت نسبة 12.5% المستهدفة في تعيين موظفين على الدرجة الوظيفية GF فأعلى من أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي.

إثراء تطوير مهارات الموظفين:

توفر قيادة المؤسسة وجهاز إدارتها برامج لتطوير القدرات القيادية في مختلف إداراتها، وأضافت برنامجين جديدين في العامين الماضيين، هما: الرعاية والتوجيه العكسي. ويركز الاثنان على تنوع التمثيل في إجراءات الاختيار، ويظهران حاليا تحقيق نتائج إيجابية.

يبني برنامج الرعاية (Sponsorship) بالمؤسسة معينا من القادة المتنوعين من خلال إتاحة علاقات عمل تقوم على أساس الرعاية وتقديم المشورة بين أفضل المواهب وأرفع الكفاءات ونواب الرئيس (يتم اختيارهم من خلال عملية مراجعة). ويتيح هذا البرنامج التعرف على أساليب التفكير الإستراتيجي من خلال التعلّم بملازمة الموظفين المتمرسين، وفرص التعاون المشترك، والتواصل مع شبكات مهنية ثرية. وقد أُتيحت فرص لمعظم المشاركين في الدفعة الثانية، الذين أتموا البرنامج في السنة المالية 2019، للعمل في مشروعات متعددة المهام أو مشروعات مؤسسية. وحتى يونيو/حزيران 2019، كان 16 من المشاركين - أو نصف المجموعة - قد تقدموا وظيفيا ليتولوا مسؤوليات أعلى.

أما برنامج التوجيه العكسي (Reverse Mentorship) بالمؤسسة فبدأ في يونيو/حزيران 2018، وهو يجمع بين الموظفين المبتدئين - معظمهم من جيل الألفية - وموظفين يشغلون مناصب إدارية وغير إدارية من المستوى المتوسط بحيث يعمل الموظفون المبتدئون كموجهين. ويذكي هذا البرنامج روح الابتكار من خلال زيادة التعاون فيما بين التخصصات الوظيفية، ودمج الشباب في المؤسسة. وتشير نتائج المسوح الاستقصائية إلى زيادة الشعور بالاندماج فيما بين 20 ثنائيا من الموجهين ومتلقي التوجيه في الدفعة الأولى.

مكاتب المؤسسة

يمثل الحد من التأثير الذي تحدثه المؤسسة على البيئة أولوية بالنسبة لها. وحققت المؤسسة تعادل الأثر الكربوني (carbon neutral) في جميع عملياتها التجارية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك سفريات موظفيها جوا لأغراض العمل. وتقوم المؤسسة بتصميم وإدارة المباني التابعة لها بطريقة مستدامة، واستعواض الانبعاثات التي لا يمكن التخلص منها. يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الموقع: www.ifc.org/corporateresponsibility.

رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

الإفصاح المالي المتصل بالمناخ

أصدرت المؤسسة أول إقرار إفصاح لها بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقريرها السنوي لعام 2018. ومنذ ذلك الحين، عملت المؤسسة على مواصلة وتقوية ممارسات تقييم مخاطرها المالية ذات الصلة بالمناخ وإدارتها والإبلاغ عنها. يمكن الاطلاع على إقرار الإفصاح الثاني هذا على شبكة الإنترنت مع روابط إلى جميع التقارير والمراجع ذات الصلة.

الحوكمة

يشرف المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية على أنشطتها ومخاطرها المناخية، ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي بشأن أداء عملها المناخي وتقييم المخاطر المناخية التي يشكلها. ويرفع رئيس مجموعة البنك الدولي تقاريره إلى مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة. وفي إطار الزيادة الرأسمالية التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة في عام 2018، قرر المجلس أن تلبي المؤسسة عددا من المتطلبات ذات الصلة بالمناخ، منها فحص جميع الاستثمارات لتحديد المخاطر المناخية، والتوسع في الارتباطات ذات الصلة بالمناخ. وتضم المؤسسة إدارة مخصَّصة للعمل المناخي تساند فرق الاستثمار للتخفيف من المخاطر من خلال تسعير انبعاثات الكربون وتوفير الأدوات اللازمة لتقييم المخاطر المادية. وتساعد هذه الإدارة أيضا على تحديد فرص الاستثمار منخفضة الانبعاثات الكربونية بتوفير المساعدة من الخبراء المعنيين والمقاييس والأدوات المالية والإستراتيجيات في هذا القطاع. وترفع إدارة العمل المناخي بانتظام تقارير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المناخية للمؤسسة إلى كل من مجلس المديرين التنفيذيين وفريق الإدارة. كما تقدم مجموعة البنك الدولي تقريرا سنويا إلى المجلس بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المناخية، وكان أحدث تقرير سنوي رفعته المجموعة إلى المجلس في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

تواصل شبكة داعمي العمل المناخي التابعة للمؤسسة دمج أنشطة العمل المناخي في كافة وحدات المؤسسة. وتتألف هذه الشبكة من موظفين رفيعي المستوى في كل قطاع وصناعة وإدارة إقليمية. ويتبع داعمو العمل المناخي مديري إدارتهم ومدير إدارة أنشطة العمل المناخي. وهذا العام، توسعت الشبكة لتضم محاميا أول بهدف زيادة الوعي والمعرفة بالدعاوى القضائية حول التغير المناخي.

والمؤسسة عضو بالعديد من مبادرات القيادة المؤسسية ذات الصلة بالمناخ، مثل تحالف قادة العمل المناخي من المديرين التنفيذيين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومبادئ الاستثمار المسؤول، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (التي تدعمها المؤسسة)، وقمة الكوكب الواحد، ومعمل الكوكب الواحد، والشراكة العالمية للسندات الخضراء، وتحالف قيادة تسعير الكربون، وميثاق صناعة الأزياء المعني بمكافحة تغير المناخ (الذي تدعمه المؤسسة).

الإستراتيجية

تعد خطة العمل المناخية التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية جزءا من خطة العمل للتصدي لتغير المناخ للسنوات 2016 - 2020، وتواصل البناء على خطة التنفيذ المناخية التي تعتمدها المشار إليها في إقرارها للإفصاح للسنة المالية 2018. وتتسق ارتباطات المؤسسة في مجال الأنشطة المناخية مع الأهداف المناخية التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي للسنوات 2021 - 2025. وتواصل المؤسسة التركيز على خمسة مجالات استثمار إستراتيجية، هي: الطاقة النظيفة، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ، والمباني الخضراء، والمدن المتكيِّفة مع تقلُّبات المناخ، والتمويل الأخضر. وفيما يلي عرض للتقدم المحرز في تنفيذ هذه الإستراتيجية.

زيادة نسبة استثمارات المؤسسة في العمل المناخي: في السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة ذات الصلة بالمناخ 2.6 مليار دولار، أو 29% من استثماراتها الجديدة (انظر الجدول 1). وقد وضعت المؤسسة أهدافا جديدة على النحو المبين في قسم الأهداف والمقاييس (انظر الصفحة 105).

فتح أسواق جديدة لإتاحة فرص استثمار جديدة: تنوعت أنشطة العمل المناخي للمؤسسة بمرور الوقت. فقبل ما يزيد قليلا على 10 سنوات، شكلت استثمارات المؤسسة في مجال الطاقة المتجددة حوالي 40% من أنشطة العمل المناخي السنوية للمؤسسة. واليوم، مازال عمل المؤسسة في مجال الطاقة المتجددة قويا عند مستوى 2.4 مليار دولار في السنة المالية 2019 من استثماراتها لحسابها الخاص ورأس المال الذي تمت تعبئته، ولديها أنشطة إضافية في مجال المباني الخضراء (761 مليون دولار)، والصناعات التحويلية (380 مليون دولار)، والصناعات الزراعية المراعية للظروف المناخية (162 مليون دولار)، والاستثمارات المناخية من خلال المؤسسات المالية (1.98 مليار دولار). وتستهدف المؤسسة فرص الأعمال الجديدة المتاحة في مجالات تخزين الطاقة، ولوجستيات النقل، والطاقة المتجددة الموزَّعة، وتوليد الطاقة الريحية البحرية.

حفز الاستثمارات الخارجية: تُدخِل المؤسسة الشركاء في استثماراتها في المشروعات ذات الصلة بالمناخ، حيث تحد تعبئة رأس المال الخارجي من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة في الأجل القريب، وتبني أسواقا أكثر قوة في الأجل الطويل. وفي السنة المالية 2019، قامت المؤسسة بتعبئة 3.2 مليار دولار من الاستثمارات المناخية المباشرة من خلال قروض مشتركة وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنصات تجتذب رؤوس الأموال الخارجية. وتعمل المؤسسة أيضا مع واضعي السياسات بشأن تهيئة الظروف الملائمة، مما يقلل من المخاطر في القطاعات الجديدة والناشئة.

الجدول 1: ارتباطات الاستثمار في العمل المناخي: اتجاه لمدة خمس سنوات

إجمالي ارتباطات الاستثمار في العمل المناخي (بملايين الدولارات)	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	السنة المالية 2015	السنة المالية 2014
تمويل طويل الأجل من الحساب الخاص بالمؤسسة	2,603	3,910	3,001	1,986	2,349	1,915
تمويل تمت تعبئته مباشرة	3,172	4,542	1,775	1,218	2,122	1,260
إجمالي ارتباطات الاستثمار في العمل المناخي	**5,775**	**8,452**	**4,776**	**3,204**	**4,471**	**3,175**

إدارة المخاطر

في السنة المالية 2019، وسعت المؤسسة من إدارة مخاطرها المناخية القائمة لكل من المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية.

المخاطر المادية: تستكمل المؤسسة برنامجها التجريبي لفحص المخاطر في مجالات الموانئ والمجاري المائية والمطارات والطرق والتأمين والحراجة ولباب الورق والورق،[1] وستقوم بتقييم هذا البرنامج في أوائل السنة المالية 2020.

المخاطر الانتقالية: تستخدم المؤسسة تسعير الكربون لمعالجة المخاطر الانتقالية وتفادي الأصول المقيدة (stranded assets). ومنذ مايو/أيار 2018، أدرجت المؤسسة سعرا للكربون في التحليل الاقتصادي لمعاملات تمويل المشروعات التي تزيد انبعاثاتها السنوية التقديرية على 25 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في قطاعات الأسمنت والكيماويات وتوليد الكهرباء الحرارية. وهذه المشروعات هي الأكثر كثافة في انبعاثات غازات الدفيئة، ومسؤولة عن أكثر من نصف غازات الدفيئة الناتجة عن استثمارات المؤسسة. وبالنسبة لهذه الاستثمارات، تدرج المؤسسة في أوراق المجلس تأثير سعر الكربون على الأداء الاقتصادي لمشروعاتها. وفي السنة المالية 2019، بدأت المؤسسة في تنفيذ برنامج تجريبي جديد لتسعير الكربون للمشروعات في جميع القطاعات الحقيقية – لكل من تمويل المشروعات والتمويل المؤسسي التي لها استخدامات معروفة للإيرادات – وتزيد انبعاثاتها السنوية التقديرية على 25 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وسيخضع هذا البرنامج التجريبي للتقييم في أوائل السنة المالية 2020.

وفي إطار جهودها لمعالجة المخاطر المناخية وتقليل استثماراتها غير المباشرة في المشروعات ذات الصلة بالفحم إلى أدنى حد، فإن المؤسسة لن تقدم قروضا جديدة للمؤسسات المالية للأنشطة ذات الصلة بالفحم. ولمواصلة خفض استثماراتها في قطاع الفحم، فإن المؤسسة لم تعد تقدم أية قروض ذات أغراض عامة للمؤسسات المالية. وستذهب القروض الموجهة إلى القطاعات الإستراتيجية الرئيسية، مثل مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومؤسسات الأعمال المملوكة للنساء، والمشروعات ذات الصلة بالمناخ، وتمويل الإسكان. وستفصح المؤسسة عن استخدام الإيرادات في نافذة معلومات المشروعات التابعة لها.

بالإضافة إلى ذلك، تجري المؤسسة تقييما للأثر الإنمائي لمشروعاتها- وتفصح عنه للمجلس، بما في ذلك آثارها على المناخ. وهي تستخدم لهذا الغرض نظام قياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM).

الأهداف والمقاييس

الأهداف: في السنة المالية 2019، شملت استثمارات المؤسسة في الأنشطة المناخية 29% من مجموع الارتباطات المقدمة، وتجاوز ذلك الهدف المؤسسي البالغ 28%. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلنت مجموعة البنك الدولي أن استثماراتها المناخية[2] ستشمل في المتوسط 35% من الاستثمارات المقدمة لحسابها الخاص خلال فترة السنوات المالية 2021- 2025، مما يسرّع تنفيذ الالتزام الذي قطعته العام الماضي على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتخطط مجموعة البنك أيضا لتعبئة ما لا يقل على 200 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وتترجم المؤسسة هدفها المؤسسي إلى فِرَق استثمار من خلال أهداف العمل المناخي للإدارات ومناطق العمل.

الإفصاح عن الاستثمار: تفيد مؤسسة التمويل الدولية عن ارتباطاتها المتصلة بتمويل الأنشطة المناخية في هذا التقرير السنوي (انظر الصفحة 104) *وفي التقرير المشترك بشأن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ لبنوك التنمية متعددة الأطراف*. وفي تقريرها السنوي المعنون أثر *السندات الخضراء*، تفيد المؤسسة كذلك عن الآثار البيئية للمشروعات التي تمولها عن طريق السندات الخضراء التي تصدرها.

الإفصاح عن الانبعاثات: تواصل مؤسسة التمويل الدولية الإبلاغ عن تحقيق تخفيضات في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة من استثماراتها من خلال هذا التقرير السنوي. وتفصح المؤسسة أيضا عن الانبعاثات على مستوى المشروع لمشروعاتها التي تزيد انبعاثاتها السنوية التقديرية على 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من خلال موجز *المراجعة البيئية والاجتماعية* المتاح للجمهور.

وقد حققت المؤسسة تعادل الأثر الكربوني في جميع عملياتها التجارية، بما في ذلك سفريات موظفيها لأغراض العمل (الفئات 1 و 2 من الانبعاثات) منذ السنة المالية 2009، وخفضت الأهداف السابقة استخدامات الطاقة في مقر المؤسسة بحوالي 18%. وفي السنة المالية 2019، حددت المؤسسة التزاما داخليا بخفض الانبعاثات الكربونية داخل جميع منشآتها ومكاتبها على مستوى العالم بحوالي 20% بحلول عام 2026 مقارنة بخط الأساس في عام 2016. ويمثل هذا الهدف مساهمة من المؤسسة في التزام مجموعة البنك الدولي بخفض الانبعاثات المتصلة بمنشآتها بحوالي 28% خلال الفترة نفسها.

نقطة ضوء قطاعية:

تهيئة الأسواق من أجل المباني الخضراء المعتمدة

حددت مؤسسة التمويل الدولية فرصة استثمارية تقدر بحوالي 25 تريليون دولار من أجل مشروعات المباني الخضراء في بلدان الأسواق الصاعدة بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، واتجاهات التوسع العمراني، واستخدام التكنولوجيات الحالية لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد. وللاستفادة من هذه الإمكانات، أنشأت المؤسسة برنامج التميُّز في التصميم من أجل زيادة مستوى الكفاءة (إيدج - EDGE) - وهو برنامج لاعتماد المباني الخضراء لأكثر من 150 بلدا.

يعرّف برنامج "إيدج" البناء الأخضر بأنه بناء يراعي البيئة في تصميمه ويقل استهلاكه للطاقة والمياه والطاقة الكامنة في المواد بنسبة 20% عن غيره. ويمكِّن تطبيق "إيدج" الإلكتروني مطوري العقارات من تحديد أكثر الحلول فاعلية من حيث التكلفة للتصميم الأخضر، كما تساعد المؤسسة وغيرها من البنوك على تحديد فرص الاستثمار في المباني الخضراء.

ويمكن البرنامج المؤسسة والبنوك الأخرى من الاستثمار في مبان أكثر كفاءة، ويساند المنتجات المالية الجديدة، كالرهون العقارية الخضراء، والسندات الخضراء، وتمويل البناء الأخضر. وخلال خمس سنوات فقط، ارتفعت استثمارات المؤسسة - لحسابها الخاص وكذلك من رأس المال المُعبَّأ - في المباني الخضراء من 160 مليون دولار إلى 761 مليون دولار في السنة المالية 2019، وكان أعلى مستوى قدره 1.37 مليار دولار في السنة المالية 2018.

1. تفحص الأداة التجريبية لفحص المخاطر التي تستخدمها مؤسسة التمويل الدولية المشروعات في مرحلة التقييم المسبق للتأكد من عدم وجود مخاطر مناخية مادية في الصناعات السبع التي تعمل فيها.

2. تحدد التعريفات والمقاييس التي تعتمدها المؤسسة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالمناخ المشروعات والقطاعات التي تُعد استثمارات مناخية؛ وتتسق هذه التعريفات مع تعريفات بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى.
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/climate+business/resources/ifc-climate-definition-metrics

تقرير التأكيد المحدود للمراجع المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

السيد الرئيس،

بناءً على طلبكم، أجرينا، نحن شركة إرنست ويونغ وشركاهم EY & Associés، تأكيدا محدودا (limited assurance) على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي "التقرير السنوي" للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وبيانات نوعية ("البيانات/القوائم"). واخترنا مؤشرات وبيانات أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، لإدراج مخاطر محتملة على سمعة المؤسسة، و/أو لتثمين إدارة مسؤولياتها المؤسسية وأدائها.

قمنا بمراجعة البيانات/القوائم المالية الواردة في جميع فصول هذا التقرير السنوي: "الاستثمار من أجل إحداث أثر إيجابي" (الصفحات 12 - 23 و 34 - 75)، و"استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال العام" (الصفحات 24 - 33، مع استبعاد "أبرز ملامح الأداء المالي للمؤسسة") و"نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية" (الصفحات 76 - 105)، مع التركيز بوجه خاص على الآثار (بما في ذلك نظام قياس ورصد الأثر المتوقع AIMM) والتمويل المناخي (بما في ذلك تقارير المؤسسة في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ).

تمت مراجعة المؤشرات التالية:

المجالات الجوهرية	المؤشرات
ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2019 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 29)	الارتباطات طويلة الأجل (بملايين الدولارات) وعدد المشروعات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي
درجات التقييم المسبق لإطار قياس ورصد الأثر المتوقع للمشروعات المرتبط بها في السنة المالية 2019 (الصفحتان 87-88)	درجات التقييم المسبق لإطار قياس ورصد الأثر المتوقع حسب الفئات والمناطق والصناعات
الاستثمار في العمل المناخي في السنة المالية 2019 (الصفحتان 104-105)	ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل لحسابها الخاص في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)

إن مؤسسة التمويل الدولية مسؤولة عن:

- إعداد هذه المؤشرات والبيانات/القوائم وفقاً لمعايير الإبلاغ السارية في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019 ("معايير الإبلاغ")، التي تتألف من تعليمات المؤسسة، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي للمؤسسة أو موقعها الإلكتروني؛
- عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياستها المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على موقعها الإلكتروني،[1] ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد وقابلية الفهم والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[2]

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في مدونة آداب السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب سلوك المحاسبين التي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

ونحن نطبق المعايير الدولية الخاصة بمراقبة الجودة ومن ثم نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة، ويشمل ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بمتطلبات الامتثال والمتطلبات الأخلاقية، والمعايير المهنية، والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

1. https://disclosures.ifc.org
2. معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000) من الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إجراء تأكيد محدود عن المؤشرات والبيانات/القوائم وإبداء الرأي بشأنها، وذلك على أساس الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. وقد أجرينا مهمة التأكيد المحدود هذه وفقاً للمعيار الدولي المعني بمهام التأكيد 3000 (ISAE 3000)[3] الصادر عن مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار أن نخطط هذه المهمة وننفذها للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كانت المؤشرات والبيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية. ويقل نطاق مهمة التأكيد المحدود كثيرا عن نطاق التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الضوابط الداخلية، والإجراءات المنفذة استجابةً للمخاطر المقيَّمة.

طبيعة التأكيد المحدود التي أجريناه ونطاقه

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تقييم معايير وسياسات ومبادئ الإبلاغ من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قراءة محتوى التقرير السنوي لتحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، إجراء مقابلات مع أكثر من عشرين شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير بغرض تقييم مدى تطبيق معايير الإبلاغ أو إثبات دقة البيانات.
- على المستوى المؤسسي أيضا، تطبيق إجراءات تحليلية، والتحقق - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- جمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- مراجعة طريقة عرض البيانات والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات الإجراءات التي قمنا بها

اقتصرت مهمة التأكيد المحدود التي قمنا بها على البيانات/القوائم والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي يغطيه هذا التقرير، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، وأجرينا فقط اختبارات محدودة تهدف إلى التحقق من صحة المعلومات على عينة من المشروعات المنفردة.

إبداء الرأي بشأن التأكيد المحدود

بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، والأدلة التي حصلنا عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن:

- هذه المؤشرات لم تُعد - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير الإبلاغ؛
- هذه البيانات لم تُعرض - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

معلومات أخرى بشأن معايير الإبلاغ وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

تمضي مؤسسة التمويل الدولية على الطريق لزيادة استثماراتها المناخية إلى 28% من مجموع استثماراتها بحلول السنة المالية 2020 على النحو المبين في خطة التنفيذ المناخية لعام 2016. وفيما يتعلق بفترة السنوات المالية 2021 - 2025، فقد التزمت المؤسسة بالفعل بتحقيق هدف أكثر طموحا (35% في المتوسط)، وفي الوقت نفسه زيادة إجمالي استثماراتها. ومع تقدم المعارف وبالتنسيق مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، تقوم المؤسسة دوريا بتنقيح التعريفات والتصنيفات المستخدمة لتحديد المشروعات الاستثمارية والاستشارية ذات الصلة بالمناخ وتعزيزها وتتبعها. وقد ظلت هذه التصنيفات مستقرة في السنوات الماضية، لكن من الممكن تعديل المنهجية خلال العام القادم لفترة السنوات 2021 - 2025. وستُعاد معايرة هذا الهدف في حالة تنقيح المنهجية.

وعند الاقتضاء، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بحساب إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة والوفورات ذات الصلة. وفي حين يتم رصد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بمرور الوقت، تُحسب الوفورات ذات الصلة مسبقا، ولا يتم تتبعها. وتعكف المؤسسة حاليا على تطوير منهجية جديدة لحساب صافي انبعاثات غازات الدفيئة في ثلاثة قطاعات.

وفي ضوء نقص البيانات في البلدان التي تعمل فيها المؤسسة وعدم وجود منهجيات مرضية معترف بها، لم تتمكن المؤسسة إلى الآن من تحديد مدى توافق ارتباطاتها السنوية مع سيناريو عدم تجاوز الارتفاع في درجة حرارة العالم درجتين مئويتين تحديدا كميا، كما أوصت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.

Paris-La Défense، 8 أغسطس/آب 2019

The Independent Auditor
إيرنست ويونغ وشركاهم (EY & Associés)

EY
بناء عالم
أفضل للعمل

كارولين دليرابل
الشريك، شؤون الأداء المستدام والتحوّل

3. المعيار الدولي بشأن التأكيد ISAE 3000: " مهمة التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

موجز الأداء المالي

يتأثر صافي دخل مؤسسة التمويل الدولية، من عام إلى آخر، بعدد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تقلب الأداء المالي. وبدءا من السنة المالية 2019، يشتمل صافي دخل المؤسسة على جميع الأرباح والخسائر غير المحققة على الاستثمارات في أسهم رأس المال، نتيجة لتطبيق معيار الاعتراف والقياس المتصل بالأصول والالتزامات المالية (ASU 2016-01)، كما ورد بمزيد من التفصيل في المذكرة "ألف" المدرجة بالقوائم المالية الموحدة للسنة المالية 2019. وقد نتجت عن ذلك تقلبات في صافي الدخل، وهو أمر مرشح للاستمرار، بالنظر لحجم محفظة استثمارات أسهم رأس المال الحالية للمؤسسة، وارتفاع أرصدتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال المسجلة بالقيمة العادلة من خلال صافي الدخل، والطبيعة المتقلبة في أسعار الأسهم، وما ينجم عن ذلك من تأثير على تقييمات الاستثمارات. وقد أثر اعتماد المعيار (ASU 2016-01) أيضا على إمكانية مقارنة النتائج المالية للمؤسسة بين السنة المالية 2019 والسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018 (السنة المالية 2018)، انظر القسم سابعا المعنون "نتائج العمليات" في مناقشة وتحليل جهاز الإدارة. وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر، فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المدرة للفوائد	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة (participation notes) على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من محافظ الأصول السائلة، لاسيما الجزء المتعلق بمحفظة الأصول السائلة التي يتم تمويلها من خلال صافي الأصول، مدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة وسيولة فئات بعض الأصول داخل محفظة الأصول السائلة.
الدخل من محفظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. الأداء العام لمحفظة الاستثمارات في الأسهم.
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد، وفترة ظهور الخسائر.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والمصروفات الإدارية المعتمدة والفعلية وموارد الموازنات الأخرى.
الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحوٍ رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، باستبعاد هامش الائتمان لدى المؤسسة (بدءا من السنة المالية 2019، يتم الإبلاغ عن هذه التغيرات التي تُعزى إلى هامش الائتمان لدى المؤسسة في بنود الدخل الشامل الأخرى، علما بأنه كان يتم الإبلاغ عنها قبل ذلك التاريخ في صافي الدخل)، والأدوات المالية المشتقة المرتبطة، والأرباح أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بمحفظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد جزئيا على المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. وقد يتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق على تقديمها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

العناصر	أبرز الآثار
بنود أخرى للدخل الشامل:	
الأرباح والخسائر غير المحققة من سندات الديون المحسوبة على أنها متاحة للبيع	المناخ العالمي للأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة، والنظر في مدى اعتبار الخسائر غير المحققة على أنها غير مؤقتة. وقد يتم تحديد قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
الأرباح والخسائر غير المحققة المنسوبة لمخاطر ائتمانية خاصة بأدوات معينة على الأموال المقترضة بالقيمة العادلة في إطار خيار القيمة العادلة	التذبذبات في هامش الائتمان الخاص بالمؤسسة مقيسة على أساس سعر ليبور بالدولار الأمريكي الناشئ عن التغيّرات الحاصلة بمضي الوقت في الأسعار السائدة في السوق لمخاطر الائتمان. وعند اتساع هوامش الائتمان، يجري تسجيل الأرباح غير المحققة، وعند انخفاضها يجري تسجيل الخسائر غير المحققة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية. وكانت أسهم رأس المال في الأسواق الصاعدة متقلبة خلال السنة المالية 2019، وشهدت تراجعا كبيرا في النصف الأول من العام، وتحسنا في النصف الثاني، ولاسيما في الربع الثالث من السنة المالية 2019؛ وتراجعت أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط خلال العام، وتراجعت قيمة عملات الاستثمار الرئيسية للمؤسسة مقابل الدولار الأمريكي، وهو العملة المُستخدمة في تقاريرها.

وأفادت المؤسسة بتحقق صافي دخل قدره 93 مليون دولار في السنة المالية 2019، وهو يقل بمقدار 1187 مليون دولار عن السنة المالية 2018 (1280 مليون دولار) ويقل كذلك بمقدار 1329 مليون دولار عن السنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2017 (السنة المالية 2017) (1422 مليون دولار). ويعزى هذا التراجع في صافي الدخل في السنة المالية 2019 بشكل رئيسي إلى انخفاض تقييمات استثمارات أسهم رأس المال في الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2018 (الربع الأول من السنة المالية 2019)، والثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 (الربع الثاني من السنة المالية 2019)، مما أسهم في تحقيق صافي خسارة قدرها 446 مليون دولار في الربع الأول من السنة المالية 2019، وصافي خسارة قدرها 401 مليون دولار في الربع الثاني من السنة المالية ذاتها، مع وجود تحسّن كبير في الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس/آذار 2019 (الربع الثالث من السنة المالية 2019) (صافي دخل قدره 655 مليون دولار) والثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019 (الربع الأخير من السنة المالية 2019) (صافي دخل قدره 285 مليون دولار). وتأثر صافي دخل المؤسسة أيضا بانخفاض الأرباح المحققة على مبيعات استثمارات أسهم رأس المال، وارتفاع خسائر انخفاض قيمة سندات الديون بسبب خفض قيمة العملة الذي أُعتبر غير مؤقت في الربع الأول من السنة المالية 2019. إلا أن المؤسسة سجلت أيضا ارتفاعا في أرباح عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير القابلة للتداول لإجراءات التحوط من مخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية في هذه الاستثمارات، وقد عوض ذلك بدرجة كبيرة عن تأثير خسائر انخفاض قيمة سندات الديون. وسجلت المؤسسة أيضا ارتفاع الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة، وارتفاع صافي الدخل من الفائدة على القروض وسندات الديون، وارتفاع صافي أرباح عمليات النقد الأجنبي على الأنشطة غير القابلة للتداول.

وأفادت المؤسسة بتحقق دخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية وقدرها 311 مليون دولار في السنة المالية 2019، مقابل دخل قدره 1272 مليون دولار في السنة المالية 2018. ويعزى الانخفاض في مستوى الدخل وقدره 961 مليون دولار قبل احتساب الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2019 عند مقارنتها بالسنة المالية 2018 بشكل أساسي إلى ما يلي:

التغير في صافي الدخل للسنة المالية 2019 مقابل السنة المالية 2018 (بملايين الدولارات)

	الزيادة (الانخفاض) السنة المالية 2019 مقابل السنة المالية 2018
زيادة الخسائر غير المُحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(935)
انخفاض الأرباح المحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(567)
رسوم أعلى على المبالغ المقترضة	(534)
زيادة الانخفاض غير المؤقت في قيمة سندات الديون	(208)
انخفاض إيرادات الأرباح من استثمارات أسهم رأس المال	(44)
زيادة الدخل المتأتي من القروض والضمانات والأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	397
انخفاض غير مؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال	446
زيادة الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة	520
بنود أخرى، بالصافي	(36)
التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(961)**

نعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019 (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) لمؤسسة التمويل الدولية، السنوات المالية 2015-2019

السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)

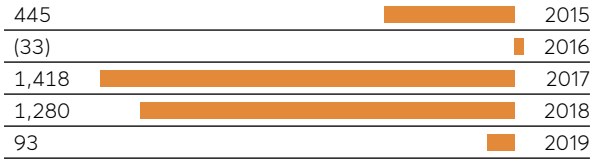

يستخدم جهاز الإدارة الدخل المتاح للتخصيص (إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما) كأساس لعمليات تخصيص الأرباح المحتجزة. ويتألف الدخل المتاح للتخصيص بشكل عام من صافي الدخل، مع استبعاد: صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات في أسهم رأس المال، وصافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت الموحدة غير شركة إدارة الأصول، والمصروفات المعلنة في صافي الدخل فيما يتعلق بمخصصات العام السابق. وفي السنة المالية 2019، يُحسب الدخل المتاح للتخصيص وفقا للمعايير المحاسبية الخاصة باستثمارات أسهم رأس المال السارية قبل 1 يوليو/تموز 2018، التي شكلت الأساس لنهج المؤسسة المتعلق بعمليات التخصيص وصيغة المقياس المتدرج (sliding scale) التي وافق عليها مجلس إدارة المؤسسة في السنة المالية 2017، وتتسق مع النهج المستخدم في حساب الدخل المتاح للتخصيص في السنتين الماليتين 2018 و 2017.

وبلغ الدخل المتاح للتخصيص ما قيمته 909 ملايين دولار في السنة المالية 2019، و 1318 مليون دولار في السنة المالية 2018، و 1233 مليون دولار في السنة المالية 2017.

مطابقة صافي الدخل المُعلن عنه مع الدخل المتاح للتخصيص (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017
صافي الدخل المنسوب للمؤسسة	**93**	**1,280**	**1,418**
مضافاً إليه: صافي الأرباح المنسوب للحصص غير المسيطرة	–	–	4
صافي الدخل	**93**	**1,280**	**1,422**
تعديلات لمطابقة صافي الدخل مع الدخل المتاح للتخصيص			
الخسائر (الأرباح) غير المحققة من الاستثمارات	1,121	(198)	(287)
مصروفات الخدمات الاستشارية من مخصصات العام السابق	54	60	64
الخسائر (الأرباح) غير المحققة من المبالغ المقترضة	15	93	(74)
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	–	80	101
تعديلات لتتوافق مع نهج المخصصات الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة في السنة المالية 2017	(377)	–	–
أخرى	3	3	7
الدخل المتاح للتخصيص	**909**	**1,318**	**1,233**

وبناء على سياسة التوزيع التي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين، فإن الحد الأقصى للمبلغ المتاح للتخصيص بلغ 122 مليون دولار. وفي 8 أغسطس/آب 2019، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تخصيص مبلغ 24 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لدى مؤسسة التمويل الدولية لتقديمها لصالح الخدمات الاستشارية، والقيام رهنا بالظروف السائدة بتخصيص ما يصل إلى 98 مليون دولار من الأرباح في شكل منح لصالح المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن يحيط مجلس المحافظين علما بهذه المبالغ المخصصة مع الموافقة عليها، ومن ثم إقرارها في السنة المالية 2020 مع مراعاة الشروط الواردة أعلاه.

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة (بملايين الدولارات)

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2019	2018	2017	2016	2015
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة:					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,774**	1,377	1,298	1,126	1,123
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والفوائد المستحقة والذمم المدينة الأخرى	**(87)**	(90)	(86)	(359)	(171)
الدخل (الخسارة) المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**(253)**	853	707	518	427
الدخل المتأتي من سندات الديون، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**126**	363	282	129	132
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**1,291**	771	917	504	467
رسوم على المبالغ المقترضة	**(1,575)**	(1,041)	(712)	(409)	(258)
بنود دخل أخرى	**622**	578	528	501	505
مصروفات أخرى	**(1,746)**	(1,662)	(1,617)	(1,464)	(1,423)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي من الأنشطة غير القابلة للتداول	**159**	123	(188)	(46)	53
الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**311**	1,272	1,129	500	855
صافي الأرباح (الخسائر) غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	**(218)**	88	394	(204)	(106)
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**93**	1,360	1,523	296	749
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**–**	(80)	(101)	(330)	(340)
صافي الدخل (الخسارة)	**93**	1,280	1,422	(34)	409
مطروحا منه: صافي الدخل (الخسارة) المنسوب للحصص غير المسيطرة	**–**	–	(4)	1	36
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**93**	1,280	1,418	(33)	445

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2019	2018	2017	2016	2015
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
مجموع الأصول	**99,257**	94,272	92,254	90,434	87,548
الأصول السائلة[1]	**39,713**	38,936	39,192	41,373	39,475
الاستثمارات	**43,462**	42,264	40,519	37,356	37,578
المبالغ المقترضة المستحقة، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**54,132**	53,095	54,103	55,142	51,265
مجموع رأس المال	**27,606**	26,136	25,053	22,766	24,426
منها					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**25,905**	23,116	21,901	20,475	20,457
أرباح محتجزة مخصصة	**366**	190	125	133	184
رصيد رأس المال	**2,567**	2,566	2,566	2,566	2,566
بنود الدخل (الخسائر) الشامل الأخرى المتراكمة	**(1,232)**	264	458	(431)	1,197
حصص غير مسيطرة	**–**	–	3	23	22

1. غير شاملة الأوراق المالية التي تم بيعها بموجب اتفاقيات إعادة الشراء، وهي واجبة الدفع عن الضمانات النقدية المقبوضة، والأدوات المُشتقة المرتبطة.

النسب المالية[أ]:

	2019	2018	2017	2016	2015
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليهاGAAP)*[ب]	**%0.1**	%1.4	%1.6	%0.0	%0.5
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[ج]	**%1.4**	%1.4	%1.3	%0.5	%1.3
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)[د]	**%0.3**	%5.0	%5.9	%(0.1)	%1.8
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[هـ]	**%4.9**	%5.1	%4.9	%1.8	%4.6
نسبة السيولة العامة[و]	**%104**	%100	%82	%85	%81
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال[ز]	**1:2.2**	1:2.5	1:2.7	1:2.8	1:2.6
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات[ح]	**%4.7**	%5.1	%6.1	%7.4	%7.5
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)[ط]	**21.8**	20.1	19.4	19.2	19.2
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ي]	**27.8**	24.7	23.6	22.5	22.6
رأس المال الإستراتيجي[ك]	**6.0**	4.6	4.2	3.3	3.4
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام[ل]	**3.2**	2.2	1.8	1.0	1.1
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%11.6**	%8.7	%7.8	%4.4	%5.4

* هذه النسبة غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر بسبب تطبيق تحديث للمعايير المحاسبية (ASU 2016-01).

أ. تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة، وبنود الدخل الشامل المتراكم الأخرى، والآثار الناشئة عن المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج. يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من مجموع مبالغ القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك لهذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

د. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المعلقة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

هـ. يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، وذلك للسنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

و. تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة طوال الوقت بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45% من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية.

ز. تُعرّف نسبة الرفع المالي Leverage (الديون/المساهمات في رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها المبالغ المقترضة المستحقة – بالإضافة إلى الضمانات المرتبط بتقديمها - رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ح. يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي المدفوعات.

ط. إجمالي الموارد المطلوبة هو الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في محفظة استثمارات المؤسسة، محسوبا بحيث يحافظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA للمؤسسة. وإجمالي الموارد المطلوبة هو مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي للأصول المختلفة للمؤسسة، ويتحدد بناء على الحجم المطلق لمحفظة الارتباطات، ومزيج المنتجات (أسهم رأس المال، والقروض، والتمويل قصير الأجل، وأصول محفظة الخزانة)، وحسب المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

ي. إجمالي الموارد المتاحة هو إجمالي رأس مال المؤسسة، ويتألف من (1) رأس المال المدفوع؛ (2) الأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات وبعض الأرباح والخسائر غير المحققة؛ (3) إجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويزداد إجمالي الموارد المتاحة بناءً على حجم الأرباح المحتجزة (الأرباح مطروحا منها التوزيعات) والزيادات في الاحتياطيات.

ك. إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ل. 90% من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ارتباطات الإقراض

في السنة المالية 2019، بلغ حجم برنامج التمويل طويل الأجل 8920 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 11630 مليون دولار في السنة المالية 2018، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 10206 ملايين دولار، مقابل 11671 مليون دولار في السنة المالية 2018، وانخفاض في إجمالي التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها قدره 4175 مليون دولار أو 18%. وتظهر نواتج البرنامج مرور المؤسسة بعام صعب وحافل بالتحديات في ضوء قيامها بعملية إعادة تنسيق تنظيمي وعملية تخطيط لقوة العمل، وتطبيق إطار للمساءلة واتخاذ القرار. وأثر تقلب الاقتصاد الكلي في بعض الأسواق الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسة على تنفيذ برامجها.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط الرصيد غير المسدد للتمويل قصير الأجل 3256 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2019 مقابل 3435 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2018.

الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها

تشير الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها إلى تمويل من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية أصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2019 و 2018 (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	**19,126**	**23,301**
مجموع التمويل طويل الأجل	8,920	11,630
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	10,206	11,671

شركة إدارة الأصول

الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول وأنشطتها في السنة المالية 2019 مقابل السنة المالية 2018 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك)

	حتى 30 يونيو/حزيران 2019					للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها						
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية**		ارتباطات الاستثمار التي قدمها الصندوق***	مدفوعات الاستثمار التي قدمها الصندوق
فترة الاستثمار							
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	–	1,200	320		–	50
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	158		25	6
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	66		14	12
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	693	150	543	145		55	45
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار							
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة الأسهم)	1,275	775	500	1,226		–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614		–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876		–	5
صندوق رسملة أفريقيا المحدود	182	–	182	130		–	–
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	365		5	62
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية*	1,430	200	1,230	931		40	55
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (تعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	740		343	100
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	110		23	24
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية ****	550	250	300	82		–	–
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**6,763**		**505**	**359**

* يتضمن صندوقا استثماريا مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

** غير شاملة الارتباطات الملغاة.

*** تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

**** أتم صندوق رسملة المصارف الروسية تخارجه من جميع استثماراته، وتمت تصفية أعماله في السنة المالية 2018.

	حتى 30 يونيو/حزيران 2018				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية**	ارتباطات الاستثمار التي قدمها الصندوق***	مدفوعات الاستثمار التي قدمها الصندوق
فترة الاستثمار						
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	379	73	70
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية*	1,430	200	1,230	891	23	44
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	–	1,200	320	–	75
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	133	–	–
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (تعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	397	189	120
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	52	25	2
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	87	19	32
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	693	150	543	90	20	11
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار						
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة الأسهم)	1,275	775	500	1,226	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876	–	25
صندوق رسملة أفريقيا المحدود	182	–	182	130	–	–
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية ****	550	250	300	82	–	–
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**6,277**	**349**	**379**

* يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

** غير شاملة الارتباطات الملغاة.

*** تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

**** أتم صندوق رسملة المصارف الروسية تخارجه من جميع استثماراته، وتمت تصفية أعماله في السنة المالية 2018.

خطاب إلى
مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

تابعونا

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يوفر موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها، حيث يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والتحقيقات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2019 (www.ifc.org/annualreport) إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية

موقع مؤسسة التمويل الدولية
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

لينكيدان
linkedin.com/company/IFClinkedin

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستجرام
instagram.com/IFC_org/

ميديام
medium.com/@IFC_org

ساوند كلاود
soundcloud.com/IFC_org

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:

مامي آنان -براون
مدير إدارة العلاقات الخارجية بمؤسسة التمويل الدولية

جيني ماير، جوزيف ربيلو، إناي ريفراز
المحررون

روب رايت
العلامة التجارية والتصميم والإنتاج

فينيت تياجي
المنسق الإلكتروني على شبكة الإنترنت

ثوي هونغ دينه
محلل اتصالات

آرون روزنبرغ
رئيس الشؤون العامة

برينا لندستروم
الشؤون العامة

إم. أ. ديفيا
استشاري التحرير

أليسون باكولز
استشاري التحرير

غريغوري جيمس فيلدر
استشاري اتصالات

الشركة المصممة:
آديسون
www.addison.com

الطباعة:
ساندي ألكسندر
www.sandyinc.com

الغلاف
رافي سوان/جيتي

الصفحة 3
غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 4
سيمون دي. مكورتي/البنك الدولي

الصفحة 7
دومينيك شافيز/
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 11
كاميرون ديفيدسون
ديفيد هيلز
غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 12–13
أيمن نصار

الصفحة 14–15
ماكس سيغال

الصفحة 17
Dragon Images/Shutterstock

الصفحة 18–19
داسان بوبو/البنك الدولي

الصفحة 20–21
Teow Cek Chuan/Shutterstock

الصفحة 37
كاريل برينسلو/
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 38
كاريل برينسلو/
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 40–41
غرانت أوربيتا/
مؤسسة التمويل الدولية
Saiko3p/Shutterstock

الصفحة 43
دومينيك شافيز/
مؤسسة التمويل الدولية
Gebeya Inc.
Clínicas del Azúcar

الصفحة 44–45
سان ميغيل

الصفحة 46–47
توماس ستوكويل/
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 49
LiftIt

الصفحة 51
مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 53
باربرا روتوزنيك/ البنك الدولي

الصفحة 54
داسان بوبو/البنك الدولي

الصفحة 57
DRIK

الصفحة 58–59
عمار كيلاني
مروان نعماني

الصفحة 61
Alf Ribeiro/Shutterstock

الصفحة 64–65
Reuters

الصفحة 66–67
Guinea Alumina Corporation S.A.

الصفحة 69
Frans Van Woudenberg/
EyeEm

الصفحة 70–71
Instituto de Desarrollo Urbano

الصفحة 72–73
كيرك كيني

الصفحة 74–75
لي توان/مؤسسة التمويل الدولية

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير |المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA

ifc.org